غلط الضعفاء من الفقهاء

لابن برّى

٤٩٩ - ٥٨٢ هـ

(كتاب فى لحن الفقهاء)

تحقيق وشرح

الدكتور

محمد رياض كريم

كلية اللغة العربية بالزقازيق

جامعة الأزهر

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذى علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على أفصح العرب أجمعين سيدنا محمد النبى العربى الأمين .

وبعد

فإن تحقيق كتب التراث ونشرها واجب علمى جليل تفرضه المصلحة العامة على أهل العلم وأهل التحقيق ، وإن تحقيق كتب اللحن من بين تلك الكتب لعمل يستحق الاهتمام والعناية من أهل اللغة، فتلك الكتب تصون اللسان من الزلل، وتحميه من الخطأ، كما أنها تلقى الضوء على تطور اللغة العربية، فمن خلالها يمكن التأريخ لبعض الاستعمالات اللغوية التى تجرى على ألسنة العامة اليوم فى شتى الأقطارالعربية، وكثير من تلك الكتب ورد فيها تخطئة بعض استعمالات هى عند التحقيق ليست بخطأ، لذا كانت فى حاجة إلى بيان وجه الحق فيها .

ولذلك حين عثرت على نسخة مخطوطة من كتاب ابن برى (غلط الضعفاء من الفقهاء) بدار الكتب المصرية سعدت بها، وعزمت على تحقيقها لاسيما أن ابن برى إمام ثقة من أئمة اللغة، وعلم من أعلامها البارزين، وقوله فى مسألة من مسائل اللغة له قيمته، وقد وجدت كتابه المذكور بعد أن تصفحته فيه مايحتاج إلى مناقشة علمية جادة، فكثير مما خطأ الفقهاء فيه له وجه من الصواب فى العربية يخرجه عن الغلط، وكثير مما ذكره جاء دون شرح أو تعليل، لذا قمت بتحقيق الكتاب وشرحه، والحمد لله والشكر إذ أعاننى على ذلك .

والكتاب يتكون من قسمين :

القسم الأول عبارة عن تقديم للكتاب وهو يتكون من ثلاثة فصول: الفصل الأول تحدثت فيه عن عصر ابن برى، والفصل الثانى تحدثت فيه عن ابن برى، عن نسبه ومولده، ونشأته وحياته، وشيوخه، وتلاميذه، وكتبه، ووفاته. والفصل الثالث تحدثت فيه عن كتاب ابن برى، وقد مهدت لذلك بالحديث عن اللحن وظهوره وسببه، ثم تحدثت عن مقياس الصواب اللغوى عند ابن برى وعند علماء اللغة، وبينت أن ابن برى كان من المتشددين فى مقياسه، وأظهرت أنه كان أكثر اعتدالا فى حواشيه على درة الغواص للحريرى مؤيداً ذلك بالأمثلة، ثم تحدثت عن صلة كتابه بكتب اللحن وبينت العلاقة بينه وبين كتاب تثقيف اللسان لابن مكى الصقلى المتوفى سنة ٥٠١ هـ وغيره، وأظهرت أنه اشتمل على كثير مما جاء بهذا الكتاب خصوصاً ماجاء فيه فى «باب غلط أهل الفقه» .

كما تحدثت عن عنوان الكتاب، وحققت نسبته لابن برى وجزمت بنسبته إليه بالأدلة والبراهين، ثم تحدثت عن منهج ابن برى فيه وبينت مميزات الكتاب، والمآخذ التى يمكن أن تؤخذ عليه .

وختمت هذا الفصل بالحديث عن وصف المخطوطة التى اعتمدت عليها فى التحقيق والشرح .

والقسم الثانى من الكتاب خاص بالتحقيق ، وقد اتبعت المنهج الآتى فيه :

- قمت بتخريج الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث بالرجوع إلى كتب الحديث، كما قمت بتخريج الشواهد الشعرية وأشرت إلى بحورها .

- ترجمت للأعلام ترجمة موجزة .
- رجعت بالنقول إلى مصادرها .
- ناقشت ماذكره ابن برى مناقشة علمية جادة، الهدف منها إظهار وجه الحق فيما ذكره من أغلاط الفقهاء، فأيدته فيما وجدته فيه على حق، وعارضته حين وجدت أن ماغلط الفقهاء فيه له وجه من الصحة فى العربية، مؤيداً ما أقول بما جاء فى كتب اللغة . كما بينت ماسبقه غيره فيه مما ذكره .
- قمت بعمل الفهارس الفنية للكتاب .

هذا، وقد شاء الله تعالى أن يجرى العمل فى هذا الكتاب فوق أرض مصر وأرض المملكة العربية السعودية وأن يكون تمامه فوق أرض مصر، فى صيف عام ١٩٩٥ م (١٤١٦هـ) .

وإنى لأحتسب عنده تعالى مابذلته فيه من جهد ، وأنفقته معه من وقت، وإياه أسأل دوام التوفيق وحسن الجزاء .

د. محمد رياض السيد كريم

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالزقازيق

جامعة الأزهر

والأستاذ المشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

محلة منوف فى يوم الجمعة ٢٥ من أغسطس ١٩٩٥م

٢٨ من ربيع الأول ١٤١٦ هـ

الفصل الأول

عصر ابن برى

أولاً: الحالة السياسية

عاش ابن برى فى مصر فى أخريات الدولة الفاطمية وصدر الدولة الأيوبية ، فقد ولد سنة ٤٩٩ هـ فى عهد الآمر بأحكام الله الفاطمى الذى ولى الخلافة سنة ٤٩٥ هـ بعد وفاة والده المستعلى، وتوفى ابن برى سنة ٥٨٢ هـ فى عهد أول سلاطين الدولة الأيوبية السلطان صلاح الدين الأيوبى الذى توفى سنة ٥٨٩ هـ . فجل حياة ابن برى قضاها فى عهد الدولة الفاطمية، والفترة التى قضاها فى عهد الدولة الأيوبية لاتتجاوز خمس عشرة سنة تعد فترة انتقال بين عهدين.

ولقد تم الفتح الفاطمى لمصر سنة ٣٥٨هـ (٩٦٩م) وانتقل الخليفة المعز لدين الله الفاطمى إلى مصر سنة ٣٦٢ هـ ، وثبتت أركان الدولة الفاطمية بها حتى سنة ٥٦٧ ، وقامت تلك الدولة على نظام الخلافة، وكانت تلك الخلافة وراثية يرثها الأبناء، إذ يعهد الخليفة إلى أحد أولاده بولاية العهد من بعده ، وكان يعاون الخليفة فى تدبير أمور الدولة وزيره الذى كان عليه أن ينفذ أوامر الخليفة مما جعل سلطته محدودة، وكانت كلمة الخليفة هى القانون ، واستمر هذا طوال العصر الفاطمى الأول .

وفى العصر الفاطمى الثانى الذى بدأ سنة ٤٦٦ هـ (١٠٧٣م) وانتهى بسقوط الدولة سنة ٥٦٧ هـ ضعف الخلفاء الفاطميون، وسلموا مقاليد الأمور لوزرائهم الذين ازداد نفوذهم فى ذلك العصر،

فقد بلغ من ازدياد نفوذ الوزراء فيه أن أبا على حفيد بدر الجمالى منع ذكر اسم الخليفة فى الخطبة، وأمر الخطباء بذكر اسمه فى الخطبة بألقاب اختارها لنفسه، مثل: ناصر إمام الحق ، وهادى القضاة إلى اتباع شرع الحق واعتماده، مولى النعم، ورافع الجور عن الأمم، مالك فضيلتى السيف والقلم .

وكان للدولة الفاطمية نظام إدارى محكم يضمن إقرار الأمور وتنفيذ سياسة الدولة فى الداخل والخارج، فأنشئ عدد من الدواوين التى تشبه الوزارات اليوم لتحقيق ذلك، مثل : ديوان الجيش ، وديوان الكسوة، وديوان الأحباس، أى: الأوقاف ، وديوان الرواتب، وديوان الإنشاء وغيرها ، ويشرف على كل ديوان موظف كبير هو صاحب الديوان، ويعاونه عدد من الكتبة وصغار الموظفين، وإلى جانب هذا وجد عدد كبير من الموظفين منهم صاحب بيت المال، وقاضى القضاة، وصاحب الباب، وغير ذلك .

وقد قسم أصحاب الوظائف فى الدولة الفاطمية إلى قسمين كبيرين، الأول يشمل مابحضرة الخليفة من الموظفين، مثل : الوزير، وصاحب الباب، وحامل المظلة، وحامل سيف الخليفة، وصاحب بيت المال، وقاضى القضاة. والقسم الثانى يشمل ماهو خارج عن حضرة الخلافة من الموظفين مثل: النواب والولاة .

وقد قسمت مصر إلى أربع ولايات كبرى هى: قوص، والشرقية، والغربية والإسكندرية، على رأس كل منها وال يدير شئونها، وكل ولاية انقسمت بدورها إلى كور أصغر .

أما شئون الأمن فى العاصمة فقد وكلت إلى الشرطة التى انقسمت إلى قسمين: الشرطة العليا، وصار مقرها القاهرة بعد أن كان مقرها العسكر قبل ذلك، والشرطة السفلى ومقرها القسطاط .

وعمل الشرطة هو إقرار العدل عن طريق القضاء، وسلطة القاضى كانت موزعة بينه وبين المحتسب وقاضى المظالم ، فوظيفة القاضى فض المنازعات المرتبطة بالدين بوجه عام، ووظيفة المحتسب النظر فيما يتعلق بالنظام العام والأسواق والآداب العامة والجنايات أحياناً، مما يتطلب الفصل فيها السرعة، ووظيفة قاضى المظالم فيما استعصى من الأحكام على القاضى والمحتسب، وقد طبق الخلفاء الفاطميون مبدأ استقلال القضاء، وحرصوا على المبالغة فى مرتبات القضاة ليضمنوا نزاهتهم.[١]

وكانت الخلافة الفاطمية تضم ثلاثة ممالك أو أقطار كبيرة، مصر وهى مركز الخلافة العامة، والشام، وأفريقية، ونواب الخليفة فيها يعرفون بالولاة، وللشام واليان، هما والى دمشق ، ووالى الرملة ويشمل حكمه سائر فلسطين، وقد لبثت أفريقية مدة تابعة للخلافة ثم استقلت بشئونها ، واستأثر الأمراء البربر بالسلطان فيها ، وكانت أعمال الحرمين أيضاً تابعة للخلافة الفاطمية من الوجهة المذهبية يدعى فيها للخليفة الفاطمى، ولكنها كانت مستقلة بشئونها[٢] .

---

(١) مصر فى العصور الوسطى: عبد الرحمن الرافعى وسعيد عاشور : ص٢٦٢ - ٢٦٥ .

(٢) الحاكم بأمر الله: محمد عنان : ص٢١٧ .

ثانياً: الحالة الاجتماعية

كان الشعب المصرى فى الدولة الفاطمية والدولة الأيوبية يتكون من عدة طبقات تبدأ بالخليفة أو السلطان ومن حوله الحاشية التى تتألف من الوزير والأمراء ومن فى مرتبة هؤلاء، ثم طبقه الموظفين فى ديوان الإنشاء، وديوان الجيش والبحرية، وطبقة القضاة ورجال الحسبة والشرطة التى قد تعلو أحياناً على الطبقة السابقة، ثم طبقة التجار وطلبة العلم، وأخيراً طبقة العامة وهم الذين يؤلفون الغالبية العظمى من أبناء الشعب .

وكان السواد الأعظم من الشعب المصرى يتألف من المسلمين ومن المسيحيين الذين أسلموا على مر العصور، أما القبط ممن ثبتوا على ديانتهم فى مصر فقد كانوا أقلية اشتغل بعضها فى الدواوين، واستقر بعضها فى الأديرة ، وبعضها عاش كما يعيش سائر الناس.[١]

ولقد كانت الدولة الفاطمية أكثر الدول الإسلامية حرصاً على أن تطبع الشعب بطابعها الخاص ، وأن تصوغ روح الشعب وعقليته وتفكيره وحياته العامة والخاصة وفقاً لمناهجها ورسومها، لذا أخذت الحياة الاجتماعية المصرية فى العصر الفاطمى صوراً ومظاهر خاصة يغلب عليها ألوان البذخ والترف والبهاء[٢] .

---

(١) الحركة الفكرية فى مصر. د. عبد اللطيف حمزة: ص٦٦، ٦٧ .

(٢) الحاكم بأمر الله: محمد عبد الله عنان: ص٢١٨ .

ولقد عنى الفاطميون بالمواسم والأعياد ، فتعددت الأعياد وكثرت فى عهدهم ، وكان الخلفاء الفاطميون يشتركون فى جميع هذه الأعياد والمواسم على الرغم من كثرتها وصعوبة ماكانوا يأخذون به أنفسهم من مظاهرها ومراسمها ، ولقد بلغ من عنايتهم بهذه الأعياد أنهم كانوا يصدرون الأوامر إلي عمالهم وولاتهم ووزرائهم يحثونهم فيها على المبالغة فى إعداد هذه المواكب، وإظهار أمارات البذخ والترف بها ، وإعداد الكسوة التى توزع على أصحاب السيف والقلم، والهبات التى تمنح لهم، وأكياس المال التى تعطى للشعراء، والذبائح التى تنحر يومئذ، وأصناف الحلوى، وأصناف الطعام التى يعمل بها سماط عام يمد لوجوه الدولة ، وقد حذا الوزراء حذو الخلفاء فى مظاهر البذخ والترف واقتناء الذهب والفضة، فقد حكى أن الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى حين مات أمر الخليفة بنقل ثروته إلى دار الخلافة، وجعل على ذلك جماعة من الكتاب يقومون على إحصائها ، وتم ذلك فى أكثر من شهرين بين سمع الخليفة وبصره ، وهذا يبين مقدار الترف والبذخ اللذين عاشت فيهما الدولة الفاطمية، وتمتع بذلك الوزراء وأصحاب الشأن فى هذه الدولة، أما العامة فحسبهم أن ينالوا فتات الموائد التى تمد للأمراء والشعراء وأعيان الدولة، وحسبهم أن يصيبوا شيئاً من الدنانير التى تنثر عليهم فى بعض المناسبات .

وقد حرصت الدولة الأيوبية على إبطال كثير من عادات العامة فى الأعياد الرسمية ولقيت فى ذلك عنتاً ومشقة، فلم يكن لديها مايسمح بإقامة تلك الأعياد، ولم يكن عندها من المال مايمكن أن

تنفقه فى غير الحرب التى فرضتها على نفسها ضد الصليبيين المغيرين على الشرق الإسلامى، فاكتفت بالضرورى من هذه الأعياد ، واقتصدت فى مظاهرها ، وجعلت لبعضها معنى غير المعنى الذى جعله الفاطميون له .

وعلى الرغم مما نعمت به مصر من الغنى والترف إبان عهد الدولتين الفاطمية والأيوبية فقد منيت بالمجاعات الشديدة التى أصابت البلاد من آن لآخر بسبب نقص النيل، ولقد منيت مصر فى العهد الفاطمى وحده بأكثر من سبع مجاعات، وقد اضطر الناس فى كل مجاعة من هذه المجاعات إلى أكل القطط والكلاب[(١)].

وقد نالت الزراعة فى مصر عناية الفاطميين فزاد إنتاجها واتسعت مساحة الأرض الزراعية، وكان للصناعة أيضاً شأن كبير، فقد اشتهرت مصر آنذاك بصناعة النسيج، كما اشتهرت بالصناعات الخشبية، وصناعة الجلود والورق والزجاج والمعادن والعاج والخزف وغير ذلك، وصحب ازدهار الزراعة والصناعة انتعاش التجارة الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من ذلك فإن مستوى معيشة الغالبية العظمى من أهل البلاد لم يكن مرتفعاً، لأن الثروة الكبيرة كانت تصب فى جيوب الحكام[(٢)].

ولم تقل عناية الأيوبيين بالزراعة والصناعة والتجارة عن عناية الفاطميين بها[(٣)]. وقد واجهت البلاد فى بداءة الدولة الأيوبية ضائقة

---

(١) الحركة الفكرية فى مصر: ص٥٧ ومابعدها .

(٢) مصر فى العصور الوسطى : ص٢٥٨ - ٢٦٠ .

(٣) انظر مصر في العصور الوسطى ص٤٠١ ومابعدها .

مالية بسبب هروب الذهب منها لعدم استقرار الأحوال بها فى أواخر العصر الفاطمى[١] .

وكان صلاح الدين الأيوبى طاهر اليد لم يحرص على جمع المال واكتنازه ، فضرب أروع الأمثلة فى النزاهة والتعفف عن أموال الدولة، فقد مات و«لم يترك في خزانته من الذهب سوى دينار واحد وستة وثلاثين درهماً، ولم يترك داراً ولاعقاراً ولامزرعة ولاشيئاً من أنواع الأملاك، وترك سبعة عشر ولداً ذكراً وابنة واحدة[٢].

ثالثاً: الحالة العلمية

لم تبلغ العلوم والآداب فى عهد الدولة الفاطمية ماكان خليقاً أن تبلغه فى ظل هذه الدولة القوية، إذ كانت لعوامل دينية وسياسية تهدف إلى التجديد فى كل شئ، ولاتبغى أن تقوم على تراث الماضى أو أن تستأنف السير به، ولم يمد لها فى ذلك أكثر من قرن ، ففى منتصف القرن الخامس الهجرى سرت إليها عوامل الانحلال والوهن وأخذت تقوض صرحها الباذخ، وكانت الاعتبارات المذهبية تحول دون تفتح البحث الحر والأدب الطليق، فلم تطلق أعنة التفكير والكتابة لتزدهر فى آفاقها الحرة، ولم يزدهر منها إلا مارتضته الروح المذهبية السائدة، وكان لذلك أثره فى الحركة العقلية والأدبية فى العصر الفاطمى، بيد أن هذه الروح المذهبية كانت عاملاً فى ازدهار فنون

---

(١) مصر فى العصور الوسطى : ص٤١٣ .

(٢) حسن المحاضرة : ٢١/٢ .

خاصة من الأدب والكتابة امتازت بروعة الأسلوب وجمال التعبير كخطب الخلفاء ولغة الدواوين الفاطمية والسجلات[١] .

وكان للأزهر ودار الحكمة دور مهم فى النشاط العلمى والحركة الفكرية المصرية، وكذلك جامع عمرو بن العاص الذى كانت حلقاته العلمية والأدبية عنصراً بارزاً في هذا المجال ، وكان بعض الحكام كالحاكم بأمر الله يولي الناحية العلمية عنايته ، فقد أجزل الحاكم بأمر الله النفقة لدار الحكمة، وزودها بخزائن الكتب الجليلة، وعقد مجالس المناظرة بين العلماء والأدباء، وغمرهم بصلاته، وقرب إليه عدداً من أقطاب المفكرين والأدباء فى عصره[٢] وأباح للناس جميعاً دخول دار الحكمة للقراءة والنسخ وزودها بالحبر والأقلام والورق .

ولقد عنى الخلفاء الفاطميون عناية كبيرة بالكتب، فكان من أشهر خزائن القصور الفاطمية خزانة الكتب، وذكر أن مكتبة الخليفة العزيز بالله الفاطمى ضمت أربعين خزانة من جملتها خزانة واحدة فيها ثمانية عشر ألف كتاب من العلوم القديمة، وذكر أيضاً أنه لم يكن فى جميع بلاد الإسلام دار كتب أعظم من التى كانت فى القاهرة فى القصر، ومن عجائبها أنه كان فيها ألف ومائتان وعشرون نسخة من تاريخ الطبرى، ويقال: إنها كانت تشتمل على ستمائة ألف كتاب[٣] .

---

(١) الحاكم بأمر الله : ص٢٢٩ .

(٢) نفسه : ص٢٣١ .

(٣) مصر فى العصور الوسطى : ص٢٦٨ .

ولقد قرب الفاطميون الشعراء وأجزلوا لهم العطاء حتى يكونوا أبواق دعاية لهم ولمذهبهم الشيعى ، ولم تقل عنايتهم بالكتاب عن عنايتهم بالشعراء، لأن اتساع ملكهم دفعهم إلى العناية بالدواوين المختلفة عناية خاصة تتناسب مع غلوهم فى إظهار مجدهم[(١)] .

وقد ازدهرت الحركة العلمية فى مصر إلى حد ما خلال النصف الأول من القرن الخامس الهجرى بيد أنها ضعفت فى أواخر ذلك القرن فى عهد المستنصر بالله ، وكانت هذه الفترة مليئة بالمحن والأحداث والفتن الداخلية والخارجية، فلم تلق الحركة الأدبية كثيراً من الرعاية إلا أنها انتعشت فى أوائل القرن السادس الهجرى، واستمرت على انتعاشها حتى نهاية الدولة الفاطمية[(٢)] .

هذا وقد اشتهر سلاطين الدولة الأيوبية بحبهم للعلم والعلماء، فكان صلاح الدين الأيوبى يجمع حوله رجال العلم ويحضر مجالسهم ليستمع إليهم ويشاركهم فى أبحاثهم[(٣)]، وقد بنى المدارس والخوانق وأجرى الأرزاق على العلماء والصلحاء[(٤)]، «ورحل إلى الإسكندرية بولديه الأفضل والعزيز لسماع الحديث من السلفى، ولم يعهد ذلك لملك بعد هارون الرشيد، فإنه رحل بولديه الأمين والمأمون إلى الإمام مالك لسماع الموطأ[(٥)]» .

---

(١) نفسه : ص٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٢) الحاكم بأمر الله: ص٢٣٢ .

(٣) مصر فى العصور الوسطى: ص٣٩٠ .

(٤) حسن المحاضرة: ١٨/٢ .

(٥) نفسه : ١٩/٢ .

وقد سمع بمصر العزيز عثمان الذى خلف أباه صلاح الدين فى السلطنة من العلامة ابن برى وغيره[١].

«وبالإضافة إلى المدارس التى كانت تمثل نوعاً من التعليم العالى الجامعى وجدت فى العصر الأيوبى كتاتيب لتعليم الصغار القراءة والكتابة وتحفيظهم القرآن، وقد أنشأ صلاح الدين عدداً من هذه الكتاتيب لتعليم أبناء الفقراء والأيتام خاصة[٢]».

ولم يعش ابن برى بمعزل عن عصره ، فقد تأثر به كمايتأثر الناس بأزمانهم ومايدور فيها من أحداث ومايسيطر عليها من عادات وتقاليد، ورفعة وضعة، وعلو وانخفاض، فقد تلقى العلم على شيوخ عصره وبرع فيه وعلمه لتلاميذه وفي مقدمتهم الملك العزيز عماد الدين عثمان ابن السلطان صلاح الدين الأيوبى، كما عمل فى ديوان الإنشاء الذى ينتقى أهله انتقاء .

---

(١) مصر فى العصور الوسطى : ص٣٩٠، ٣٩١ .

(٢) نفسه : ص٣٩٥ .

الفصل الثانى

ابن برى

نسبه ومولده

هو أبو محمد عبد الله بن أبى الوحش برى بن عبد الجبار بن برى المقدسى الأصل المصرى .

ولد بمصر فى الخامس من رجب سنة ٤٩٩ هـ[١] (١٤ من مارس ١١٠٦م)[٢]. وبرى كما يقول ابن خلكان «بفتح الباء الموحدة وتشديد الراء المكسورة وبعدها ياء، وهو علم يشبه النسبة»[٣] .

نشأته وحياته

نشأ ابن برى على أرض مصر فى أسرة من الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى، فقد كان أبوه كتبياً له دكان،[٤] وبدأ حياته فى تحصيل العلم والتزود بالمعارف بعد أن بلغ سناً تؤهله لذلك، وكان أبوه يدفعه إلى طلب العلم طلباً للرفعة وعلو المنزلة، وأملاً فى تحقيق رؤيا رآها، فتلقى العلم «على مشايخ زمانه من المصريين والقادمين على مصر»[٥] .

---

(١) وفيات الأعيان (١٠٨/٣) وحسن المحاضرة (٥٣٣/١) وبغية الوعاة (٣٤/٢) .

(٢) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٣٠٣/٥) .

(٣) وفيات الأعيان : ١٠٩/٣ .

(٤) لسان العرب : رمث .

(٥) إنباه الرواة: ١١٠/٢ .

ويقص ابن برى سبب تعلمه العربية فيما أورده ابن منظور فى ترجمة (ر م ث) فى لسان العرب ، ففيه أبيات لأبى صخر الهذلى رواها ابن برى، منها قوله :

تَكادُ يَدِى تَنْدَى إذا مالَمَسْتُها
وَتَنْبُتُ فى أَطْرافِها الْوَرَقُ الْخُضْرُ

قال ابن منظور: «قال المستملى من الشيخ أبى محمد بن برى - رحمهما الله تعالى - قال: لما أملانا الشيخ قوله :

وَتَنْبُتُ فى أَطْرافِها الْوَرَقُ الْخُضْرُ

ضحك ثم قال: هذا البيت كان السبب فى تعلمى العربية، فقلنا له: وكيف ذلك؟ قال: ذكر لى أبى برى أنه رأى فى المنام قبل أن يرزقنى كأن فى يده رمحاً طويلاً، فى رأسه قنديل، وقد علقه على صخرة بيت المقدس، فعبر له بأن يُرزق ابناً يرفع ذكره بعلم يتعلمه، فلما رُزقنى وبلغت خمس عشرة سنة، حضر إلى دكانه، وكان كتبياً، ظافرُ الحدّادُ[1] وابن أبى حَصِينَةَ، وكلاهما مشهور بالأدب، فأنشد أبى هذا البيت:

تَكادُ يَدِى تَنْدَى إذا مالَمَسْتُها
وَتَنْبُتُ فى أَطْرافِها الْوَرَقُ الْخُضْرُ

---

(١) شاعر إسكندرى محسن، مات سنة ٥٢٩هـ، وله ديوان شعر. (حسن المحاضرة : ٥٦٣/١) .

وقال: الْوَرَقُ الخُضْرِ، بكسر الراء، فضحكا منه للحنه، فقال: يابنى ، أنا منتظر تفسير منامى، لعل الله يرفع ذكرى بك، فقلت له: أى العلوم ترى أن اقرأ؟ فقال لى : اقرأ النحو حتى تعلمنى، فكنت اقرأ على الشيخ أبى بكرمحمد بن عبد الملك بن السراج - رحمه الله - ثم أجىء فأعلمه »[١].

وقد أصبح ابن برى إماماً فى علم النحو واللغة والرواية والدراية، وصار علامة عصره، وحافظ وقته، ونادرة دهره كما يقول ابن خلكان[٢] .

وتصدر للإقراء بجامع عمرو بن العاص[٣]، واشتهر بالتحقيق والتدقيق ، وذاع صيته ، وقصده طلاب العلم والمعرفة، ومن بينهم الملك العزيز عماد الدين عثمان ابن السلطان صلاح الدين الأيوبى[٤].

وإذا علمت أن من يعلم أبناء السطان لابد أن تتوافر فيه شروط معينة أدناها غزارة علمه، وإجادته وإتقانه، واتساع شهرته فى هذا المجال، تبينت لك مكانة ابن برى العلمية. فلمكانته العلمية الرفيعة نال وظيفة رفيعة، فكان «إليه التصفح فى ديوان الإنشاء، لايصدر كتاب عن الدولة إلى ملك من ملوك النواحى إلابعد أن يتصفحه

---

(١) اللسان : رمث .

(٢) وفيات الأعيان : ١٠٨/٣ .

(٣) معجم الأدباء : ٥٦/١٢ .

(٤) وفيات الأعيان : ٢٥١/٣ .

ويصلح ما العله فيه من خلل خفى، وهذه كانت وظيفة ابن بابشاذ »[١].

و«ديوان الإنشاء قام فى العصور الوسطى بوظيفة وزارة الخارجية فى عصرنا الحديث، فكانت تتجه إليه المراسلات والمكاتبات من كافة الحكام والدول وتصدر عنه مختلف المكاتبات إلى سائر الحكام». [٢]

ولم يل ابن برى رئاسة الديوان المصرى كما ذهب إلى ذلك الزركلى فى الأعلام[٣] وتبعه بعض الباحثين[٤] وإنما كانت وظيفته في الديوان مراجعاً يراجع مايخرج منه من رسائل، فيتصفحها ويصحح مايكون قد لحق بها من أخطاء لغوية أو نحوية أو صرفية أو هجائية أو أسلوبية، أو غير ذلك «حتى تخرج الكتب منزهة عن الأخطاء اللغوية مشتملة على المعانى التى قصدت فتكون كاملة الفضيلة خطاً ولفظاً ومعنى وإعراباً، فلا يوجه إليها اعتراض معترض ولاطعن طاعن[٥]» .

---

(١) نفسه: ١٠٨/٣. وابن بابشاذ هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصرى، خدم بمصر فى ديوان الإنشاء، وله تصانيف منها شرح الجمل، سقط من سطح جامع عمرو بن العاص فمات فى ساعته فى رجب سنة ٤٦٩هـ . (حسن المحاضرة : ٥٣٢/١) .

(٢) مصر فى العصور الوسطى : ص١١٧، ١١٨ .

(٣) ٧٣/٤ .

(٤) ابن برى: د. عيد درويش : ص١٨ .

(٥) نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين : د. عطية مشرفة: ص١٣٠.

أما رئاسة الديوان فوظيفة أخرى لها متوليها .

ولاشك أن من يتولى تصحيح الرسائل الخارجة من ديوان الإنشاء والتى تصدر عن الدولة إلى ملك من الملوك لابد أن يكون مطلعاً على أسرار الدولة التى تتضمنها تلك الرسائل، ولذا لابد أن يكون أميناً ليست فيه غفلة أو بلاهة، ولذلك فنحن لانطمئن إلى مايروى من أنه «كان مع علمه وغزارة فهمه ذا غفلة، يحكى عنه حكايات عجيبة ، منها : أنه جعل فى كمه عنباً، فجعل يعبث به ويحدث شخصاً معه، حتى نقط على رجليه ، فقال لرفيقه: تحس المطر؟ قال: لا. قال: فما هذا الذى ينقط على؟ فقال له: هذا من العنب. فخجل ومضى» [1]. ولذا قال القفطى: «ويحكى عنه حكايات في التغفل أجله عنها، وعن ذكر شئ منها» [2] .

وكان - رحمه الله - يسترسل فى كلامه ولايتكلف فيه، ولايلتفت إلى الإعراب إذا خاطب الناس، بل يتكلم على سجيته وطبيعته، وهذا أمر طبعى لايؤخذ عليه، ولاينتقد فيه، فإن من يتقعر فى كلامه، ويتكلف القول بالإغراب فيه، ينصرف الناس عنه، وينفضون من حوله، وإن من يخاطب الناس بما جرت به عاداتهم في كلامهم ولهجاتهم يستميل قلوبهم، وقد عاش ابن برى فى القرن السادس الهجرى، أى بعد فساد الألسنة وتمكن اللحن منها ، وظهور اللهجات العامية فى الأقطار الإسلامية، فليس بغريب إذاً أن نجده يخاطب بعض تلامذته بلهجته المصرية، ولم يتقيد بالفصحى أو

(١) معجم الأدباء (٥٦/١٢) وبغية الوعاة : (٣٤/٢) .

(٢) إنباه الرواه : ١١١/٢ .

بالإعراب، فقد حكى أنه «قال يوماً لبعض تلامذته ممن يشتغل عليه بالنحو: اشتر لى قليل هندبا [١] بعروقو. فقال له التلميذ : هندبا بعروقه، فعز عليه كلامه، وقال له: لاتأخذه إلا بعروقو وإن لم يكن بعروقو فما أريده» [٢] .

قال ابن خلكان : «وكانت له ألفاظ من هذا الجنس ، لايكترث بما يقوله، ولايتوقف على إعرابها» [٣] .

وكأن ابن خلكان يريد منه أن يتحدث بالفصحى فى شئونه الخاصة، وهل كانت الفصحى سائدة على الألسنة آنذاك يتخاطب بها الناس فى حياتهم اليومية العادية ؟

وهل يصعب على مثل ابن برى أن يصوغ عبارته المذكورة بالفصحى إذا أراد ذلك ، وهو العالم المدقق الذى «كان عارفاً بكتاب سيبويه وعلله» [٤] كما ذكر ابن خلكان والقفطى ، وسجل على الفقهاء أخطاءهم اللغوية، وله حواش على درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى، وحواش على الصحاح للجوهرى؟ فالرجل إنما يتكلم على سجيته وطبيعته بلهجته ولهجة بيئته التى يتعامل بها الناس فى حياتهم العامة .

أليست (بعروقو) هى لهجة المصريين اليوم مع قلب القاف همزة فى بعض المناطق ، وقلبها جيماً فى بعضها الآخر، وبقائها قافاً فى بعضها كما فى رشيد ؟

---

(١) الهندبا: بقلة نافعة للمعدة والكبد والطحال أكلا، وللسعة العقرب ضماداً بأصولها . (القاموس: هندب) .

(٢) وفيات الأعيان : ١٠٩/٣ .

(٣) نفسه .

(٤) نفسه: ١٠٨/٣، وإنباه الرواة: ١١١/٢ .

وماجرى على لسان ابن برى يصلح تأريخاً للاستعمال العامى لهذا اللفظ الذى نستعمله اليوم كما استعمله ابن برى فى القرن السادس الهجرى بعد أن ضاع الإعراب، وشاع استعمال الألفاظ العامية الملحونة .

هذا وقد حقق ابن برى حلم والده ، ورفع الله به ذكره كما كان يرجو، وقد كسب ابن برى ثقة العلماء والباحثين بتحقيقه وتدقيقه، وسعة اطلاعه، وغزارة علمه .

منزلته العلمية

عرف الناس لابن برى منزلته العلمية، وحفظوا له قدره، وأشادوا به، ولاأدل على سمو مكانته، ورفعة شأنه، من مصنفاته التى تدل على علو كعبه فى ميدان التأليف والتحقيق، واختياره ليدرس للملك العزيز عثمان ابن السلطان صلاح الدين الأيوبى، وتقلده وظيفة تصحيح الرسائل والكتب فى ديوان الإنشاء، وقد أثنى عليه من ترجموا له، فقال القفطى: «كان جم الفوائد ، كثير الاطلاع ، عالماً بكتاب سيبويه وعلله وبغيره من الكتب النحوية، قيماً باللغة وشواهدها.. وكانت كتبه فى غاية الصحة والجودة، وإذا حشاها أتى بكل فائدة.. وأكثر الرؤساء بمصر استفادوا منه وأخذوا عنه[١] » .

ويصفه ابن خلكان بأنه «الإمام المشهور فى علم النحو واللغة والرواية والدراية» ويقول : «كان علامة عصره، وحافظ وقته ، ونادرة دهره[٢] » .

---

(١) إنباه الرواة: ١١١/٢ .

(٢) وفيات الأعيان : ١٠٨/٣ .

وقال ابن الأثير : «كان إماماً فى النحو»[١] .

وينعته ابن كثير بأنه «أحد أئمة اللغة والنحو فى زمانه»[٢] .

وقال ياقوت الحموى: «قال القاضى الأكرم فى أخبار النحاة: شاع ذكره واشتهر ، ولم يكن فى الديار المصرية مثله»[٣].

وفى حسن المحاضرة للسيوطى أنه «انتهى إليه علم العربية واللغة فى زمانه»[٤].

وقال السيوطى : «لم يكن فى الديار المصرية مثله... وكان قيماً بالنحو واللغة والشواهد ثقة»[٥]. وقال :«أسندنا حديثه في الطبقات الكبرى، وذكر فى جمع الجوامع»[٦] .

شيوخه

تلقى ابن برى العلم على شيوخ عصره الذين كان لهم فضل فى تأهيله لاحتلال المكانة الرفيعة فى عصره وبعد عصره، قال القفطى: «قرأ العربية على مشايخ زمانه من المصريين والقادمين على مصر، وحصل له من ذلك مالم يحصل لغيره، وانفرد بهذا الشأن»[٧] .

ومن هؤلاء الشيوخ:

---

(١) الكامل فى التاريخ : ٥٢٨/١١ .

(٢) البداية والنهاية: ٣١٩/١٢ .

(٣) معجم الأدباء: ٥٦/١٢ .

(٤) حسن المحاضرة: ٥٣٣/١ .

(٥) بغية الوعاة : ٣٤/٢ .

(٦) نفسه .

(٧) إنباه الرواة : ١١٠/٢ .

١ - أبو طالب المَعافرى

هو أبو طالب عبد الجبار بن محمد بن على المعافرى المغربى، كان إماماً فى اللغة وفنون الأدب، قدم مصر سنة ٥٥١ هـ وأقرأ بها العربية وانتفع به خلق، وقد توفى سنة ٥٦٦ هـ وهو عائد إلى المغرب. ومن مصنفاته : شرح مشكلات المقامات للحريرى [١] .

والمعافرى كما يقول ابن خلكان «بفتح الميم والعين المهملة وبعد الألف فاء مكسورة ثم راء ، هذه النسبة إلى المعافر بن يعفر، وهى قبيل كبير عامتهم بمصر» [٢] .

٢- ابن القطّاع

هو أبو القاسم على بن جعفر السعدى الصقلى، المعروف بابن القطاع ، قدم مصر فى حدود سنة ٥٠٠ هـ فأكرمه أهلها، وظل بها إلى أن مات، وكان إمام وقته فى علم العربية وفنون الأدب، وعلم بها ولد الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى. مات سنة ٥١٥ هـ، ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعى بالقاهرة. من مصنفاته: كتاب الأفعال، وهو نسخة موسعة من كتاب الأفعال لابن القوطية ، وهو أشهر كتبه. [٣] قال ياقوت الحموى: «وله حواش على كتاب الصحاح

---

(١) انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان (٣١٥/٢) وبغية الوعاة (٧٢/٢) وهدية العارفين (٤٩٩/١) .

(٢) وفيات الأعيان : ٣١٦/٢ .

(٣) انظر ترجمته فى بغية الوعاة (١٥٣/٢) وحسن المحاضرة (٥٣٢/١، ٥٣٣) وهدية العارفين (٦٩٥/١) وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٣٤٦/٥) .

نفيسة، وعليها اعتمد أبو محمد بن برى النحوى المصرى فيما تكلم عليه من حواشى الصحاح»[١] .

٣ - أبو بكر الشنتريني

هو أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج الشنتريني النحوى، أحد أئمة العربية والمبرزين فيها، رحل فى سنة ٥١٥هـ، من الأندلس إلى مصر واليمن، وعمل مقرئاً فى الجامع الكبير بالقاهرة، وقرأ ابن برى عليه النحو. مات سنة ٥٥٠هـ. من مصنفاته: تلقيح الألباب فى عوامل الإعراب ، والكافى فى علم القوافى[٢].

هذا وقد سمع ابن برى الحديث على أبى صادق المدينى، وأبى عبد الله الرازى وغيرهما[٣].

تلاميذه

مثل ابن برى فى علمه وشهرته لابد أن يقصده طلاب العلم والمعرفة لينهلوا من نبعه، ويغترفوا من بحره، يقول القفطى : «قصده الطلاب من الآفاق.. ورئى جماعة من تلاميذه متصدرين متميزين، وأكثر الرؤساء بمصر استفادوا منه، وأخذوا عنه[٤]» .

ومن تلاميذه :

---

(١) معجم الأدباء : ١٨١/١٢ .

(٢) انظر ترجمته فى: بغية الوعاة (١٦٣/١) وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٣٥٤/٥) .

(٣) وفيات الأعيان : ١٠٨/٣ .

(٤) إنباه الرواة : ١١٠/٢، ١١١ .

١ - أبو طاهر العقيلى

هو أبو طاهر إسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيلى الأنصارى، كان عالماً بالقراءات والعربية مع دين متين وزهد وورع وصلاح، سمع الحديث من ابن برى وغيره، وأقرأ الناس زماناً. مات سنة ٦٢٣ هـ. من مصنفاته: الاكتفاء فى القراءات، ومختصر كتاب الحجة لأبى على الفارسى، ورسالة فى رسم المصحف[١].

٢ - سليمان بن بنين

هو أبو عبد الغنى سليمان بن بنين بن خلف المصرى الدقيقى النحوى، لازم ابن برى مدة فى النحو وسمع منه . مات سنة ٦١٤ هـ. من مصنفاته: لباب الألباب فى شرح أبيات الكتاب، واتفاق المبانى وافتراق المعانى[٢] .

٣ - عبد المنعم بن صالح التيمى

هو أبو محمد عبد المنعم بن صالح بن أحمد القرشى التيمى المكى الإسكندرى النحوى، نزل مصر واستوطنها، ولازم ابن برى فى النحو مدة حتى أحكم الفن، وكان علامة مصر أدباً ونحواً، وانتصب

---

(١) انظر ترجمته فى: بغية الوعاة (٤٤٨/١) وهدية العارفين (٢١٢/١).

(٢) انظر ترجمته فى : بغية الوعاة (٥٩٧/١) وهدية العارفين (٣٩٨/١) وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٣٠٥/٥) .

للإفادة. مات سنة ٦٣٣ هـ . من مصنفاته: النوادر والغرائب ، وتحفة المعرب وطرفة المغرب، وهو كتاب فى النحو[١] .

٤ - الملك العزيز ابن السلطان صلاح الدين الأيوبى

هو الملك العزيز عماد الدين أبو الفتح عثمان ابن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب، ملك مصر بعد وفاة أبيه، وكان نائبه بها في حياته مدة اشتغاله بفتح البلاد الشامية، سار فى البلاد سيرة حسنة، وسمع بالإسكندرية الحديث من الحافظ السلفى، والفقيه أبى الطاهر بن عوف الزهرى، وسمع بمصر من العلامة ابن برى، مات فى المحرم سنة ٥٩٥هـ[٢].

٥ - أبو موسى الجزولى

هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولى البربرى المراكشى، كان إماماً فى النحو، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه، دخل الديار المصرية، ولزم ابن برى، وقرأ الجمل للزجاجي عليه، وسأله عن مسائل على أبواب الكتاب، فأجابه ابن برى عنها ، ثم رجع إلى بلاد المغرب بعد أن حج، وتصدر للإقراء، وأخذ عنه جماعة منهم الشلوبين وابن معط. مات بهسكورة من أعمال مراكش سنة ٦٠٧ هـ .

---

(١) انظر ترجمته فى : بغية الوعاة (١١٥/٢) وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٣٠٨/٥) .

(٢) انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان (٢٥١/٣) وحسن المحاضرة (٢٢/٢) .

ويللبخت اسم بربرى معناه ذو الحظ، والجزولى بضم الجيم والزاى وسكون الواو وبعدها لام نسبة إلى جزولة، ويقال لها: كزوله -بالكاف- وهى بطن من البربر .

من مصنفاته : المقدمة الجزولية فى النحو، وهى حواش على جمل الزجاجى اعتمد فيها على شيخه ابن برى. [١]

٦ - أبو المحاسن البهنسى

هو أبو المحاسن مهلب بن حسن بن بركات بن المهلب البهنسى، من مصنفاته: نظم الفرائد وحصر الشواهد، وشرح مقصورة ابن دريد، ولم تذكر سنة وفاته فى مراجعنا. [٢]

٧ - ابن سناء الملك

هو القاضى السعيد أبو القاسم هبة الله بن جعفر بن سناء الملك المصرى الشاعر المشهور المعروف بابن سناء الملك، أحد الفضلاء الرؤساء النبلاء، أخذ النحو عن ابن برى، وكتب بديوان الإنشاء مدة، وكان بارع الترسل والنظم، اختصر كتاب الحيوان للجاحظ وسماه روح الحيوان ، وله ديوان شعر سماه در الطراز. مات سنة ٦٥٨ هـ[٣] .

---

(١) انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان (٤٨٨/٣) وبغية الوعاة (٢٣٦/٢). وهدية العارفين (٨٠٧/١) وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٣٤٩/٥) .

(٢) انظر ترجمته فى : بغية الوعاة (٣٠٤/٢) وتاريخ الأدب العربى لبروكلما (٣٠٤/٥) .

(٣) انظر ترجمته في: حسن المحاضرة (٥٦٥/١) وهدية العارفين (٥٠٦/٢) وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٦٥/٥) .

٨ - أبو الغنائم همام الدين الصعيدى

هو جلال الدين أبو الغنائم همام الدين بن راجى الله بن سرايا الصعيدى، ولد بالصعيد سنة ٥٥٩ هـ ، وقدم القاهرة وأخذ العربية عن ابن برى، ورحل إلى العراق، وتفقه علي علمائها ، ثم عاد إلى مصر، وتولي الخطابة بجامع الصالح بن رزّيك، ودرس وأفتى، وصنف فى الفقه والأصول . مات فى ربيع الأول سنة ٦٣٠ هـ[١] .

٩ - أبو الحسن يحيى الأنصارى :

هو أبو الحسن يحيى بن عبد الله بن يحيى الأنصارى الشافعى المصرى النحوى، كان من أعيان أهل العربية وأكابرهم، لزم ابن برى مدة طويلة، وروى عنه، وبرع فى لسان العرب، وتصدر بالجامع العتيق مدة، وتخرج به جماعة، وكان مشهورا بحسن التعليم. مات فى ذى الحجة سنة ٦٣٣هـ[٢] .

كتبه

قال القفطى: «كان قليل التصنيف»[٣]. وعلى الرغم من ذلك فكتبه تمتاز بالتحقيق والتدقيق، وقد حظيت بثقة القدماء والمحدثين لما تحوى من فوائد وفرائد، قال القفطى أيضاً: «كانت كتبه في غاية

---

(١) حسن المحاضرة : ٤١١/١ .

(٢) بغية الوعاة : ٣٣٦/٢ .

(٣) إنباه الرواة: ١١١/٢ .

الصحة والجودة، وإذا حشاها أتى بكل فائدة»[١]. وقال ابن كثير: «له التصانيف المفيدة»[٢].

ومن الكتب التي ذكرت له مايلي:

١ - الاختيار في اختلاف أئمة الأمصار

ذكره له إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين[٣]، وكحالة في معجم المؤلفين[٤] وهو مفقود .

٢ - جواب المسائل العشر

وهي التي سأل عنها أبو نزار ملك النحاة[٥]، وهي المعروفة بالمسائل العشر المتعبات إلى الحشر، وأوردها السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر النحوية. ذكره له القفطي[٦]، وبروكلمان[٧].

٣ - حاشية على المعرب للجواليقي

ذكرها له كحالة[٨]، وبروكلمان[٩]، وتوجد منها نسخة

---

(١) نفسه .

(٢) البداية والنهاية: ٣١٩/١٢ .

(٣) ٤٥٧/١ .

(٤) ٣٧/٦ .

(٥) إنباه الرواة : ١١١/٢ .

(٦) نفسه .

(٧) تاريخ الأدب العربي: ٣٠٤/٥ .

(٨) معجم المؤلفين: ٣٧/٦ .

(٩) تاريخ الأدب العربي: ١٦٣/٥، ٣٠٤ .

مخطوطة فى معهد المخطوطات العربية. تحت رقم ١١٢ لغة ومجمع اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ٢٩٢٠٩ [١].

٤ - حواش: على درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى.

ذكرها له ابن خلكان [٢]، والسيوطى [٣] والزركلى [٤]، وكحالة [٥]، وبروكلمان [٦]. وتوجد منها نسخة مخطوطه بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٨ مجاميع م) وهى ممزوجة بحواش على درة الغواص أيضاً لمحمد بن عبد الله بن ظفر الصقلى .

٥ - حواش على الصحاح :

ذكرها له القفطى، وقال: «إنها نقلت عن أصله وأفردت فجاءت ستة مجلدات، وسماها من أفردها: التنبيه والإيضاح عما وقع فى كتاب الصحاح» [٧].

وذكرها له ياقوت الحموى فى ترجمة شيخه ابن القطاع، إذ قال: «وله (أى لابن القطاع) حواش على كتاب الصحاح نفيسة، وعليها اعتمد أبو محمد بن برى النحوى المصرى فيما تكلم عليه من حواشى الصحاح» [٨].

---

(١) ابن برى: د. عيد درويش : ص٥٧ .
(٢) وفيات الأعيان: ١٠٩/٣ .
(٣) بغية الوعاة : ٣٤/٢ .
(٤) الأعلام : ٧٤/٤ .
(٥) معجم المؤلفين: ٣٧/٦ .
(٦) تاريخ الأدب العربى : ١٥٢/٥، ٣٠٤ .
(٧) إنباه الرواة: ١١١/٢ .
(٨) معجم الأدباء : ١٨١/١٢ .

وذكرها له ابن خلكان فقال: «له على كتاب الصحاح حواش فائقة، أتى فيها بالغرائب، واستدرك عليه فيها مواضع كثيرة، وهى دالة على سعة علمه، وغزارة مادته، وعظم اطلاعه»[١].

وذكرها له السيوطى فى بغية الوعاة، وقال: «قال الصفدى: لم يكملها، بل وصل إلى (وقش) وهو ربع الكتاب، فأكملها الشيخ عبدالله بن محمد البسطى»[٢] وذكرها له أيضاً فى حسن المحاضرة[٣].

وذكرها له إسماعيل باشا البغدادى[٤] والزركلى[٥]، وكحالة[٦]، وبروكلمان[٧].

وقد ساق محقق الجزء الأول منها الأستاذ مصطفى حجازى من الحجج ما يؤيد أن ابن برى أكمل حواشيه على الصحاح، وأن بعض النسخ انتهى ابن برى فى إملائها على طلابه إلى مادة (وقش) ومنها النسخ التى اعتمد عليها فى تحقيق الكتاب، وأقوى حججه ماذكره من أن صاحب لسان العرب اعتمد على حواشى ابن برى في تأليف كتابه، ونقوله منها لم تقف عند مادة (وقش) مما يدل على أنها وقعت له كاملة، وأيد ذلك بقوله : «إننا قابلنا نقول

---

(١) وفيات الأعيان : ١٠٨/٣ .

(٢) بغية الوعاة : ٣٤/٢ .

(٣) ٥٣٣/١ .

(٤) هدية العارفين: ٤٥٧/١ .

(٥) الأعلام : ٧٤/٤ .

(٦) معجم المؤلفين : ٣٧/٦ .

(٧) تاريخ الأدب العربى: ٦٢/٢، ٣٠٤/٥ .

صاحب اللسان عند ابن برى إلي مادة (وقش) فوجدناها مطابقة - أو تكاد - لما فى النسخ التى بأيدينا، ثم تتبعنا مواد اللسان بعد مادة (وقش) إلى آخر باب الواو والياء من المعتل، فرأينا النقل عن ابن برى فيها مستمراً على منهج سواء، لايختلف عما جاء منه فيما قبل مادة (وقش) وفى تصفح عاجل لم نعمد فيه إلى تتبع واستقراء كانت نقول ابن منظور عن ابن بري فى ثنايا المواد تأخذ العين في سائر اللسان حتى الصفحات الأخيرة من الجزء العشرين .

ففى مادة (وا) ينقل ابن منظور عن ابن برى تعليقه على الجوهرى فى استشهاده على مجيء الواو بمعنى مع بالحديث الشريف (بعثت أنا والساعة كهاتين، وأشار إلى السبابة والإبهام، أى مع الساعة) قال ابن برى: صوابه : وأشار إلى السبابة والوسطى، قال: وكذلك جاء فى الحديث.

وينقل عنه فى موضع آخر من هذه المادة - بعد قول الجوهرى: وقوله تعالى: «حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا »[1] فقد يجوز أن تكون الواو هنا زائدة - قال ابن برى: ومثل هذا لأبى كبير الهذلى - عن الأخفش أيضاً-:

فإذا وذلك ليس إلا ذِكْرَهُ

وإذا مضى شئ كأن لم يُفعلِ

قال: وقد ذكر بعض أهل العلم أن الواو زائدة فى قوله تعالى: «وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا »[1] لأنه جواب لما فى قوله: «فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِى غَيَابَةِ الْجُبِّ»[2].

---

(١) الزمر / ٧٣ .

(٢) يوسف / ١٥ .

وهكذا يتبين لنا أن ابن برى بلغ بحواشيه آخر الصحاح، فهو لم يغلّط الجوهرى في نهاية الصحاح، إلا فى مادة (يا) - وهى آخر مواد الكتاب - ولعله لم يجد عنده فيها مايعلق به على الجوهرى، كما اتفق له مثل ذلك فى مواد كثيرة[١] » .

٦ - **شرح أدب الكاتب لابن قتيبة**

ذكره له عبد القادر البغدادى فى خزانة الأدب[٢] .

٧ - **شرح شواهد الإيضاح**

ذكره له الزركلى[٣]، وبروكلمان[٤]. وقد حققه الدكتور عيد درويش ونشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

٨ - **غلط الضعفاء من الفقهاء**

وهو الذى قمت بشرحه وتحقيقه ، وسيأتى الحديث عنه .

٩ - **اللباب فى الرد على ابن الخشاب**

وهو رد على ابن الخشاب فى نقده للحريرى فى مقاماته، انتصر فيه ابن برى للحريرى، وهو منشور مع المقامات فى آخرها (ط صبيح بالقاهرة) وقد ذكره له القفطى[٥]، وابن خلكان[٦]،

---

(١) التنبيه والإيضاح: ١١/١ .

(٢) ٢٥/١ .

(٣) الأعلام: ٧٤/٤ .

(٤) تاريخ الأدب العربى : ١٩٢/٢، ٣٠٤/٥ .

(٥) إنباه الرواة : ١١١/٢ .

(٦) وفيات الأعيان : ١٠٩/٣ .

والسيوطى[١]،والزركلى،[٢]،وإسماعيل باشا البغدادى[٣]، وبروكلمان[٤].

وجدير بالذكر أن السيوطى فى بغية الوعاة حين ذكر هذا الكتاب قال: «اللباب في الرد علي ابن الخشاب في رده على الحريرى فى درة الغواص»[٥].

وهذا خطأ. فالكتاب رد على ابن الخشاب فى نقده للحريرى فى مقاماته كما ذكرنا، وليس رداً له فى رده على الحريرى فى درة الغواص، إذا لم يرد ابن الخشاب على الحريرى فى درة الغواص .

وقد تابع إسماعيل باشا البغدادى السيوطى في هذا، ووقع فيما وقع فيه، فقال «اللباب على ابن الخشاب من حواشي درة الغواص للحريرى»[٦].

وواضح مافى ذلك من تحريف وخطأ .

وفاته

توفى ابن برى بمصر فى ليلة السبت السابعة والعشرين من شوال سنة ٥٨٢هـ[٧] (١١ من يناير سنة ١١٨٧م)[٨] بعد حياة حافلة بالعطاء وقد جاوز الثمانين من عمره، رحمه الله تعالى .

---

(١) بغية الوعاة: ٣٤/٢ .

(٢) الأعلام : ٧٣/٤، ٧٤ .

(٣) هدية العارفين: ٤٥٧/١ .

(٤) تاريخ الأدب العربى: ١٦٨/٥، ٣٠٤ .

(٥) بغية الوعاة: ٣٤/٢ .

(٦) هدية العارفين : ٤٥٧/١ .

(٧) وفيات الأعيان (١٠٩/٣) وبغية الوعاة (٣٤/٢) .

(٨) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان : ٣٠٣/٥ .

الفصل الثالث

كتاب غلط الضعفاء من الفقهاء

تمهيد :

عاش العرب قبل الإسلام فى شبه الجزيرة العربية واللغة العربية الفصحى تجرى على ألسنتهم لغة للتخاطب والتفاهم، ينطقون بها دون حاجة إلى تعلم قواعدها وأصولها ، فهى لغتهم التى لهجت بها ألسنتهم منذ طفولتهم ، ومما لاشك فيه أن هذه اللغة أصابها تطور ما على ألسنة الناطقين بها قبل ظهور الإسلام فى مراحل زمنية متعاقبة شأنها فى ذلك شأن سائر اللغات ، فاللغة العربية الجاهلية «ليست بدعا بين اللغات، فهى حلقة فى سلسلة حلقات طويلة من التطور والتغيير، أى أنها لم تكن كما يتخيل بعض الناس ، بصورتها التى رويت لنا منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها[(١)]». بيد أن أهم تطور لهذه اللغة وأخطره إنما حدث بعد ظهور الإسلام ، فمع بزوغ فجره بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ تلك اللغة كان لها أعمق الأثر فى تقرير مستقبلها وتحديد مصيرها ، فقد ارتبطت بالدين الجديد لغة لقرآنه الكريم، وانفردت بهذه الميزة دون غيرها من اللغات، إذ لم ترتبط أية لغة بالدين كما حدث للغة العربية ، فأضفى عليها الدين قداسة دعت إلى الحفاظ عليها وحراستها حرصا على القرآن الكريم الذى تنبع تعاليم الدين الجديد منه ، وكان الانتشار الواسع لهذا الدين الذى

---

(١) التطور اللغوى : د. رمضان عبد التواب : ص ٦.

ارتبطت به ، ودخول أمم كثيرة لها لغاتها الخاصة تحت لوائه أثر كبير في تطورها السريع نتيجة لاختلاط العرب المسلمين أهلها بغيرهم، فقد «كانت هجرة القبائل العربية عقب وفاة محمد (صلى الله عليه وسلم) سنة ٦٣٢/١١ إيذانا بشروق عصر جديد للغة العربية،ففى مدة عشرات من السنين حملت قبائل البادية فى غزوات الفتح لهجاتها نحو الشمال إلى فلسطين وسورية ومابين النهرين حتى جبل طوروس وجبال أرمينية، ونحو الشرق عبر العراق إلى إيران، ونحو الغرب عبر شبه جزيرة سيناء إلى مصر، وشمال أفريقية ، ولم تكد تمضى مائة عام على وفاة محمد (عليه السلام) حتى امتدت الدولة إلى سفوح البرانس فى المغرب ، وإلى أواسط آسيا على شواطئ نهر الهند فى المشرق ، وهذا النفوذ الذى بلغته اللغة العربية إلى مناطق كانت تستوطنها لغات أخرى، لم يكن ليمر عليها دون تأثير أو تغيير مهما اختلف نتائج هذه العلاقات الجديدة حسب اختلاف الأحوال فى مظاهرها وظواهرها [1] » . لذا وقع الفساد فى الألسنة، وبدأ اللحن يذيع ويشيع ، يقول أبو بكر الزبيدى فى مقدمة كتابه لحن العامة : «لم تزل العرب فى جاهليتها ، وصدر من إسلامها، تبرع فى نطقها بالسجية ، وتتكلم على السليقية، حتى فتحت المدائن ، ومصرت الأمصار ، ودونت الدواوين ، فاختلط العربى بالنبطى ، والتقى الحجازى بالفارسى ، ودخل الدين أخلاط الأمم ، وسواقط البلدان ، فوقع الخلل فى الكلام ، وبدأ اللحن فى ألسنة العوام ، فكان أول من استدرك ذلك وحاول إصلاح فساده :

---

(١) العربية ليوهان فك : ص ٧.

أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلى، فألف أبوابا من النحو، ذكر فيها عوامل الرفع والنصب والجر والجزم ، ودل على الفاعل ، والمفعول ، والمضاف. ثم فشا اللحن وكثر بعد اختلاط الناس وكثرتهم، ونشوء الذرية على مافسد من لفظهم هم ، فاقتفى أثر أبى الأسود الدؤلى فيما ألف جمله ممن أخذ عنه ، ففرعوا على ما أصله ، وبنوا على ما أسسه ، فوضعوا للعربية قياسا ، ونهجوا إليها سبلا ، حتى انتهى ذلك إلى الخليل بن أحمد الفراهيدى، ففتح أبواب النحو ، ومد أطنابه، وأوضح علله، وبلغ أقصى حدوده ، واستوعب فيه غاية مراده، وكان فى علمه فذا لانظير له، وفردا لاقرين معه. ثم ألف من بعده من أهل العلم فى النحو والغريب وإصلاح المنطق على قدر الحاجة وبحسب الضرورة، تحصينا للغتهم، وإصلاحا للمفسد من كلامهم ، إلى أن وضع أبو حاتم كتابا اغتزى به تقويم ماغيره أهل عصره من كلام العرب وسماه: لحن العامة[١] » . ومازال التأليف فى لحن العامة يتوالى على مر العصور تنقية للغة ، وحفاظا على سلامة التعبير ، وكان من بين تلك الكتب التى ألفت فى اللحن فى القرن السادس الهجرى كتاب ابن برى «غلط الضعفاء من الفقهاء» الذى نقدم له .

---

(١) لحن العامة للزبيدى تحقيق د. عبد العزيز مطر: ص ٣٤ ومابعدها .

مقياس الصواب اللغوى عند ابن برى

لم تتفق كلمة علماء اللغة فى مقياس الصواب اللغوى ، فقد انقسموا إلى فريقين ، فريق متشدد لايقبل إلا الأفصح ويعد مادونه خطأ وعلى رأسه الأصمعى ، وفريق متساهل يقبل كل ما ورد عن العرب ، فكله عنده حجة ، وعلى رأسه أبو زيد .

ومن هنا فإن مايخطئه بعض علماء اللغة يصوبه بعض آخر منهم ، وما ذلك إلا لاختلاف مقياس الصواب اللغوى عندهما.

«قال ابن خالويه فى شرح الفصيح: قال أبو حاتم : كان الأصمعى يقول أفصح اللغات ويلغى ماسواها، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحدا فيجيز كل شئ قيل. قال: ومثال ذلك أن الأصمعى يقول : حزننى الأمر يحزننى ، ولايقول : أحزننى .قال أبو حاتم : وهما جائزان ، لأن القراء قرءوا : (لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ[1]) و(لايُحزنهم) جميعابفتح الياء وضمها [2].

ولذا وجدنا ابن السيد البطليوسى يقول:«قد أنكر الأصمعى أشياء كثيرة كلها صحيح ، فلا وجه لإدخالها فى لحن العامة من أجل إنكار الأصمعى لها [3]».

ويقول أيضا تعليقا على قول ابن قتيبة (يقال: هذا ماء ملح، ولايقال : مالح) : «هذا الذى قاله ابن قتيبة قد قال مثله يعقوب[4]،

---

(١) الأنبياء /١٠٣.

(٢) المزهر : ٢٣٢/١ ، ٢٣٣.

(٣) الاقتضاب : ٢٢٢/٢.

(٤) أى ابن السكيت .

وأبو بكر بن دريد، وغيرهما، ورواه الرواة عن الأصمعي، وهو المشهور من كلام العرب، ولكن قول العامة لايعد خطأ، وإنما يجب أن يقال : إنها لغة قليلة[١] ». ويقول:«وأما أن يجحد (أى ابن قتيبة) شيئا وهو جائز من أجل إنكار بعض اللغويين له فرأى غير صحيح ومذهب ليس بسديد [٢] ».

ويقول : «حكى اللغويون أن قوما من أهل اليمن يبدلون الحرف الأول من الحرف المشدد نونا فيقولون: حنظ، يريدون حظا، وإنجاص وإنجانة (أى فى إجاص وإجانه[٣]) فإذا جمعوا رجعوا إلى الأصل، وهذه لغة لاينبغى أن يلتفت إليها ، فإن اللغة اليمنية فيها أشياء منكرة خارجة عن المقاييس . وإنما ذكرنا هذا ليعلم أن لقول العامة مخرجا على هذه اللغة [٤]».

ووجدنا شهاب الدين الخفاجى فى شرح درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى يرد عليه، فيقول تعليقا على قول الخاصة (مشوم) بدل (مشئوم): «ماقالوه ليس بخطأ وإن كان خلاف الأفصح[٥]».

---

(١) الاقتضاب : ٢٢٣/٢.

(٢) نفسه : ٦/٢.

(٣) الإجاص : شجر من الفصيلة الوردية ثمره حلو لذيذ، يطلق فى سورية وفلسطين وسيناء على الكمثرى وشجرها، وكان يطلق فى مصر على البرقوق وشجره . والإجانة: إناء تغسل فيه الثياب ، وكلاهما معرب. (المعجم الوسيط : أجص - أجن).

(٤) الاقتضاب : ١٨١/٢.

(٥) شرح درة الغواص لشهاب الدين الخفاجى بتحقيقنا: ص ٢٢٠.

ويقول تعليقا على قولهم : (شُلّت يده) بالبناء للمجهول : «ما أنكره مسموع على رداءته وكفى به سندا لمن استعمله[١]».

فالمتشددون يتمسكون باستعمال الأفصح والأكثر، ويعدون ماسوى ذلك خطأ ، والمتساهلون يرون أن استعمال ماورد عن العرب جائز وإن كان قليلاً ، لأن «إثبات القلة النسبية موقوف على الإستقراء التام وهو متعذر[٢]» كما يقول شهاب الدين الخفاجى.

والرأى عندى أن استعمال مايجوز استعماله وإن كان خلاف الأفصح والأكثر ليس بخطأ، ويكون مستعمله عندى قد خالف الأفصح أو الأكثر، ولايخطأ مادام ما استعمله له وجه فى العربية يجيزه، ولذاكان قول ابن جنى لدي هو الفيصل فى هذه القضية ، وهو «وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيرا منه[٣]».

وابن برى من المتشددين فى كتابه (غلط الضعفاء من الفقهاء) إذ نجده يتمسك بالأفصح والأجود ويخطئ ماسوى ذلك ، كقوله:

« ويقولونَ : هو يملك رجعة المرأة بكسر الراء ، والأفصح رجعة بفتح الراء».

وقوله : «ويقولون : الذهب بالذهب ربا إلاها وها ، والأفصح هاء وهاء بالمد والهمز».

---

(١) نفسه : ص ٥١٤.

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى : ١/٢٢٥.

(٣) الخصائص : ٢/١٢.

وقوله : « ويقولون: غسل الجناية ، بضم الغين، والأجود غسل بفتح الغين وهو المصدر ، والغسل بالضم الاسم».

وقوله : « ويقولون : سيف محلى ، بفتح الميم ، والأجود محلى بضم الميم».

وقوله : « ويقولون : لاينتقض الوضوء بمس شرج ولارفغ ، بإسكان الراء من شرج ، وصوابه شرج وهو مضم الاست ، وقد أجاز بعضهم إسكانه».

ولعل سر تشدده هنا أنه يرى أن الفقهاء من الخاصة لامن العامة ، والخاصة أولى الناس باستعمال الأفصح وإن كان استعمال غيره جائزا ، إلا أننا نأخذ عليه عده الجائز غلطا.

والغريب أننا وجدناه فى حواشيه على درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى يسلك مسلكا معتدلا بعيداً عن التشدد الذى يسلكه هنا ، فهو يرد على الحريرى المتشدد فى تخطئة الخواص ، ويعتمد فى رده عليه على السماع ، أو على إجازة بعض اللغويين لما ينكره ، ففى قول الحريرى : «ويقولون فى جمع رحى وقفا: أرحية وأقفية ، والصواب فيهما أرحاء وأقفاء» يقول ابن برى : «هذا الذى أنكره قد ورد السماع به ... وإذا كان أرحية وأقفية قد ورد بهما السماع فلا وجه لإنكارهما[1]».

---

(١) حواشى ابن برى وابن ظفر على درة الغواص - مخطوط - ورقة ٤٧.

وقال تعليقا على تخطئة الحريرى لقول الخاصة شغب، بفتح الغين: «قولهم : فيه شغب بفتح الغين صحيح وإن كان إسكان الغين فى كلامهم أكثر، وقد حكى ابن دريد أنه يقال: شَغْبٌ وشَغَبٌ [١]».

وقال تعليقا على قول الحريرى : (ويقولون : أزمعت على المسير ، ووجه الكلام : أزمعت المسير): « أجاز الفراء أزمعت الأمر ، وعلى الأمر، وأما الكسائى فلم يجز إلا أزمعت الأمر، والحجة للفراء، لأن الأفعال قد يحمل بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها ، كقوله تعالى: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ [٢]) فعدى يخالف بحرف الجر من جهة أن المخالفة خروج عن الطاعة ، وكذلك الإزماع هو المضاء فى الأمر والعزم عليه ، فكأنه قال : عزمت على الأمر [٣]».

وقال تعليقا على ماذكره الحريرى من أن الخاصة لاتفرق بين كيت وكيت ، وذيت وذيت ، وكيت وكيت كناية عن الأفعال ، وذيت وذيت كناية عن الأقوال: «هذا الذى ذكره من الفرق بين كيت وكيت ، وذيت وذيت، هو مذهب ثعلب ومن تابعه ، وأما الخليل وسيبويه وأبو زيد فلا يفرقون بينهما ، فيقولون : كان من الأمر كيت وكيت ، وذيت وذيت ، وكان ابن خالوية يرى مذهب ثعلب فيقول: فعلت كيت وكيت، وقلت : ذيت وذيت ، ولو كان الأمر على ماذكره لنبه عليه أبو زيد والخليل وسيبويه ، بل جعلوهما بمعنى [٤]» . وقال فى رده على

---

(١) نفسه : ورقة ٥١.

(٢) النور / ٦٣.

(٣) حواشى ابن برى وابن ظفر : ورقة ٤٨.

(٤) نفسه : ورقة ٥٠ .

الحريرى فى إنكاره استخدام الخاصة أنصف اسم تفضيل: «إنكاره لأنصف لكون فعله رباعيا ، ولاينبغى أن يكون أفعل من كذا إلا من فعل ثلاثى، إلا أنه إذا ورد السماع به من فعل رباعى فلا معدل عن قبوله، نحو قولهم: هو أيسر منه، وأعدم منه، وأفلس ... وكذلك أنصف أيضا قد ورد السماع به ، حكى أبو القاسم الزجاجى وغيره أن حسان بن ثابت لما أنشد النبى عليه السلام :

أتهجوه ولست له بكفء فشركما لخيركما الفداء

قال أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، هذا أنصف بيت قالته العرب .

وعلى ذلك قول الشاعر :

وأنصف الناس فى كل المواطن من
يسقى المعادين بالكأس الذى شربا »[1]

صلة كتاب ابن برى بكتب اللحن

كتاب ابن برى «غلط الضعفاء من الفقهاء» موضوعه لحن الضعفاء من الفقهاء فهو يعد من كتب لحن الخاصة ، وإن كانت العامة تشارك الفقهاء فى بعض ماسجله ابن برى من أغلاطهم ، وقد اشتمل كتاب ابن برى على كثير مما ورد فى كتاب «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان» لابن مكى الصقلى المتوفى سنة ٥٠١هـ لاسيما باب غلط أهل الفقه منه دون إشارة إلى هذا الكتاب ، كما تابع ابن برى بعض

---

(١) نفسه : ورقة ٥١.

اللغويين السابقين فيما أخذوه على أهل عصرهم من أخطاء وقع فيها الفقهاء أيضا، كأبى بكر الزُّبيدى فى كتابه لحن العامة وغيره وقد نبهت على ذلك فى موضعه من التحقيق .

وجدير بالذكر أن ابن برى لم يستقص كل أغلاط الفقهاء ، وإنما سجل ماوقع له منها وعده خطأ.

وقد ورد فى تثقيف اللسان لابن مكى فى باب غلط أهل الفقه أغلاط لم يذكرها ابن برى، منها قول ابن مكى: «ويقولون: إذا حنث فى يمينه، بفتح النون . والصواب: حنث بكسرها [1]».

وقوله : «ويقولون لواحد الأوسق : وِسْقٌ . والصواب : وَسْقٌ بفتح الواو، وهو ستون صاعا » [2].

وقوله : « ويقولون : أرض العُنوة ، بضم العين . والصواب : العنوة بفتحها [3]».

وقوله: «ويقولون: إذا كان فى رأس الفرس اعتزام . والصواب: اعترام بالراء ، من العرامة ، وهى الشدة» [4].

وقوله: «ويقولون : كتاب الشُّفُعَةِ، وللشريك أن يأخذ بالشُّفُعَةِ، بضم الفاء . والصواب : الشُّفْعَةُ بإسكانها [5]».

---

(١) تثقيف اللسان : ص ٣٢٣.

(٢) نفسه : ص ٣٢٢.

(٣) نفسه : ٣٢٤.

(٤) نفسه : ص ٤٢٧.

(٥) نفسه .

وجدير بالذكر أن ماخطأه ابن مكى من أقوال الفقهاء فى الأمثلة المذكورة بعضه ليس بخطأ ، فقول الفقهاء وسق بكسر الواو ليس بخطأ ؛ فإن الكسر والفتح محكيان ، ففى تهذيب الأسماء واللغات للنووى: «وسق بفتح الواو وكسرها» [١]، وفى اللسان: «الوَسْقُ والوِسْقُ: مِكْيلَةٌ مَعْلُومَةٌ، وقيل: هو حِمْلُ بعير وهو ستون صاعا» [٢].

وقولهم : الشفعة، بضم الفاء ، ليس بخطأ أيضا ، إذ ورد ضم الفاء فى اللسان ، ففيه : « الشُّفْعَةُ والشُّفُعَةُ فى الدار والأرض : القضاء بها لصاحبها [٣]».

عنوان الكتاب

عنوان الكتاب فى معجم المؤلفين لكحالة :« غلط الضعفاء من أهل الفقه» [٤]وفى تاريخ الأدب العربى لبروكلمان كذلك [٥]، وفى الأعلام للزركلى : «غلط الضعفاء من الفقهاء [٦]» ، وهو العنوان الموجود على المخطوطة التى اعتمدت عليها فى شرح الكتاب وتحقيقه ، وهى قديمة يرجع تاريخ نسخها إلى بداءة القرن السابع الهجرى بعد وفاة المؤلف بأعوام قليلة لا تتجاوز تسعة عشر عاما ،

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (الجزء الثانى من القسم الثانى: ص١٩١).

(٢) اللسان : وسق .

(٣) نفسه : شفع .

(٤) معجم المؤلفين : ٣٧/٦.

(٥) تاريخ الأدب العربى : ٣٠٤/٥.

(٦) الأعلام : ٧٤/٤.

لذا آثرته على العنوان الآخر. والفرق بين العنوانين لفظى ويسير.

نسبته لابن برى

الكتاب لابن برى على وجه اليقين : فقد ذكره له ابن خلكان فى وفيات الأعيان، فقال: «وله جزء لطيف فى أغاليط الفقهاء[1]».

وذكره له الزركلى ، وكحالة ، وبروكلمان ، كما مر.

ومما يؤكد نسبته إليه تلك النقول التى نقلها منه بعض العلماء فى كتبهم وأشاروا إلى وجودها فيه مع نسبتها لابن برى ، وكذا إشارتهم إلى مافيه دون نقل نصه مع اقتران ذكره بابن برى ، من ذلك قول الإمام النووى فى شرحه لصحيح مسلم فى باب حكم ضفائر المغتسلة فى حديث أم سلمة رضى الله عنها : «قولها: أشد ضفر رأسى، هو بفتح الضاد وإسكان الفاء ، هذا هو المشهور المعروف فى رواية الحديث ، والمستفيض عند المحدثين والفقهاء وغيرهم ، ومعناه: أحكم فتل شعرى .

وقال الإمام ابن برى فى الجزء الذى صنفه فى لحن الفقهاء : من ذلك قولهم فى حديث أم سلمة أشد ضفر رأسى ، يقولونه بفتح الضاد وإسكان الفاء ، وصوابه ضم الضاد والفاء جمع ضفيرة كسفينة وسفن.

---

(١) وفيات الأعيان : ١٠٩/٣.

وهذا الذى أنكره - رحمه الله تعالى - ليس كما زعمه، بل الصواب جواز الأمرين ، ولكل منهما معنى صحيح ، ولكن يترجح ماقدمناه، لكونه المروى المسموع فى الروايات الثابتة المتصلة[١] ».

وقول الإمام النووى أيضا فى تهذيب الأسماء واللغات: «الوقص فى الزكاة هو مابين النصابين، وفيه لغتان: فتح القاف، وإسكانها، والمشهور فى كتب اللغة فتحها، وقد عد الإمام ابن برى من لحن الفقهاء الإسكان»[٢].

وماذكره الإمام النووى من قول ابن برى ، وما أشار إليه ، موجود فى كتاب ابن برى.

ومن ذلك أيضا قول الفيومى فى المصباح المنير : «قال ابن برى : وقولهم : أذن العصر بالبناء للفاعل خطأ، والصواب: أذن بالعصر بالبناء للمفعول مع حرف الصلة[٣]».

وقوله فى المصباح أيضا: «البداية بالياء مكان الهمز عامى ، نص عليه ابن بري وجماعة[٤]».

وماذكره الفيومى وأشار إليه موجود فى كتاب ابن برى .

ومن ذلك قول مرتضى الزَّبيدى صاحب تاج العروس : «قال ابن برى: والزريعة بتخفيف الراء : الحب الذى يزرع ، ولاتقل : زريعة بالتشديد ، فإنه خطأ[٥]».

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى : ١١/٤.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (الجزء الثانى من القسم الثانى: ص١٩٣).

(٣) المصباح المنير : أذن (ص١٠).

(٤) نفسه : بدا (ص٤٠).

(٥) تاج العروس : زرع.

وقوله أيضا: «وأما البداية بالكسر والتحتية بدل الهمزة، فقال المطرزى : لغة عامية، وعدها ابن برى من الأغلاط، ولكن قال ابن القطاع : هى لغة أنصارية[١]».

وما ذكره الزبيدى وأشار إليه موجود فى كتاب ابن برى.

فهذه النقول من الكتاب والإشارة إلى مافيه مع نسبة ماينقل منه أو يشار إلى وجوده فيه إلى ابن برى أقوى دليل على نسبة الكتاب إليه ، كما تدل تلك النقول والإشارة إلى مافيه على قيمة هذا الكتاب ، وأثره فى الكتب التى ظهرت بعده.

منهج ابن برى فيه

تبدو أهم ملامح منهج ابن برى فيما يلى :-

١- عدم اتباع منهج معين فى ترتيب مايذكره من أغلاط الفقهاء، وإن كنا وجدناه بدأ ماذكره من أغلاطهم بقولهم : (البداية)، وهى وإن كانت تناسب البدء إلا أن بدأه بها قد يكون مقصودا ليناسب البدء ، وقد يكون غير مقصود.

٢- الاكتفاء بذكر الخطأ والصواب دون تعليل غالبا لما يذكره .

٣- العناية بالضبط ، فنص الكتاب ضبط ضبط قلم ، وموضع الخطأ والصواب فيه نص على ضبط أكثره كتابة.

٤- الاهتمام بنسبة الأقوال إلى أصحابها أحيانا.

---

(١) نفسه : بدا .

٥- تخطئة غير الأفصح وإن كان غيره صوابا، كقوله: «ويقولون: الذهب بالذهب ربا إلاها وها، والأفصح: هاء وهاء بالمد والهمز».

وقوله: «ويقولون : لاينتقض الوضوء بمس شرج ولارفغ بإسكان الراء من شرج ، وصوابه : شرج ، وهو مضم الاست ، وقد أجاز بعضهم إسكانه».

فهو لايعترف بإسكان الراء من شرج الذى أجازه بعضهم مع أنه لو استعمله إنسان استنادا إلى إجازة بعضهم له فلا لوم عليه.

٦- اعتماده أحيانا فى التخطئة على الاستعمال الحقيقى للتركيب مع أنه لو حمل على المجاز لجاز ، كقوله : « ويقولون: أذن العصر . والصواب: أذن بالعصر».

فلو حمل قولهم (أذن العصر) بالبناء للفاعل، على أنه من باب إسناد الفعل إلى زمنه لجاز ، ولم يكن خطأ .

٧- ترك بعض الألفاظ دون تفسير،كما فى قوله :«ويقول بعضهم : يهدر فى قراءته. وصوابه : يحدر فى قراءته». فلم يفسر (يهدر) أو (يحدر) كما ترى .

مميزات الكتاب والمآخذ عليه

ابن برى إمام ثقة، وقوله فى مسألة لغوية له قيمته ، ولذا كانت لكتبه قيمة لغوية كبيرة، وكتابه من كتب اللحن التى تسجل أغلاط طبقة من طبقات الخاصة هى طبقة الفقهاء ، ولذا وجدناه متشددا فى تسجيل أغلاط تلك الطبقة ، وإن كان لتلك الأغلاط وجه من

العربية أحيانا يخرج بها عن الغلط كما بينا ذلك فى موضعه، إذ الفقهاء عنده فيما يبدو أولى الناس باستعمال الأفصح والأجود من اللغة .

وكتابه يسجل لنا جانبا من جوانب تطور العربية ، وما أصابها على ألسنة الخاصة وأقلامهم ، وهو كما يقول المستشرق الألمانى يوهان فك : «عبارة عن ثبت جاف لنحو مائة حالة من الاستعمالات اللغوية المنتشرة بين الفقهاء التى يبدلها ابن برى بعبارات يعدها فصيحة دون شرح ولاتعليل[1]».

وأهم مايميز الكتاب تسجيل ماعده ابن برى غلطا من أغلاط الفقهاء، والضبط الكامل للنص وإن كان وقع فى الضبط بعض أخطاء نلقى تبعتها على الناسخ ونبرئ ابن برى منها ، ونسبة الأقوال إلى أصحابها غالبا.

وأهم مايؤخذ عليه تخطئة غير الأفصح من اللغة، والاكتفاء بذكر الخطأ والصواب دون تعليل أو شرح غالبا، وترك بعض الألفاظ التى تحتاج إلى تفسير دون تفسير ، وإهمال المجاز فى تصويب بعض الاستعمالات اللغوية، وعدم اتباع منهج معين فى ترتيب ذكر الأغلاط .

وكلها مآخذ لاتحط من قدر الكتاب ولا من قدر صاحبه .

---

(١) العربية : ص ٢٢٤.

وصف المخطوطة

اعتمدت فى تحقيق الكتاب وشرحه على نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٨٢ لغة تيمور ، وتتكون من أربع عشرة صفحة ، وصورت هذه النسخة (ميكروفيلم) بدار الكتب المصرية أيضا تحت رقم ٤٩٨٤٨ وتتكون من سبع لوحات، وكل صفحة تشتمل على خمسة عشر سطرا، وكل سطر يشتمل على سبع كلمات فى المتوسط ، وقد كتبت بخط نسخى جميل ، وضبطت بالشكل ضبطا تاما.

وهذه النسخة كتبت فى أول القرن السابع الهجرى سنة ٦٠١ هـ أى بعد وفاة ابن برى بتسع عشرة سنة ، ولم يسجل عليها اسم ناسخها ، فقد جاء فى آخرها : « كان الفراغ من نسخه فى العشرين من شهر الله الأصب سنة أحد من الهجرة وستمائة ». كذا .

هذا وقد ذكر د. رمضان عبد التواب ضمن مراجع تحقيق كتاب البئر لابن الأعرابى كتاب ابن برى، وقال:«غلط الضعفاء من الفقهاء لابن برى - نشر تورى بالكتاب التذكارى لنولدكه .« دراسات شرقية» الجزء الأول - جيسن ١٩٠٦ » . ولم أقف عليه ، وأشار إليه أيضا يوهان فك فى كتابه «العربية» وعلق عليه[1].

---

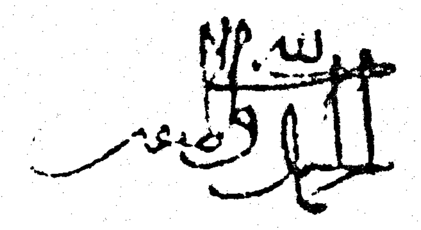
(١) العربية : ص ٢٢٣-٢٢٥.

كتاب

غلط الضعفاء من الفقهاء

لأبي محمد عبد الله بن بري

النحوي المقدسي رحمه الله



صفحة عنوان المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم رب انعم فزد
قال الشيخ الأجل الفاضل جمال
العلماء قدوة الأدباء أبو محمد عبد الله بن
بري النحوي المقدسي رحمه الله

باب في غلط الضعفاء من أهل الفقه

من أقطار مختلفة من ذلك قولهم البداية
بالياء وصوابه البداءة بضم الباء والهمز
لأنه من بدأت فلامه همزة وعن الأصمعي
في مصدر بدأ ابدا وبدءة وبدأة وزاد أبو زيد
بداءة على وزن فقاحة وكلام الأصمعي حكاه
القالي في كتابه البارع وعن أبي زيد أيضا
بداءة على وزن فعالة ويقولون توضيا
من الميضاة وصوابه توضأ من الميضأة بالهمز
والكسر ويقولون من استقا وقيا قوله
من استقاء بقاء بالمد والهمز ويقولون لما

الصفحة الأولى من المخطوطة

لبئس المقصر وانباكا المقصر حكم المعذر

حكم المقدر

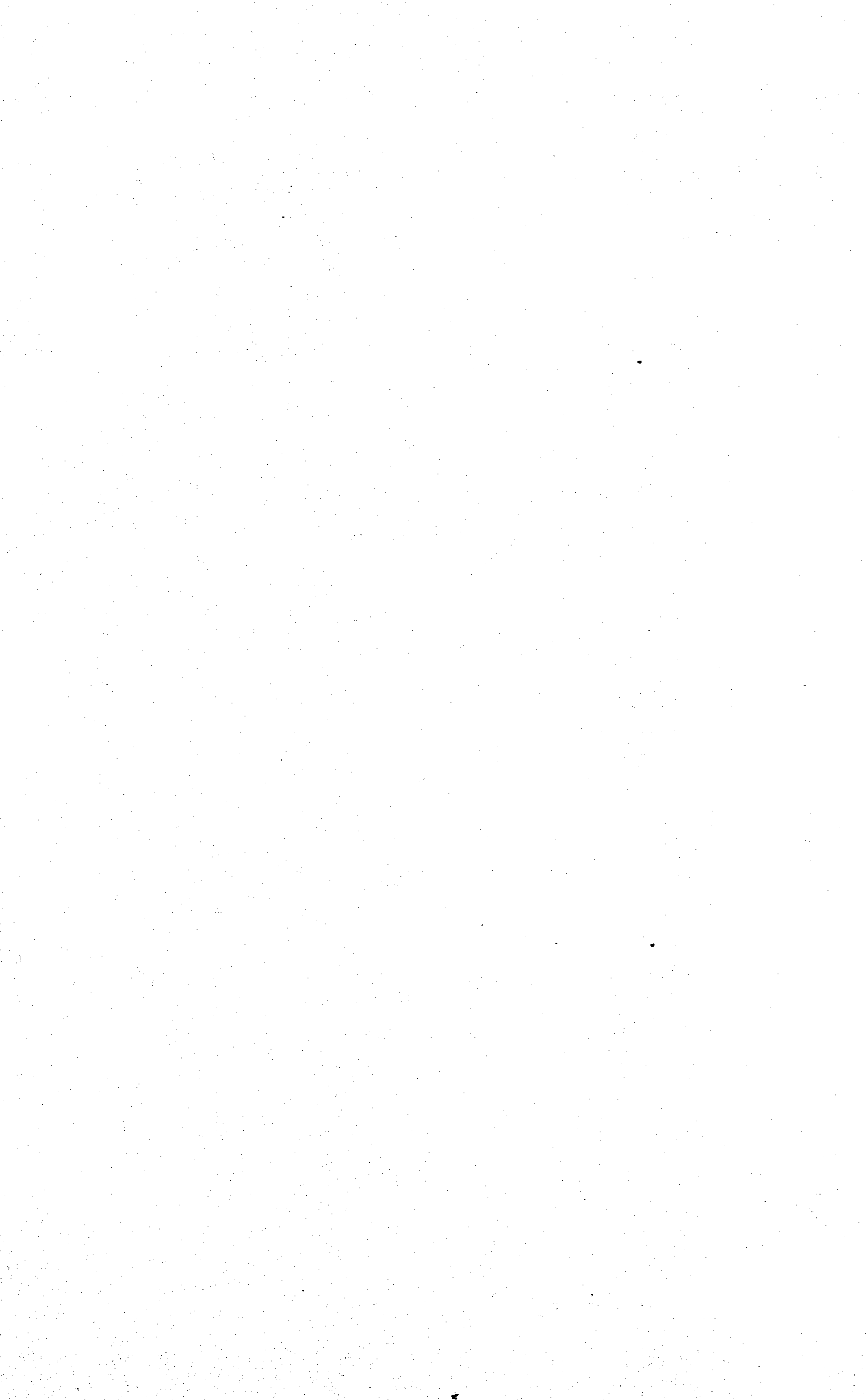
تم الكتاب والحمد لله وحده وصلى الله على

محمد نبيه وآله وسلامه وكان الفراغ

منه في العشرين من شهر الله الاصب

سنه احد ثلاثين وثمانيه

الصفحة الأخيرة من المخطوطة



[بسم الله الرحمن الرحيم]

رَبِّ أنعمت فزد

قَالَ الشَّيْخُ الأَجَلُّ ، الفاضِلُ جَمَالُ العُلَماءِ، قُدْوَةُ الأُدَبَاءِ ، أَبو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بنُ بَرِّيّ النَّحْوِيُّ المَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ :-

بابٌ فى غَلَطِ الضُّعَفاءِ مِنْ أَهْلِ الفِقْهِ مِنْ أَقْطَارٍ مُخْتَلِفَة.

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: البِدايَةُ بِاليُمْنَى. وَصَوَابُهُ البُدَاءَةُ بِضَمِّ البَاءِ والهَمْزِ ، لِأَنَّهُ مِنْ بَدَأْتُ ، فَلامُهُ هَمْزَةٌ، وَعَنِ الأَصْمَعِيِّ (١) فِى مَصْدَرِ بَدَأَ : بَدْءاً، وَبُدْأَةً ، وبَدْأَةً (٢). وَزَادَ أَبو زَيْدٍ (٣) بُدَّاءَةً (٤) عَلَى وَزْنِ تُفَّاحَةٍ ، وَكَلامُ الأَصْمَعِيِّ حَكَاهُ القالِيُّ (٥)

---

(١) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن أصمع الباهلي ، من أكابر علماء اللغة وأعلمهم بالشعر ، ولم يكن يجيز إلا أفصح اللغات ، من مصنفاته : كتاب الوحوش وكتاب الخيل . مات سنة ٢١٣هـ . انظر ترجمته فى : مراتب النحويين (ص٨٠) وأخبار النحويين البصريين (ص٤٥) ونزهة الألباء (ص١١٢) وإنباه لرواة (١٩٧/٢) ووفيات الأعيان (١٧٠/٣).

(٢) فى المخطوطة : بدءة وبدءة.

(٣) هو أبو زيد سعيد أوس الأنصارى ، كان من أحفظ الناس للغة . من مصنفاته : كتاب النوادر وكتاب الهمز . انظر ترجمته فى : مراتب النحويين (ص٧٣) وأخبار النحويين البصريين (ص٤١) والفهرست (ص ٨١) ونزهة الألباء (ص ١٢٥) وبروكلمان (١٤٥/٢).

(٤) فى المخطوطة : بدأة .

(٥) هو أبو على إسماعيل بن القاسم البغدادى اللغوى المعروف بالقالى المتوفى سنة ٣٥٦هـ من مصنفاته : البارع، والأمالى .

=

فِى كِتَابِهِ البَارِعِ(١). وَعَنْ أَبِى زَيْدٍ أَيْضًا بُداءَةٌ(٢) عَلَى وَزْنِ(٣) قُلَامَةٍ(٤).

= انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين (ص١٢١) وبغية الوعاة (٤٥٣/١) وهدية العارفين (٢٠٨/١) وبروكلمان (٢٧٧/٢).

(١) لم أجده فى كتاب البارع المطبوع الذى بين يدى ، وهو بتحقيق هاشم الطعان ط بيروت سنة ١٩٧٥م ط ١. إذ به نقص كثير نبه عليه محققه فى مواضعه من الكتاب، فلعله فيما فقد منه.

(٢) المصدران المذكوران هنا عن أبى زيد لم أجدهما فى كتابيه الهمز (نشر الأب لويس شيخو - المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين فى بيروت- ١٩١٠م) والنوادر- (تحقيق د. محمد عبد القادر ط دار الشروق ١٩٨١م ط ١) .

(٣) القلامة بالضم هى المقلومة من طرف الظفر (المصباح المنير : قلم ص ٥١٥) .

(٤) قال المطرزى فى المغرب (ص٣٥) : «البداية عامية والصواب البداءة، وهى فعالة من بدأ كالقراءة والكلاءة من قرأ وكلأ» . وتبعه ابن الحنبلى فى سهم الألحاظ (ص٦٣) فقال: «ومن ذلك : البداية بالياء خلاف النهاية ، على مافى مغرب المطرزى من أنها عامية ، وأن الصواب البداءة» ونقل بقية كلام المطرزى المذكور بنصه.

وقال الصغانى فى العباب (٢٤/١): « قول العامة البداية موازاة للنهاية لحن ، ولاتقاس على الغدايا والعشايا فإنها مسموعة بخلاف البداية».

وقال الفيومى فى المصباح المنير (بدا : ص ٤٠) : «البداية بالياء مكان الهمز عامى نص عليه ابن برى وجماعة». =

....

= وقال على بن بالى القسطنطينى فى كتابه خير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام (ص٢٥) : «ويقولون للكتاب المعروف بداية بياء آخر الحروف بعد الألف ، ولم يذكره الجوهرى وصاحب القاموس فى مصادر بدأ ، وإنما هو بالهمزة».

وقد ذكر شهاب الدين الخفاجى فى كتابه شفاء الغليل (ص٧٥) أنها ليست بخطأ ، فقال : «بداية : قال النووى وغيره : هى لحن ، والصواب : بداءة بضم الباء وكسرها والهمز . قلت : قال ابن جنى فى سر الصناعة : العرب أبدلوا الهمزة لغير علة طلبا للتخفيف ، وذلك قولهم فى قرأت : قريت، وفى بدأت : بديت ، وفى توضأت : توضيت ، وعليه قول زهير :

سريعاً وإلا يُبْدَ بالظُّلم يَظْلِمِ

أراد: يُبدأ ، فأبدل الهمزة ، وأخرج الكلمة إلى ذوات الياء . أ هـ.
فمن قال بداية بناه على هذه، وظاهر كلام ابن جنى اطراده فلا خطأ».

وقال الزبيدى فى تاج العروس (بدأ): «وأما البداية بالكسر والتحتية بدل الهمزة فقال المطرزى: لغة عامية، وعدها ابن برى من الأغلاط ، ولكن قال ابن القطاع: هى لغة أنصارية، بدأت بالشئ وبديت به: قدمته ، وأنشد قول ابن رواحة:

باسم الإلَه وبه بَدِينـا

ولو عبدنا غيره شَقِينـا

والذى فى الأفعال لابن القطاع (١٠٢/١) : « وبديت بالشى وبَديت به: قدمته ، وهى لغة للأنصار، قال ابن رواحة:

باسم الإلَه وبه بدينا =

وَيَقُولُونَ : تَوَضَّا مِنَ الْمِيضَاةِ ، وَصَوَابُهُ: تَوَضَّأَ مِنَ الْمِيضَأَةِ، بِالْهَمْزِ فِى الكَلِمَتَيْنِ(١).

= فالذى فيه (بديت بالشئ) لا (بدأت بالشئ) كما فى تاج العروس .

وقال أبو عبيدة فى مجاز القرآن (٢١/١) : «يقال : بدأت وبديت، وبعضهم يقول: بدينا لغة» وذكر قول ابن رواحة.

وفى الصحاح (بدا) : «وأهل المدينة يقولون بدينا بمعنى بدأنا» وكذا فى اللسان (بدا) وذكر فى الصحاح واللسان قول ابن رواحة الأنصارى أيضا. وجاء في اللسان: « قال ابن برى : قال ابن خالويه: ليس أحد يقول بديت بمعني بدأت إلا الأنصار، والناس كلهم بديت وبدأت، لما خففت الهمزة كسرت الدال، فانقلبت الهمزة ياء ، قال : وليس هو من بنات الياء ».

ومما سبق يظهر لك أنه ليس ثمة إجماع على تخطئة (بداية) فقول الفقهاء البداية ليس بخطأ.

وأنا أفضل استعمال البداءة ، إذ استعمال المجمع على صحته أولى من استعمال ما أثير حوله جدل وخلاف والتمست له العلل والمخارج، وإن كان ليس بخطأ .

(١) قال ابن مكى فى تشقيف اللسان (ص ٣١٩) فى باب غلط أهل الفقه : « ويقولون : من توضا بماء غير طاهر، بغير همز ، وربما كتبوه بالياء . والصواب : توضأ بالهمز».

وقد نقل الصفدى قول ابن مكى المذكور فى كتابه تصحيح التصحيف (ص١٩٦).

وقال المطرزى فى المغرب (ص ٤٨٧) : «الميضأة والميضاءة على مِفْعَلَةٍ ومِفْعَالَةٍ : المطهرة التى يتوضأ (منها) ».

....

= وقال شهاب الدين الخفاجي في شفاء الغليل (ص٢٥٧) : « ميضأة بكسر الميم والقصر وقد تمد : مطهرة كبيرة يتوضأ منها ، ووزنها مِفْعَلَةٌ ومِفْعَالَةٌ، وميمها زائدة . قال السيوطي في شرح السنن . والعامة تقول : مِيضَة».

وقال الزبيدي في لحن العامة (ص ١٤٦): «ويقولون للمطهرة: مِيضة، وبعضهم يقول: ميضاة... والصواب ميضأة بالهمز، والجمع مواضئ، وأصل الياء في ميضأة واو، وإنما انقلبت لانكسار الميم ، وهي مفعلة من الوضوء ، والوضوء: الطهارة للصلاة، وأصله من الوضاءة، ويقال : الوَضوء الماء نفسه، والوُضوء بالضم فعل المتوضئ ..».

وقد نقل الصفدي قول الزبيدي بتصرف في تصحيح التصحيف (ص٥٠٥).

فابن برى تبع ابن مكى (ت٥٠١هـ) والزبيدى (ت ٣٧٩هـ) فيما ذكره هنا، والحق أن قول الفقهاء (توضا من الميضاة) ، ليس بخطأ، فقد قيل : إن تسهيل همزة الطرف في الفعل المزيد قياسى ، وقد حكى أن من العرب من يترك الهمز في كل مايهمز إذالم تكن الهمزة مبدوءا بها ، فقد قال الفيومى في المصباح المنير (ص١٠٠ جزى) : « إن تسهيل همزة الطرف في الفعل المزيد، وتسهيل الهمزة الساكنة قياسى، فيقال : أَرْجَأْتُ الأمرَ وأَرْجيتُهُ ، وأَنْسَأْتُ وأَنْسَيْتُ ، وأَخْطَأْتُ وأَخْطَيْتُ ، وأَشْطَأَ الزرعُ ، إذا أَخْرَجَ شَطْأَهُ وهو أولادُه، وأَشْطَى ، وتوَضَّأْتُ وتَوَضَّيْتُ ، وأجزأتُ السكينَ، إذا جعلت له نصابا وأَجْزَيْتُهُ ، وهو كثير، فالفقهاء جرى على ألسنتهم التخفيف». =

وَيَقُولُونَ: مِنِ اسْتَفَاقْتَا، وَصَوَابُهُ: مِنِ اسْتَقَاءَ فَقَاءَ، بِالْمَدِّ وَالْهَمْزِ(١).
وَيَقُولُونَ لِمَا يَخْرُجُ مِنَ الْفَمِ دُفْعَةً وَاحِدَةً: قَلَسٌ، بِفَتْحِ اللَّامِ.
وَصَوَابُهُ: قَلْسٌ بِسُكُونِ اللَّامِ(٢).

= ونظير قولهم: (توضا) تكفّى التى أصلها تكفأ بالهمز التى وردت فى حديث صفة النبى صلى الله عليه وسلم، ففى اللسان (كفأ): «وفى حديث صفة النبى صلى الله عليه وسلم: أنه كان إذا تمشى تكفّى تكفّيا. التكفّى: التمايل إلى قدام كما تتكفأ السفينة فى جريها، قال ابن الأثير: روى مهموزا وغير مهموز، قال: والأصل الهمز».

وقال ابن السيد فى الاقتضاب (٢/ ١٧٠): «قد حكى أن من العرب من يترك الهمز فى كل مايهمز، إلا أن تكون الهمزة مبدوءا بها، حكى ذلك الأخفش».

(١) سبق ابن مكى ابن برى فى تخطئة الفقهاء فى ذلك، إذ قال فى تثقيف اللسان فى باب غلط أهل الفقه (ص٣١٩). «وكذلك يقولون: إذا استفاقتا فى رمضان، بغير همز، وربما كتبوه أيضا بالياء. والصواب: استقاء فقاء، بالهمز والمد فيهما جميعا»..

وفيما ذكرناه آنفا فى تعليقنا على قولهم: (توضا من الميضاة) مايرد هذه التخطئة، وفي نوادر أبى زيد أيضا مايؤيده، إذ هذا ضرب من التخفيف، ففى النوادر (ص ٥٢١): «وقالوا: جا فلان، على التخفيف». أى جاء.

(٢) سبق ابن مكى ابن برى فى تخطئة الفقهاء فى ذلك أيضا، فقال (تثقيف اللسان: ص٣١٩): «ويقولون للقئ: القلَس، بفتح اللام. والصواب: القلْس بإسكانها، يقال: قَلَسَ يَقْلِسُ قَلْساً، إذا قاء». =

وَيَقُولُونَ : البِرَازُ لِلْكِنَايَةِ عَنِ الحَدَثِ ، بِكَسْرِ البَاءِ، وَصَوَابُهُ : البَرَازُ بِفَتْحِ البَاءِ، والأَصْلُ فى البَرَازِ الفَضَاءُ والمُتَّسَعُ مِنَ الأَرْضِ، كُنِىَ عَنْهُ بِالحَدَثِ كَمَا كُنِىَ عَنْهُ بِالغَائِطِ[1].

= وماخطأه ابن مكى وتبعه فيه ابن برى ليس بخطأ، ففى طلبة الطلبة لأبى حفص النسفى (ص٨) : « القلس بفتح اللام: مايخرج من الفم بالقئ ، وبتسكينها المصدر منه» . وفى المغرب (ص٣٩١): «القلْس بالسكون واحد القلوس ، وهو الحبل الغليظ ، والقلْس أيضا مصدر قَلَسَ ، إذا قاء ملأ الفم ، ومنه القلس حدث ، وأما القَلَسُ محركا فاسم مايخرج». وفى المصباح المنير (ص٥١٣ قلس) : «قَلَسَ من باب ضرب: خرج من بطنه طعام أو شراب إلى الفم، وسواء ألقاه أو أعاده إلى بطنه إذا كان ملء الفم أو دونه، فإذا غلب فهو قئ، والقَلَسُ بفتحتين اسم للمقلوس، فَعَلٌ بمعنى مفعول». وفى تاج العروس (قلس): «القلس: ماخرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقئ، فإن عاد كما فى الصحاح- ونص الليث فإذا غلب- فهو قئ ، والجمع أقلاس، وقد قلس الرجل يقلس قلسا، وهو ماخرج من البطن من الطعام أو الشراب إلى الفم أعاده صاحبه أو ألقاه، وهو قالس، قاله أبو زيد، وقال غيره: هو القلس والقلسان بالتحريك فيهما».

(١) سبق ابن برى فى تخطئة البراز بكسر الباء أبو بكر الزبيدى ، وأبو سليمان الخطابى (ت ٣٨٨هـ) كما سيأتى فيما حكاه عنه النووى ، وكما حكى عنه فى اللسان (برز)، قال أبو بكر الزبيدى فى لحن العامة (ص٢٠٥) : « ويقولون : البِراز، للغائط. والصواب : بَراز، والبَراز : مابرز من الأرض واتسع ، فكنى به عن الحدث كما كنى عن الغائط».

....

= وقد نقل الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص١٥٦) قول الزبيدى المذكور ، وقال: «يريد أنهم يكسرون الباء ، والصواب فتحها».

وماذكره ابن برى وغيره ليس بشئ، فقد نص الجوهرى وصاحب القاموس على صحة البراز بكسر الباء، بل أنكر بعضهم فتحها ، ورجح النووى كسرها، وذكر الفيومى أن الكسر لغة قليلة، قال الجوهرى (الصحاح : برز): «البِراز: المبارزة فى الحرب، والبِراز أيضا كناية عن ثُقْلِ الغذاء وهو الغائط... والبَّراز بالفتح: الفضاء الواسع». وقال صاحب القاموس (برز): «وككتاب (أى البراز): الغائط». وقال النووى فى تهذيب الأسماء واللغات (ج١ من القسم الثانى ص ٢٥): « فى الحديث: (اتقوا الملاعن الثلاث: البراز فى الموارد، والظل وقارعة الطريق). قال الإمام أبو سليمان الخطابى: البراز هنا مفتوحة الباء، وهو اسم للفضاء الواسع من الأرض، كنوابه عن حاجة الإنسان، كما كنوا عنها بالخلاء، يقال : تبرز الرجل، إذا تغوط، وهو أن يخرج إلى البراز، كما قيل يخلا، إذا صار إلى الخلاء. قال الخطابى. وأكثر الرواة يقولون: البراز ، بكسر الباء ، وهو غلط، وإنما البراز مصدر بارزت الرجل فى الحرب مبارزة وبرازا . هذا آخر كلام الخطابى .

وذكر بعض من صنف فى ألفاظ المهذب من الفضلاء أنه البراز بكسر الباء ، قال : ولاتقل بفتحها، قال : لأن البراز بالكسر كناية عن ثقل الغذاء وهو المراد .

وهذا الذى قاله هذا القائل هو الظاهر أو الصواب، قال الجوهرى وغيره من أهل اللغة: البراز بكسر الباء : ثقل الغذاء، وهو الغائط، =

وَيقُولُونَ : اسْتَبْرَيْتُ الجَارِيَةَ ، وَصَوَابُهُ: اسْتَبْرَأْتُ بِالْهَمْزِ (١).

= وأكثر الرواة عليه، وهذا يعين المصير إليه ، لأن المعنى عليه ظاهر، ولايظهر معنى الفضاء الواسع إلا بتأويل وكلفة ، فإذا لم تكن الرواية عليه لم يصر إليه ، والله أعلم ».

وقال الفيومى فى المصباح المنير (ص٤٤ برز): «البراز بالفتح، والكسر لغة قليلة : الفضاء الواسع الخالى من الشجر ، وقيل : البراز: الصحراء البارزة، ثم كنى به عن النجو كما كنى بالغائط، فقيل: تبرز، كمال قيل: تغوط ».

فقول الفقهاء البراز بكسر الباء ليس غلطا.

(١) الاستبراء: أن يشترى الرجل جارية فلا يطؤها حتى تحيض عنده حيضة ثم تطهر، وكذلك إذا سباها لم يطأها حتى يستبرئها بحيضة، ومعناه: طلب براءتها من الحمل. (اللسان : برأ).

وقد سبق ابن مكى ابن برى فى تخطئة الفقهاء فى ذلك فقال في تثقيف اللسان (ص٣٢٥): «ويقولون: إذا اسْتَبْرَيْتَ الأمة، والصواب: استبرأتَ بالهمز».

وقد تبعهما المطرزى (ت٦١٦هـ) فى المغرب (ص٣٨ ، ٣٩) فقال: «واستبراء الجارية : طلب براءة رحمها من الحمل، ثم قيل: استبرأت الشئ: إذ طلبت آخره لتعرفه ويقطع الشبهة عنك . ومنه قولهم فى شرح الجامع الصغير(فيه الجامح تحريف): الاستبراء عبارة عن التبصر والتعرف احتياطا، وأما قوله فى باب المواقيت : إلا بقدر مايستبرى فيه الغروب (فيه بقدر ومايستبرى) فالصواب: يستبرأ بالهمزة، أي: يتحقق ويتعرف، وترك الهمزة فيه خطأ، وكذلك فى قوله: =

وَيَقُولُونَ لِوَاحِدِ القَطَانِيّ: قَطْنِيَّةٌ، بِفَتْحِ القَافِ. وَصَوَابُهُ: قِطْنِيَّةٌ بِكَسْرِ القَافِ(١).

= حتى يستبرين، وفى قوله:كانوا يستنجون ويستبرون، وإنما الصواب: حتى يستبرأن ويستبرءون».

وفى طلبة الطلبة للنسفى (ص٩): «ويقولون [أى الفقهاء] : «استبريت الجارية واللغة استبرأت ، وعلى هذا حديث النبى صلى الله عليه وسلم (حتى يستبرين بحيضة) هو بالياء على ألسنة الفقهاء، ويمنعهم الأدباء عن التلفظ بهذا ويقولون: بل يقال: حتى يستبرأن،لكن الرواية بالياء ثابتة ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان لايهمز».

وقد مر قول الفيومى فى المصباح المنير: «إن تسهيل همزة الطرف فى الفعل المزيد، وتسهيل الهمزة الساكنة قياسى، فيقال: أرجأت الأمر وأرجيته ، وأنسأت وأنسيت، وأخطأت، وأخطيت... وتوضأت وتوضيت ... » وقال: «وهو كثير».

وقال الزبيدى فى تاج العروس (وضأ) : «نقل شيخنا عن اللبلى ذكر قاسم عن الحسن أنه قال يوما: توضيت بالياء ، فقيل له: أتلحن يا أبا سعيد؟ فقال : إنها لغة هذيل وفيهم نشأت»..

فما أنكره ابن برى وغيره مسموع، وعده بعضهم قياساً، ولذا فليس بخطأ.

(١) فى المغرب (ص٣٨٨) «القطنية بكسر القاف وتشديد الياء بعد النون، وحكى الأزهرى بالضم عن المبرد، وهى من الحبوب ماسوى الحنطة والشعير... وعن أبى معاذ: القطانى: خُضَرُ الصيف، وقال غيره : وهى اسم جامع لهذه الحبوب التى تدخر وتطبخ، سميت بذلك، لأنه لابد منها لكل من قطن بالمكان، أى أقام، وقيل: لأنها تحصد مع القطن». =

....

= وفى المصباح (ص٥٠٩ قطن) : « قطن بالمكان قُطونا من باب قعد: أقام به، فهو قاطن، والجمع قطّان، مثل كافر وكفار، وقطين أيضا، وجمعه قُطُنٌ، مثل بريد وبُرُدٌ، ومنه قيل لما يدخر فى البيت من الحبوب ويقيم زمانا: قطنيّة، بكسر القاف على النسبة، وضم القاف لغة، وفى التهذيب: القِطْنية اسم جامع للحبوب التى تطبخ، وذلك مثل العدَس، والباقلاء ، واللُّوبِياء، والحِمص، والأرز، والسِّمسم ، وليس القمح والشعير من القطانى». وقد نص فى الصحاح على كسر القاف ، ففقيه (قطن): «القِطنية بالكسر واحدة القطانى كالعدَس وشبهه» . وضبطت القاف بالكسر أيضا فى مجمل اللغة لابن فارس (ص٧٥٨ قطن) وفى لحن العامة للزبيدى (ص ١٣٧) وفى تصحيح التصحيف للصفدى (ص ٤٢٥)، ونص على ضمها وكسرها فى اللسان وتاج العروس، ففى اللسان (قطن): «القطنية بالضم وبالكسر: الثياب، و حبوب الأرض، أو ماسوى الحنطة والشعير والزبيب والتمر، أو هى الحبوب التى تطبخ». وفى تاج العروس (قطن): «القطنية بالضم وبالكسر الأخيرة عن ابن قتيبة بالتخفيف ، ورواه أبو حنيفة بالتشديد ، وعليه جرى المصنف رحمه الله تعالى». وقد مر فى نص المغرب ونص المصباح الإشارة إلى ضم القاف.

ولم أجد من خالف ابن برى فى تخطئة (قطنية) بفتح القاف، ولذا فهو على حق فى تخطئة الفقهاء فى ذلك ، وقد اقتصر على كسر القاف فى ذكر صوابها، وقد حكى غيره الضم أيضا كما مر.

هذا وقد ضبطت الطاء فى (قطنية) فى المخطوطة بالفتح ضبط قلم، ويبدوأنه خطأ ، إذ لم أجدها مفتوحة فى غير المخطوطة، ولم ينبه =

وَيَقُولُونَ : أَذَّنَ الْعَصْرُ ، وَصَوَابُهُ : أُذِّنَ بِالْعَصْرِ [١].

وَيَقُولُونَ : سَلَفُ الرَّجُلِ، بِفَتْحِ اللَّامِ . وَصَوَابُهُ: سِلْفُ الرَّجُلِ بِكَسْرِ اللَّامِ [٢].

= ابن برى فى تصويبه للكلمة إلى حركة الطاء ، واكتفى بالتنبيه على حركة القاف مما يدل على أن بقية ضبط الكلمة ليس فيه مايحتاج إلى تنبيه ، فهو كما جاء فى كتب اللغة بإسكان الطاء .

(١) نقل الفيومى فى المصباح المنير ماقاله ابن برى هنا بتصرف ، واعتمد عليه فى تخطئة قولهم : أذن العصر ، إذ ذكره دون تعليق منه يفيد رده ، فقال (ص١٠ أذن) : « أَذَّنَ المؤذن بالصلاة : أعلم بها ، قال ابن برى: وقولهم : أَذَّنَ العصر، بالبناء للفاعل خطأ ، والصواب : أُذِّنَ بالعصر بالبناء للمفعول مع حرف الصلة».

وقد صوب شهاب الدين الخفاجى فى شفاء الغليل ما خطأه ابن برى بحمله على المجاز فقال (ص٤١) : «أَذَّنَ العَصْرُ بالبناء للفاعل ، قال فى المصباح : خطأ ، والصواب : أُذِّنَ بالعصر مجهولا. ولك أن تقول : إسناد الفعل إلى زمانه مجازا معروف فى كلامهم إلا أنه لم يصدر عن بليغ يقصد مثله ، ومثل هذا إنما يقبل منهم».

(٢) فى الصحاح (سلف): «سِلْفُ الرجل: زوج أخت امرأته، وكذلك سِلْفُهُ، مثال كَذِبٍ وكِذْبٍ ، وكَبِدٍ وكِبْدٍ» . وفى اللسان (سلف): «والسِّلفان والسِّلْفان: متزوجا الأختين ، فإما أن يكون السِّلِفان مغيرا عن السِّلْفان، وإما أن يكون وضعا ، قال عثمان بن عفان رضى الله عنه:

مُعاتبةُ السِّلْفَيْنِ تحسنُ مرّةً

فإنْ أدْمَنَا إكثارَها أَفْسَدَا الحُبَّا =

= والجمع أسلاف، وقد تسالفا، وليس في النساء سِلْفَةٌ، وإنما السِّلْفان الرجلان، قال ابن سيده: هذا قول ابن الأعرابي، وقال كُراع: السِّلْفتان: المرأتان تحت الأخوين . التهذيب : السِّلْفانِ : رجلان تزوجا بأختين ، كل واحد منهما سِلْفُ صاحبه ، والمرأة سِلْفَةُ لصاحبتها، إذا تزوّج أخوان بامرأتين».

وقد خطأ ابن السكيت قولهم : سِلْف ، بكسر السين وسكون اللام ، وعده من قول العامة ، فقال في إصلاح المنطق (ص١٦٩): « وتقول : سَلِفُ الرجل ، والعامة تقول: سِلْفُهُ».

وقد ذكره ابن قتيبة في أدب الكاتب في باب ماجاء محركا والعامة تسكنه، فقال (ص٣٨٣ ، ٣٨٤) : «وهو سَلِفُ الرجل ، قال أوس:

والفَارِسيّةُ فيهم غيرُ مُنْكَرةٍ فكلُّهم لأبيه ضَيْزَنٌ سَلِفُ

وقد خطأ الزبيدي في لحن العامة (ص ٨٨) قولهم : سلف بفتح السين وسكون اللام ، وذكر بيت أوس بن حجر السابق شاهدا على أن الصواب سلف بفتح السين وكسر اللام ، وفسر ضيزنا التي وردت في البيت بقوله (ص ٨٩) : «والضيزنان : المتساويان» .

وقد نقل الصفدي في تصحيح التصحيف (ص٣١٨) قول الزبيدي في لحن العامة ، وقال : «يريد أنهم يفتحون السين ويسكنون اللام ، والصواب فتح السين وكسر اللام ، أو كسر السين وسكون اللام».

وماعده ابن السكيت وابن قتيبة خطأ يرده ما في الصحاح واللسان وتصحيح التصحيف وما في القاموس أيضا، ففيه (سلف): «السلف كَكَبِدٍ وَكِبْدٍ».

أما قول الفقهاء سلف بفتح اللام والسين الذي ذكره ابن بري فخطأ بلا شك.

وَيَقُولُونَ لِلْبُسَاتِينِ : الأَجِنَّةُ، وَصَوَابُهُ: الجِنَانُ، الوَاحِدُ جَنَّةٌ، وَإِنَّمَا تَأْتِي الأَجِنَّةُ جَمْعَ [١] جِنَانٍ، وَجَمْعُ الجَمْعِ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ [٢].

وَيَقُولُونَ لِمَا يُسْتَقَى عَلَيْهِ مِنَ البِئْرِ : بَكَرَةٌ ، وَصَوَابُهُ بَكْرَةٌ [٣].

---

(١) فى المخطوطة ضبطت العين بالضم ، وهو خطأ ، والصواب فتحها ، لأن كلمة جمع مفعول به.

(٢) قال الزبيدى فى لحن العامة (ص١٠٨) : «لايجوز أن تكون أجنة جمع جِنان ، ليكون جمعا للجمع ، لأن أجنة أفعلة، وأفعلة لأدنى العدد ، ولايكون جمعا للجمع الكثير».

وفى تاج العروس (جنن) : «الجنة : الحديقة ذات النخل والشجر ...ج جنان ككتاب، وجنات، ويقال: أجنة، أيضا، نقله شيخنا من النوادر ، وقال: هو غريب».

وفى المزهر (٢٥٣/١): «فى كتاب ليس لابن خالويه: لم تأت الأجنة لجمع الجنة بمعنى البستان إلا فى بيت واحد وهو :

وترى الحمامَ مُعانقا شُرُفاتِهِ ... يهدلن بين أَجِنَّةٍ وحَصادِ

قالوا: ويجوز أن تكون الأجنة الفراخ، فيكون جمع جنين».

فقد ورد أجنة جمع جنة كما فى تاج العروس ، وإن صح مافى البيت السابق من أنه جمع جنة فهذا مما يقوى سماعه .

(٣) خطأ (بكرة) بفتح الكاف قبل ابن برى الزبيدى فى لحن العامة وابن مكى فى تثقيف اللسان (ص١٣٣)، وعدّا ذلك من لحن العامة قال الزبيدى (ص١٥٥): «ويقولون للتى يستقى عليها الماء: بَكَرَةٌ.. والصواب بَكْرَةٌ بالتخفيف» ، وقال ابن مكى: «ويقولون للتى يستقى عليها: بَكَرَةٌ، والصواب: بُكْرَةٌ بالإسكان». =

وَيَقُولُونَ : الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِباً إِلَّاهاَ وَهاَ (١)، وَالأَفْصَحُ هَاءَ وَهَاءَ بِالمَدِّ وَالهَمْزِ (٢).

= وكذا فعل ابن الجوزى (ت٥٩٧) معاصر ابن برى فى تقويم اللسان، فقال: (ص٨٠): «والبَكْرَةُ بتسكين الكاف ، وبعض العامة يفتحها». وقال الجواليقى فى التكملة (ق ٦٧): «هى البَكْرَةُ للتى يستقى عليها بالإسكان». وقد تابع الصفدى الزبيدى فى تصحيح التصحيف (ص١٦٤) ونقل قوله.

والحق أن قول الفقهاء وقول العامة : (بكَرة) بفتح الكاف ليس بخطأ، يؤيد ذلك ماجاء فى كتب اللغة ، ففى المصباح المنير (ص٥٩ بكر) : «البكَرة التى يستقى عليها بفتح الكاف فتجمع على بَكَرٍ مثل قَصَبَةٍ وقَصَبٍ ، وتُسَكَّن فتجمع علي بَكَرات، مثل سجْدَةٍ وسَجَدات»، وفى تهذيب الأسماء واللغات للنووى (ج١ من القسم الثانى ص ٣١): «قال فى مشارق الأنوار: البكرة التى يستقى بها بإسكان الكاف وفتحها لغتان».

وفى اللسان (بكر): «ابن سيده : والبَكْرَةُ والبَكَرَةُ لغتان للتى يستقى عليها وهى خشبة مستديرة فى وسطها مَحَزٌّ للحبل ، وفى جوفها محور تدور عليه». وكذا فى القاموس وتاج العروس (بكر) وفى العين (٣٦٤/٥).

(١) جزء من حديث شريف رواه البخارى فى صحيحه فى كتاب البيوع (٩٧/٣) ، والرواية فيه : «هاء وهاء» بالمد والهمز.

(٢) قول ابن برى:(والأفصح هاء وهاء بالمد والهمز) يرد عليه، فإن استعمال غير الأفصح ليس غلطا، ولايعد مثله ضمن أغلاط =

وَيَقُولُونَ : لَاتُجْزِى عَنْكَ، أى: لَاتَقْضِى ، وَصَوابُهُ : تَجْزِى بِفَتْحِ التَّاءِ.
فَإِنْ قُلْتَ : تُجْزِئُ بِالهَمْزِ [١] جَائِزٌ ، لِأَنَّهُ يُقَالُ: أَجْزَأَتْ عَنْكَ شَاةٌ ، لُغَةٌ فِى جَزَتْ عَنْكَ تَجْزِى [٢].

= الفقهاء أو غيرهم ، قال ابن حجر فى فتح البارى (ط المطبعة الخيرية -١٣٢٥هـ) (٢٥٩/٤) : «قوله : (إلا هاء وهاء) بالمد فيهما وفتح الهمزة ، وقيل : بالكسر، وقيل: بالسكون، وحكى القصر بغير همزة، وخطأها الخطابى ، ورد عليه النووى وقال: هى صحيحة لكن قليلة. والمعنى: خذ وهات».
وقد خطأ الخطابى ذلك فى إصلاح الغلط (ص٥٧ ، ٥٨) وخطأه ابن مكى فى تثقيف اللسان (ص٣٠٩) والحريرى فى درة الغواص (ص١٨٩) وابن الجوزى فى تقويم اللسان (ص١٨٦) والصفدى فى تصحيح التصحيف (ص٥٢٨).

(١) فى المخطوطة: « تجزى بلفتح». وضبطت التاء بالضم والزاى بالفتح، وما فى المخطوطة خطأ ، صوابه ما أثبته حتى يستقيم النص ، ويؤيده ماجاء بعده ، وأن ابن برى لايقر تليين الهمز للتخفيف.

(٢) قال الفيومى فى المصباح (جزى ص ١٠٠): «جزى الأمر يجزى جزاء مثل قضى يقضى قضاء وزنا ومعنى .. وقد يستعمل أجزأ بالألف والهمز بمعنى جزى، ونقلهما الأخفش بمعني واحد، فقال: الثلاثى من غير همز لغة الحجاز، والرباعى المهموز لغة تميم... وأجزأت الشاة بالهمز بمعنى قضت لغة حكاها ابن القطاع». وفى المغرب للمطرزى (ص٨١) « حكى عن على بن عيسى أنه قال : يقال : هذا الأمر يجزئ عن هذا فيهمز ويلين». =

وَيَقُولُونَ :إِذَاوَقَعَ فِى المَاءِ مَالَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ(١) كالخُنْفَسَا، وَصَوَابُهُ: كالخُنْفَسَاءِ بالمَدِّ(٢).

= وقد ذكر أبو حفص النسفى فى طلبة الطلبة (ص٢١) أن يجزى بضم الياء وآخره ياء غير ثابت على الأصل إلا على وجه تلبين المهموز للتخفيف.

وقد مر قول الفيومى: «إن تسهيل همزة الطرف فى الفعل المزيد وتسهيل الهمزة الساكنة قياسى». فقول الفقهاء الذى أنكره ابن برى له وجه فى العربية يسوّغ مثله.

(١) فى المخطوطة : «سايلة» وضبطت الياء بالفتح وهذا الضبط خطأ .

(٢) في المصباح (خفس ص ١٧٥) : «الخُنفساءُ، فُنْعلاء : حشرة معروفة ، وضم الفاء أكثر من فتحها، وهى ممدودة فيهما، وتقع على الذكر والأنثى، وبعض يقول فى الذكر: خُنْفَسٌ وزان جُنْدَب بالفتح، ولايمتنع الضم ، فإنه القياس. وبنو أسد يقولون : خُنفَسَةٌ فى الخُنْفَساء، كأنهم يجعلون الهاء عوضا من الألف، والجمع الخَنَافِسُ».

وقد سبق ابن بري إلي تخطئة الفقهاء فى ذلك ابن مكى فى تثقيف اللسان ، ففيه (ص٣٢٠): «ويقولون : الخُنْفُسا. والصواب: الخُنفَساء بفتح الفاء والمد». وقدضبطت الفاء فى قولهم فيه بالضم ضبط قلم، إلا أن فى تصحيح التصحيف للصفدى الذى نقل فيه قول ابن مكى نصا على فتحها، ففيه (ص٢٤٩) : «ويقولون : الخُنْفَسا بفتح الفاء وقصر الألف». وهو الضبط الموجود هنا.

وقول الفقهاء الذى خطأه ابن برى وابن مكى ليس بخطأ على ماحكاه الأخفش وذكره ابن السيد فى الاقتضاب (٢/ ٢٧٠) بقوله: «من العرب من يترك الهمز في كل مايهمز إلا أن تكون الهمزة مبدوءا بها» وقد مر.

وَيَقُولُونَ: المَذْيُ وَالوَذْيُ، بِالذَّالِ المُعْجَمَةِ. وَالصَّوَابُ فِي [الوَذْيِ][1]: الوَدْيُ بِالدَّالِ غَيْرِ المُعْجَمَةِ[2].

---

(١) زيادة من عندى.

(٢) قال الفيومى فى المصباح (مذى ص ٥٦٧): «المَذْيُ: ماء رقيق يخرج عند الملاعبة ويضرب إلى البياض، وفيه ثلاث لغات: الأولى: سكون الذال. والثانية: كسرها مع التثقيل. والثالثة: الكسر مع التخفيف».
وقال (ودى ص ٦٥٤): «الوَدْيُ: ماء أبيض ثخين يخرج بعد البول يخفف ويثقل . قال الأزهرى: قال الأُموىّ: الوَدِيّ والمَذِيّ والمَنِيّ، مشددات، وغيره يخفف. وقال أبو عبيدة : المنى مشدد، والآخران مخففان ، وهذا أشهر، يقال: ودى الرجل يدى وأودى بالألف لغة قليلة ، إذا خرج وديه . ومنع ابن قتيبة الرباعى».
وفي تهذيب الأسماء واللغات (ج٢ من القسم الثانى ص١٣٦): «قال أبو عمر: قال ابن الأعرابى: ويقال في الفعل: مَذَى، ومَذَّى بتخفيف الذال وتشديدها وبالألف، ثلاث لغات، الأولى أفصح، وكذا يقال فى الودى: وَدَى، ووَدَّى، وأَوْدَى، وكذا فى المنى: مَنَى، ومَنَّى وأمنى. قال: والأولى أفصح فى كل ذلك».
قال ابن مكى فى تثقيف اللسان (ص٣٢٠): «فأما الودى فلا يكون إلّا بدال ساكنة غير معجمة، وقد جاء بالذال معجمة والتشديد، إلا أنها لغة رديئة». ونقل الصفدى قوله بتصرف فى تصحيح التصحيف (ص٥٤١) فقال: «ويقولون: الوذى. والصواب بالدال ساكنة غير معجمة».
وقال ابن السيد فى الاقتضاب (٨٧/٢) بعد أن حكى أقوال العلماء فى المذى والودى : «فأما رواية من يروى من الفقهاء الوذى بالذال معجمة - ولا أدرى من أين نقل ذلك - فأنى لا أعلم أحدا حكاه».

وَيَقُولُونَ: لاَيُنْتَقَضُ الوُضُوءُ بِمَسِّ شَرْجٍ وَلاَرُفْغٍ(١)، بِإِسْكَانِ الرَّاءِ مِنْ شَرْجٍ، وَصَوَابُهُ: شَرَجٌ، وَهُوَ مَضَمُّ الاَسْتِ(٢)، وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ إِسْكَانَهُ(٣).

وَيَقُولُونَ: إِذَا رَأَتِ المَرْأَةُ القُصَّةَ البَيْضَاءَ، بِضَمِّ القَافِ.

وَالصَّوَابُ: القَصَّةُ بِفَتْحِ القَافِ(٤).

---

(١) فى المصباح (رفغ ٢٣٣): «قال ابن السكيت: هو أصل الفخذ، وقال ابن فارس: أصل الفخذ وسائر المغابن. وكل موضع اجتمع فيه الوَسَخ فهو رُفْغٌ. والرفغ بضم الراء فى لغة أهل العالية والحجاز، والجمع أرفاغ... وتفتح الراء في لغة تميم، والجمع رُفُوغٌ وأَرْفُغٌ».

(٢) فى المصباح (سته ص ٢٦٦): «الاست: العَجُزُ، ويراد به حَلْقَةُ الدبرِ، والأصلُ سَتَهٌ بالتحريك، ولهذا يجمع على أستاه».

(٣) قوله: (وقد أجاز بعضهم إسكانه) يخرجه عن الغلط، فقول الفقهاء (شرج)، بإسكان الراء على هذا ليس بخطأ، ويؤيده ما فى المصباح، ففيه (شرج ص٣٠٨): «الشَرْجُ مثل فَلْسٍ: مابين الدبر والأنثيينْ. قاله ابن انقطاع... والشرج أيضا: مجمع حلقة الدبر الذى ينطبق».

وقد خطأ الفقهاء فى ذلك أيضا ابن مكى فى تثقيف اللسان، فقال (ص٣٢٠): «ويقولون: لاينتقض الوضوء من مس شَرْجٍ ولارُفْغٍ، والصواب: شَرَجٌ بفتح الراء». وقد نقل قوله الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص٣٣٥) بنصه وهو مردود بما ذكرناه.

(٤) خطأ الفقهاء فى ذلك أيضا ابن مكى فى تثقيف اللسان، فقال (ص٣٢٢): «ويقولون:إذا رأت المرأة القُصَّةَ البيضاء. والصواب: القَصَّةَ بالفتح». ونقل الصفدى قوله فى تصحيح التصحيف (ص٤٢٤). =

وَيَقُولُونَ: غُسْلُ الجَنَابَةِ، بِضَمِّ الغَيْنِ، وَالأَجْوَدُ غَسْلُ بِفَتْحِ الغَيْنِ، وَهُوَ المَصْدَرُ ، وَالغُسْلُ بِالضَّمِ الاسْمُ ، وَفِى الحَدِيثِ عَن

= والحق أن قول الفقهاء : (القُصة البيضاء) بضم القاف خطأ، كما ذهب إلى ذلك ابن برى و ابن مكى ومن سار على دربهما، إذ لم أجد أحدا صوب ضم القاف، وقد نص ابن حجر على فتحها فى فتح البارى بشرح صحيح البخارى، فقال (٣٥٦/١) :«والقصة بفتح القاف وتشديد المهملة». ففى صحيح البخارى (٨٧/١) قول السيدة عائشة رضى الله عنها: «لَاتَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ القَصَّةَ البَيْضَاءَ. تريد بذلك الطهر من الحَيْضَةِ».

وفي الفائق للزمخشرى (٢٠٠/٣): «قالت للنساء : لاتَغْتَسِلْنَ من المحيض حتى تَرَيْنَ القَصةَ البيضاءَ قالوا معناه : حتى ترين الخرقة أو القطنة بيضاء كالقصة لاتخالطها صُفرة ولاتريّة(بقية الحيض) .
وقيل : هى شئ كالخيط الأبيض يخرج بعد انقطاع الدم كله. ووجه ثالث: وهو أن تريد انتفاء اللون ، وألا يبقى منه أثر البتة، فضربت القصة لذلك مثلا، لأن رائى القصة البيضاء غير راء شيئا من سائر الألوان».

وفى المصباح (قصص ص٥٠٦): «القَصَّةُ بالفتح : الجِصُّ بلغة الحجاز. قاله فى البارع والفارابى، وجاء علي التشبيه: (لاتغتسلن حتى ترين القصة البيضاء) قال أبو عبيد: معناه أن تخرج القطنة أو الخرقة التى تحتشى بها المرأة كأنها قصة لايخالطها صفرة ، وقيل : المراد النقاء من أثر الدم، ورؤيةُ القَصَّةِ مَثَلٌ لذلك».

ابْنِ عَبَّاسٍ[١] قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ[٢]: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسْلاً، فَسَتَرْتُهُ بِثَوْبٍ، فَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا. الحَدِيثُ بِطُولِهِ[٣]. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاءً لِلْغَسْلِ فَغَسَلَ[٤].

---

(١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم، وحبر الأمة وعالمها،من أكثر الصحابة رواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم . توفى بالطائف سنة ٦٨هـ. انظر ترجمته فى : تهذيب الأسماء واللغات (ج١ من القسم الأول ص ٢٧٤) والأعلام (٩٥/٤).

(٢) هى أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية رضى الله عنها، زوج النبى صلى الله عليه وسلم ، كان اسمها بَرَّة فسماها صلى الله عليه وسلم ميمونة . ماتت سنة ٥١هـ. انظر ترجمتها فى : تهذيب الأسماء واللغات (ج٢ من القسم الأول ص ٣٥٥) والأعلام (٣٤٢/٧).

(٣) الحديث فى صحيح البخارى (٧٧/١) فى باب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة، وفيه: (وصب) بدل (فصب)، وتمامه: «ثم صب بيمينه على شماله فغسل فرجه، فضرب بيده الأرض فمسحها ثم غسلها، فمضمض، واستنشق، وغسل وجهه وذراعيه، ثم صب على رأسه، وأفاض على جسده، ثم تنحي فغسل قدميه، فناولته ثوبا فلم يأخذه فانطلق وهو ينفض يديه».

(٤) الحديث بهذه الرواية مروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أيضا فى صحيح البخارى (٧٣/١) فى باب الغسل مرة واحدة، وفيه ضبط الغسل بضم الغين لابفتحها كما هنا، وتمامه: «فغسل يديه مرتين أو=

....

= ثلاثا، ثم أفرغ على شماله فغسل مذاكيره، ثم مسح يده بالأرض، ثم مضمض واستنشق وغسل وجهه ويديه، ثم أفاض على جسده، ثم تحول من مكانه فغسل قدميه».

وقول ابن برى : (الأجود غَسْلٌ بفتح الغين) يرد عليه ، فضم الغين ليس بخطأ، ولاسيما يغلط به الفقهاء، إذ ترك الأجود لايعدّ غلطا، وإن كان ابن مكى خطأهم أيضا فى ذلك فى تثقيف اللسان (ص٣٢١) فقال:«ويقولون للاغتسال من الجنابة وغيرها: غُسْلٌ.والصواب: غَسْلٌ بفتح الغين. فأما الغُسل، بالضم، فهو الماء».

وقد ذكر النووى -رحمه الله- فى تهذيب الأسماء واللغات أن الضم والفتح لغتان فصيحتان ، فقال (ج٢ من القسم الثانى ص٥٩ , ٦٠) بعد أن ذكر أن الغُسل بالضم اسم للاغتسال، واسم للماء الذى يغتسل به: «قولهم: فى باب غسل الجناية، وغسل الميت ، وقولهم : وجب عليه وضوء وغسل، ويجب الغسل من خروج المنى وشبهه ، هذا كله يجوز بضم الغين وفتحها لغتان فصيحتان، والفتح أشهرهما، وقد غلط (بعضهم) الفقهاء فى ضمهم إياه، وجهل ولم يطلع على اللغة الأخرى . وقد جمع شيخنا جمال الدين ابن مالك إمام أهل الأدب فى وقته بلا مدافعة- رضى الله تعالى عنه - فى المثلث بين اللغتين غير مرجح إحداهما، مع شدة معرفته وتحقيقه، وتمكنه واطلاعه وتدقيقه، ثم سألته عنه أيضا، فقال: إذا أريد به الاغتسال فالمختار ضمه، ويجوز فتحه، كقولنا: غُسْلُ الجنابة، أى : اغتسالها، ومن فتحه أراد: غسل يديه غَسْلاً». أى أراد المصدر.

وَيقُولُونَ: حَزْرَاتُ المَالِ لِخِيَارِهِ، بِسُكُونِ الزَّاي. وَصَوابُهُ بِفَتْحِ الزَّاي(١).

= وفى المصباح (غسل ص٤٤٧): «غَسَلْتُهُ غَسْلاً من باب ضرب، والاسم الغُسْلُ بالضم، وجمعه أغسال مثل: قُفْلٍ وأقفال. وبعضهم يجعل المضموم والمفتوح بمعنًى، وعزاه إلي سيبويه. وقيل: الغُسْلُ بالضم هو الماء الذى يتطهر به. قال ابن القوطيّة: الغُسْلُ تمام الطهارة، وهو اسم من الاغتسال».

وفى المغرب (ص٣٣٩): «الغُسْلُ بالضم اسم من الاغتسال، وهو غسل تمام الجسد، واسم للماء الذى يغتسل به أيضا».

وفي اللسان (غسل): «غَسَلَ الشيءَ يَغْسِلُهُ غَسْلاً وغُسْلاً، وقيل: الغَسْلُ المصدر من غَسَلْتُ، والغُسْلُ بالضم الاسم من الاغتسال... والغُسْلُ: تمام غَسْلِ الجسد كله».

ومما سبق يتبين لك أن الغُسل بضم الغين ليس بغلط، بل الضم لغة فصيحة، فعده من أغلاط الفقهاء غير مقبول.

(١) تابع ابنُ برى فى ذلك ابنَ مكى، فقد قال فى تثقيف اللسان (ص٣٢٢): «ويقولون: لاتأخذ من حَزْرات الناس. والصواب: حَزَرات، بفتح الزاى، جمع حَزْرَةٍ، وهى خيار مال الرجل». ونقل قوله الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص٢٢٥). والغريب أن ابن مكى ذكر أن إسكان العين فى مثل هذا جائز، وإن كان الفتح أعرف. فقد قال فى تثقيف اللسان أيضا فى باب ماتنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر (ص٢٨٥): «قولهم: تَمْرات، وقَمْحات، وطَعْنات، وشبه ذلك، مما هو جمع فَعْلَةٍ، جائز إسكان عينه فى الجمع المسلم إلا أن الفتح أعرف ... وكذلك جمع دعوة وشهوة، وما أشبه ذلك، يجوز فيه الإسكان أيضا»=

وَيَقُولُونَ : جَذْعَةٌ، بِسُكُونِ الذَّالِ. وَصَوَابُهُ: جَذَعَةٌ بِفَتْحِ الذَّالِ(١).

= وفى المصباح (ح ز ر ص ١٣٣): «حَزْرَةُ المالِ: خِيَارُهُ، والجمع: حَزَرَاتٌ، مثل: سَجْدةٍ وسَجَداتٍ، وقد يسكن فى الجمع على توهم الصفة».

وفيه فى موضع آخر (ص٦٩٧): «وأما فَعْلَةٌ بالفتح [أى فتح الفاء] فتسكن [أى العين] فى الصفة أيضا، نحو: ضخْمات وصعْبات، وتفتح فى الاسم، نحو: سجَدات وركَعات، هذا إذا كانت سالمة».

وفى تاج العروس (حزر): «الحزرة من المال: خياره.. جمع حزرات بالتحريك، وبالسكون أيضا كما يأتى فيما أنشده شمر». وما أنشده شمر قول الشاعر:

نُدافِعُ عَنهُم كُلَّ يَوْمِ كَرِيهَةٍ ... وَنَبْذُلُ حَزْراتِ النُّفُوسِ وَنَصْبِرُ

فقول الفقهاء : (حزرات) بسكون الزاى ليس غلطا.

(١) خطأ الفقهاء فى ذلك أيضا ابن مكى فى تثقيف اللسان (ص٣٢٣) فقال: «ويقولون فى أسنان الإبل: جَذْعَةٌ... والصواب: جَذَعَةٌ بفتح الذال». ونقل الصفدى قوله فى تصحيح التصحيف (ص٢١١) وقال: «يريد أنهم يقولون بسكون الذال، والصواب فتح الجيم والذال».

وقد ذكر ابن الجوزى فى تقويم اللسان (ص٩٠) أن العامة تسكن الذال، فقال: «تقول: هذا جَذَعٌ من الغنم وجَذَعَةٌ. وتقول: قد ردها جَذَعة، بفتح الذال فى الكل، أى : ردها إلى أول ما ابتدئ بها، والعامة تسكن الذال فى الكل». والجَذَعُ للذكر، وجمعه جِذاع، مثل: جَبل وجِبال، وجُذعان بضم الجيم وكسرها، والأنثى جَذَعَةٌ، والجمع جَذَعات، مثل : قصبة وقصبات، وولد الشاة يُجذع فى السنة الثانية، وولد البقرة فى الثالثة، والإبل تجذع فى الخامسة. وذكر =

وَيَقُولُونَ لِمَا بَيْنَ الفَرِيضَتَيْنِ : وَقْصٌ ، بِسُكُونِ القَافِ. وَصَوَابُهُ: وَقَصٌ بِفَتْحِ القَافِ[١].

= ابن الأعرابى أن الإجذاع وقت وليس بسِنّ ، فالعَناق- وهى أنثى المعْز قبل استكمال الحول - تجذع لسنة وربما أجذعت قبل تمامها للخصب فتسمُن فيُسرع إجذاعها ، فهى جَذَعة، ومن الضأن إذا كان من شابين يجذع لستة أشهر إلى سبعة، وإذا كان من هَرِمَيْن أجذع من ثمانية إلى عشرة . (المصباح : جذع ص٩٤ بتصرف).

وقد أصاب ابن برى وابن مكى ومن سلك مسلكهما فى تخطئة الفقهاء فى تسكين الذال من جذعة، إذ لم أجد فى كتب اللغة مايؤيد سكونها.

(١) سبق ابنُ مكى ابنَ برى إلى تخطئة الفقهاء فى ذلك، فقال فى تثقيف اللسان (ص ٣٢٣): «ويقولون لمابين الفريضتين: وقْص، والصواب: وقَص ، بفتح القاف ، والجميع: أوقاص. فأما الوقْص بالإسكان فدق العنق لاغير».

قال الصفدى بعد أن نقل قول ابن مكى فى تصحيح التصحيف (ص٥٤٥): «الوَقَصُ واحد الأوقاص فى الصدقة، وهو مابين الفريضتين، نحو أن تبلغ الإبل خَمْساً ففيها شاة، ولاشئ فى الزيادة حتى تبلغ عشرا، فما بين الخمس إلى العشر وقص، وكذلك الشَّنَق، وبعض العلماء يجعل الوقص فى البقر خاصة ، والشنق فى الإبل خاصة ، وهما جميعا ما بين الفريضتين ». وهذا قول الجوهرى فى الصحاح (وقص) نقله الصفدى بنصه. =

وَيَقُولُونَ لِوَاحِدِ الأَنْفَالِ وَهِيَ الغَنَائِمُ: نَفْلٌ ، بِسُكُونِ الفَاءِ، وَصَوَابُهُ: نَفَلٌ بِفَتْحِ الفَاءِ(١).

= وقول الفقهاء : (وقص) بسكون القاف ليس غلطا ، ففى المصباح (وقص): «الوقص بفتحتين ، وقد تسكن القاف: مابين الفريضتين من نصب الزكاة مما لاشئ فيه».

وقال النووى فى تهذيب الأسماء واللغات (ج٢ من القسم الثاني ص١٩٣): «الوقص فى الزكاة هو مابين النصابين وفيه لغتان فتح القاف وإسكانها، والمشهور فى كتب اللغة فتحها، وقد عد الإمام ابن برى من لحن الفقهاء الإسكان... وقد عقد [فى التهذيب عد وهو تحريف] القاضى أبو الطيب فى تعليقه وصاحب الشامل وغيرهما فصلا فى أن الصواب الإسكان وتغليط من زعم من أهل اللغة أنه بالفتح، ونقلوا أن أكثر أهل اللغة قالوه بالإسكان، ثم قيل: هو مشتق من قولهم: رجل أوقص، إذا كان قصير العنق، لن يبلغ عنقه حد أعناق الناس، فسمى وقص الزكاة لنقصانه عن النصاب». ثم بعد أن ذكر أقوالا للعلماء فى معنى الوقص ولفظه ومعني الشنق، قال: (ص١٩٤): «فحصل من جميع هذا أنه يقال: وقص بفتح القاف وإسكانها، ووقس بالسين، وشنق، وأنه يستعمل فيما لم تجب فيه الزكاة مطلقا، لكن أكثر استعماله فيما بين الفريضتين، وأن منهم من فرق بين الشنق والوقص».

(١) خطأ الفقهاءَ فى ذلك أيضا ابنُ مكى، فقال فى تثقيف اللسان (ص٣٢٣): «ويقولون: إذا أعطى الإمام النفْل. والصواب: النَّفَلُ، بفتح الفاء». ونقل الصفدى قوله بنصه فى تصحيح التصحيف (ص٥٢١).

والصواب النفل بفتح الفاء كما ذكر ابن برى وغيره .

وَيَقُولُ(١) بَعْضُهُمْ : لَا يُضَحَّى بِالشَّاةِ الخَمِرَةِ(٢)، أَي التِي أَنْتَنَ فُوها. وَصَوَابُهُ : الحَمِرَةُ، بِالحَاءِ غَيْرِ المُعْجَمَةِ. (٣)

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ : لَا بَأْسَ أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ فِـي البَرْنَكَـاتِ(٤).

---

(١) في المخطوطة : «ويقولون»، صوابه ما أثبته، يؤيده بناء الفعل (يضحى) للمجهول في المخطوطة، ويؤيده أيضا قوله فيما يأتي : ويقول بعضهم.

(٢) في المخطوطة : (الحمرة). تصحيف. صوابه ما أثبته من تثقيف اللسان لابن مكى (ص ٣٢٣) وتصحيح التصحيف للصفدى (ص ٢٤٩).

(٣) في المخطوطة : (الخمرة بالخاء المعجمة). وما فيها خطأ. صوابه من تثقيف اللسان لابن مكى ، وتصحيح التصحيف للصفدى، ففى تثقيف اللسان (ص ٣٢٣): «ويقولون : لا يُضحى بالشاةِ الخَمِرَةِ، أى: البَشِمة. والصواب : الحَمِرَةُ بالحاء غير معجمة، وحقيقتها عند أهل اللغة أنها التى أَنْتَنَ فمها من البَشَم». وقد نقل الصفدى هذا في تصحيح التصحيف (ص ٢٤٩). ويؤيده ما فى مجمل اللغة لابن فارس، ففيه (حمر) : «الحَمَرُ : داء يصيب الدابة ينتن له فمه». وما في تاج العروس أيضا، ففيه (حمر) :«الحمر : داء يعترى الدابة من كثرة الشعير فينتن فوه... وفى حديث أم سلمة : كانت لنا داجِنٌ فَحَمِرَتْ من عجين، وهو من حَمَرِ الدابة». ويقال لما يألف البيوت من الشاء والحمام: داجن، كما فى المصباح (دجن ص ١٩٠) والدابة تذكر وتؤنث كما جاء فيه أيضا (ص ١٨٨ دبب).

(٤) في تثقيف اللسان (ص ٣٢٤) :«ويقولون : لا بأس أن يحرم الرجل في البَرَّكانات».

وَصَوابُهُ البَرْنَكَانِيَّاتُ، يُقَالُ: كِسَاءٌ بَرْنَكَانِيٌّ[1] لِبَعْضِ الأَكْسِيَةِ السُّودِ.

---

(١) في المخطوطة ضبطت الراء بالفتح والنون بالسكون ضبط قلم، والصواب: ضبط الراء بالسكون والنون بالفتح كما ضبطته، بدليل ضبط «البرنكانيات» في المخطوطة بذلك، ولأن البرنكان كما جاء في كتب اللغة على وزن زَعْفَرانٍ، ففى الصحاح (برك): «البَرْنَكَانُ على وزن الزَّعْفَرَانِ: ضرب من الأكسية». وفي القاموس (برك): «يقال للكساء الأسود: البَرَّكَانُ والبَرَّكَانِيُّ مشددتين، والبَرْنَكَانُ كَزَعْفَرانٍ، والبَرْنَكَانِيُّ ج برانك». وفى المصباح (برك ص ٤٥): «البَرَّكَانُ علي فَعَّلَانٍ بتشديد العين: كساء معروف، وهذه لغة منقولة عن الفراء، وربما قيل بَرَّكَانِيٌّ علي النسبة أيضا، والأشهر فيه بَرْنَكَان على فَعْلَلَان وزان زعفران وعَسْقلان». وفى اللسان (برنك): «البَرْنَكَانُ: ضرب من الثياب عن ابن الأعرابى، وأنشد:

إنّى وإنْ كانَ إزارى خَلَقَا

وبَرْنَكَانِى سَمَلاً قَدْ أَخْلَقَا

قَدْ جَعَلَ اللّهُ لِسَانِى مُطْلَقَا»

ونقل صاحب اللسان قول الجوهرى في الصحاح الذى مر آنفا، وقال: «قال الفراء: البَرْنَكَانُ: كساء من صوف له علمان، ويقال: بَرَّكَان أيضا». وفي المخصص لابن سيده (٤/ ٨٠): «صاحب العين: البَرَّكَانُ: ضرب من الأكسية. أبو حاتم: ثوب بَرْنَكَانِيٌّ لضرب من الأكسية، وهو مما تلحن فيه العامة فتقول: بَرْكَان. وقلت للأصمعى: هل يقال تَبَرْنَكْتُ؟ قال: لا أعرفه».

وفي المعرب للجواليقى (ص ١٠٤): «البَرْنَكَانُ بالفارسية، وهو الكساء».

وقول الفقهاء المذكور خطأ.

وَيَقُولُونَ لِوَاحِدِ العُرُوضِ مِنَ الأَمْتِعَةِ: عَرَضٌ، بِفَتْحِ الرَّاءِ. وَصَوَابُهُ: عَرْضٌ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ. (١)

وَيَقُولُونَ: هُوَ يَمْلِكُ رِجْعَةَ(٢) المَرْأَةِ، بِكَسْرِ الرَّاءِ. وَالأَفْصَحُ رَجْعَةٌ(٣) بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَكَذَلِكَ طَلَاقٌ رَجْعِيٌّ، وَكَذَلِكَ فُلَانٌ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ، أَيْ بِالرُّجُوعِ إِلَى الدُّنْيَا بَعْدَ المَوْتِ. (٤)

---

(١) في القاموس (عرض) : «العَرْضُ: المتاع، ويحرك عن القزاز». وفى تاج العروس (عرض): «أن القزاز لم ينفرد به». فالتحريك محكى، وعليه فقول الفقهاء : (عرض)، بفتح الراء، ليس غلطا.

(٢) في المخطوطة : «رِجْعَة» بالهاء، وهو تصحيف.

(٣) في المخطوطة : «رَجْعَهَ» بالهاء، وهو تصحيف أيضا. وضبطت الهاء بالفتح، وهو خطأ، لأن الكلمة خبر.

(٤) قول ابن برى :(والأفصح رجعة بفتح الراء)، يرد عليه، فكسر الراء ليس خطأ، واستعمال غير الأفصح لا يعد غلطا، فعده ضمن أغلاط الفقهاء فيه ما فيه.

وقد خطأ الفقهاءَ فى ذلك أيضا ابنُ مكى، فقال فى تثقيف اللسان (ص ٣٢٥): «ويقولون : هو يملك رِجّعة المرأة، بكسر الراء، وكذلك فى النسب يقولون: طلاقٌ رِجْعِيٌّ. والصواب فتح الراء». ونقل قوله الصفدى في تصحيح التصحيف (ص ٢٨١): وقد عد ابن قتيبة كسر الراء من لحن العامة، فقال فى أدب الكاتب (ص ٣٨٨) في باب ما جاء مفتوحا والعامة تكسره : «فلان يملك رَجْعَةَ المرأة، بالفتح». ورد عليه ابن السيدفى في الاقتضاب (٢/ ٢٠٠) وقال : «الفتح والكسر جائزان».

وفي كتب اللغة أنه يقال رجعة بفتح الراء وكسرها، ونص في بعضها على أن الفتح أفصح كما ذكر ابن برى، ونص فى بعضها على أن =

وَيَقُولُونَ: كِتَابُ الْوَلَا، بِالْقَصْرِ. وَصَوَابُهُ: كِتَابُ الْوَلَاءِ بِالْمَدِّ(١).

= الفتح أشهر، وأن الفتح والكسر لغتان. وقد قدم صاحب القاموس الكسر علي الفتح، فقال (رجع): «يؤمن بالرَّجعة، أي: بالرجوع إلى الدنيا بعد الموت، وبالكسر والفتح: عَوْدُ المُطَلِّقِ إلي مطلَّقته». وقال الجوهرى في الصحاح (رجع): «له على امرأته رَجعة ورِجعة أيضا، والفتح أفصح». وكذا نص عبارة المطرزى في المغرب (ص ١٨٤) ما عدا كلمة «أيضا»، ويبدو أنه نقلها من الصحاح، وإن لم يصرح بذلك. وفى اللسان (رجع): «طلق فلان فلانة طلاقا يملك فيه الرَّجْعَةَ والرِّجْعَةَ، والفتح أفصح». وقال الفيومى فى المصباح (رجع ص ٢٢٠): «أما الرجعة بعد الطلاق.. فبالفتح والكسر، وبعضهم يقتصر في رجعة الطلاق على الفتح، وهو أفصح». وقال النسفى فى طلبة الطلبة (ص ٥٤): «الرجعة بفتح الراء وبالكسر لغتان. وقال فى ديوان الأدب: يقال: له على امرأته رَجْعَةٌ ورِجْعَةٌ بمعنى، والكلام الفتح. أي: المستعمل المشهور بالفتح».

وقد ذكر ابن دريد وابن فارس والزمخشرى الفتح والكسر، ففي جمهرة اللغة لابن دريد (٢/ ٨٠): «يقال: طلق فلان امرأته طلاقا يملك الرِّجْعَةَ والرَّجْعَةَ». وفى مجمل اللغة لابن فارس (رجع): «الرَّجْعَةُ والرِّجْعَةُ في مراجعة الرجل أهله، وقد يكسر». وفى أساس البلاغة للزمخشرى (رجع): «راجع امرأتَه رَجْعَةً ورِجْعَةً، وهو يملك رَجْعَةَ امْرَأَتِهِ».

فهل بعد هذا يقال إن كسر الراء غلط ؟

(١) خطأ الفقهاءَ في ذلك قبل ابن برى ابنُ مكى أيضا، فقال فى تثقيف اللسان (ص ٣٢٧): «ويقولون: كتاب الولا والمواريث، بالقصر. والصواب: كتاب الولاء ممدود». ونقل قوله الصفدى فى تصحيح =

وَيقُولُونَ : العَارِيَةُ، بِتَخْفِيفِ اليَاءِ. وَصَوَابُهُ : العَارِيَّةُ بِتَشْدِيدِ اليَاءِ.[(١)]

= التصحيف (ص ٥٤٦). وقد مر أن ابن السيد ذكر فى الاقتضاب أن الأخفش حكى أن من العرب من يترك الهمز في كل ما يهمز إلا أن تكون الهمزة مبدوءا بها. وعلى ما حكاه الأخفش فلا غلط فى قول الفقهاء: كتاب الولا، بالقصر.

(١) سبق ابنَ برى إلي تخطئة الفقهاء في ذلك أيضا ابنُ مكي، فقال فى تثقيف اللسان (ص ٣٢٧) :«ويقولون : كتاب العارِيَة واللُّقْطة.
والصواب : العارية بتشديد الياء، واللقطة بفتح القاف». والغريب أن ابن مكى ذكر فى مكان آخر فى كتابه المذكور أن التخفيف مسموع، فقال فى «باب ما غيروا بناءه من أنواع مختلفة» (ص ٢٠٣، ٢٠٤) :«ويقولون : هو عندى عِيرَّة. والصواب : عارية، بالتشديد. وقد جاء عارية، بالتخفيف، إلا أن التشديد أكثر».
وفى القاموس (عور) : «العارية مشددة، وقد تخفف». وفي تاج العروس (عور) كذلك. وفى خير الكلام في التقصى عن أغلاط العوام (ص ٣٢) : «وأما العارية فقد جُوِّز فيه التخفيف والتشديد، وجُعل التشديد أعلى».، فقول الفقهاء العارية بتخفيف الياء ليس غلطا، وإن كان التشديد أعلى. والعارية كما فى طلبة الطلبة . (ص ٩٨) :«ما يستعار فيعار، مأخوذة من التعاور، وهو التداول، يقال : تعاورته الأيدى وتداولته، أى : أخذته هذه مرة، وهذه مرة».
قال ابن السيدفى الاقتضاب (١/٨٩، ٩٠) بعد أن ذكر أن اشتقاق العارية من التعاور، وأنشد قول ذى الرمة :

وَسَقْطٍ كَعَيْنِ الدِّيكِ عَاوَرْتُ صاحِبى أَباها وَهَيَّأْنَا لموقِعِها وَكْرا =

وَيَقُولُونَ [١]: كِتَابُ القِسْمِ، بِكَسْرِ القَافِ. وَصَوَابُهُ: القَسْمُ بِفَتْحِ القَافِ [٢].

= :« وزن عاريّة على هذا فَعْلِيّة، وأصلها : عَوَرِيّة، انقلبت واوها ألفا، لتحركها وانفتاح ماقبلها.

وزعم بعض العلماء أنها منسوبة إلى العار، لأن استعارتها عار على مستعيرها، وهذا خطأ من وجهين :

أحدهما : أن النبى صلى الله عليه وسلم قد استعار أدراعا من صفوان بن أمية، ولو كان ذلك عارا ما فعله.

والثانى : أن العار عينه ياء، ويدل على ذلك قولهم : عَيَّرتُه كذا، قال النابغة :

وعيَّرتنى بنو ذُبيانَ خَشْيَتَهُ وهل عليَّ بأن أخشاكَ من عارِ

وعين العارية واو، فلا يجوز أن يكون أحدهما مشتقا من الآخر، والدليل على أن العين من عارية واو قولهم : تعاورنا العوارى بيننا، وما أنشدنا من بيت ذى الرمة المتقدم».

(١) في المخطوطة : «ويقولون ويقولون». تكرار.

(٢) خطأ الفقهاءَ في هذا أيضا ابنُ مَكى في تثقيف اللسان، وعلل لذلك، فقال (ص ٣٢٧) :«ويقولون : كتاب القِسْم. والصواب : القَسْمُ بفتح القاف، لأن القِسْمَ هو النصيب، والقَسْمُ وهو مصدر قسمت، وليس المراد أن يقال : كتاب النصيب المقسوم، ولكن المراد القِسْمةُ، والقَسْمُ بمعناها».

وقد عد أبو بكرالزبيدى ذلك من لحن العامة، فقال في كتابه لحن العامة (ص ١٣٤): «ويقولون : هذا كتاب قِسْم واتفاق.. والصواب : قَسْمٌ، يقال : قسمتُ المالَ بينهم قَسْماً وقِسْمَةً، فأما القِسْمُ، بالكسر، فهو الحظ والنصيب، تقول : كم قِسْمُكَ من هذه الأرض؟ وجمع القِسْمِ أقسام».

=

وَيَقُولُونَ : المُولَى عَلَيْهِ، بِضَمِّ المِيمِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ. وَصَوَابُهُ : المَوْلِيُّ عَلَيْهِ بِفَتْحِ المِيمِ وَإِسْكَانِ الوَاوِ وَبِالتَّشْدِيدِ (١).

= وقد تابع الصفدى أبا بكر الزبيدى وابنَ مكى في ذلك فى تصحيح التصحيف (ص ٤٢٢) وأشار إليهما، وذكر نص الزبيدى السابق.
وابن برى ومن نهج نهجه على حق في تخطئة الفقهاء فى ذلك، فالقَسْمُ بفتح القاف مصدر قسمت الشئ، والقِسْمُ بكسرها النصيب، كما في مجمل اللغة، والصحاح، والقاموس، واللسان، وتاج العروس (قسم) والمغرب (ص ٣٨٢) والتلويح فى شرح الفصيح (ص ٥٥) والمصباح المنير (قسم ص ٥٠٣) وطلبة الطلبة . (ص ١٢٠، ١٢١).

(١) سبق ابنُ مكى ابنَ برى في تخطئة ذلك، إلا أنه عده من غلط أهل الوثائق لا غلط أهل الفقه، فقال فى تثقيف اللسان (ص ٣٢٩) : «يقولون : المُولّى عليه. والصواب : المَوْلِيُّ عليه، بفتح الميم وكسر اللام وتشديد الياء».
ونقل الصفدى قوله فى تصحيح التصحيف (ص ٥٠٣) بنصه.
وقال النووى في تهذيب الأسماء واللغات (ج ٢ من القسم الثانى ص ١٩٦) :«قولهم في المحجور عليه : مولى عليه، هو بفتح الميم، وإسكان الواو، وكسر اللام، وتشديد الياء. ويقال أيضا بضم الميم، وفتح الواو، وتشديد اللام المفتوحة، مثل : المصلّى عليه».
وما ذكره النووى بالضبط الأول هو اسم مفعول من الفعل الثلاثى، ولذا قال الفيومى في المصباح (ولى ص ٦٧٢) :«وَلِيتُ على الصبى والمرأة، فالفاعل والٍ، والجمع ولاة، والصبى والمرأة مَولِيٌّ عليه، والأصل على مفعولٍ». أى : مَوْلُوى، فقلبت واو مفعول ياء، لاجتماعها ساكنة مع الياء، وأدغمت إحداهما في الأخرى، وقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء. =

وَيَقُولُونَ : سَيْفٌ مَحْلِيٌّ، بِفَتْحِ المِيم. وَالأَجْوَدُ مُحَلًّى بِضَمِّ المِيمِ. (١)

وَيَقُولُونَ فِي جَمْعِ صَاعٍ(٢) : آصُعٌ. وَصَوَابُهُ: أَصْوُعٌ(٣).

= وما ذكره النووى بالضبط الثانى هو اسم مفعول من الفعل الرباعى فَعَّلَ المضعف العين.

وعلى ما ذكره ابن برى وغيره، لا يأتى اسم المفعول من الفعل الرباعى (أولى) الذى على وزن أفعل، فلا يقال : مُولَى عليه، بضم الميم وفتح اللام، وإن كان القياس لا يأباه.

(١) قول ابن برى : (والأجود محلى بضم الميم)، يرد عليه، فاستعمال غير الأجود ليس غلطا، وإن كان استعمال الأجود أولى، فقول الفقهاء : (محلى) بفتح الميم، وسكون الحاء، وكسر اللام، وتشديد الياء، ليس غلطا، وإن كان ضم الميم، وفتح الحاء، وتشديد اللام المفتوحة أجود منه.

(٢) الصاع : مكيال . (المصباح : صوع).

(٣) خطأ ذلك قبل ابنِ برى أبو حاتم السجستانى وابنُ مكى، إلا أنهما عداه من لحن العامة لا من لحن الفقهاء، فقد قال أبو بكر بن الأنبارى فى كتابه المذكر والمؤنث (١/ ٤٨١) : «قال السجستانى : العامة تخطئ في جمع هذا (أى : الصاع) فتقول: ثلاث آصع». وقال ابن مكى في تثقيف اللسان . (ص ٢٢٧) :«ويقولون : فى جمع صاع: آصُع. والصواب : أصوع، مثل : دار وأدور، ونار وأنور، ويجوز همز الواو في هذا الباب، لثقل الضمة عليها. والصاع تذكر وتؤنث». وما خطأه ابن برى وغيره ليس بخطأ، ويؤيد ذلك السماع والقياس، فقد قال الفراء فى كتابه المذكر والمؤنث (ص ٩٦): «الصاع يؤنثه أهل الحجاز، ويجمعون ثلاثها إلى عشرها: آصُعا وأصوعا. والكثيرة : =

وَيَقُولُونَ : المَاءُ الَّذِي تَلِغُ فِيهِ الْكِلَابُ، بِكَسْرِ اللَّامِ. وَصَوَابُهُ : تَلَغُ بِفَتْحِ اللَّامِ. (١)

= صِيعان. وأسد وأهل نجد يذكرونه، ويجمعونه أصواعا، وربما أنثه بعض بنى أسد».

وقد نقل قولَ الفراء ابنُ الأنبارى في المذكر والمؤنث، ويبدو أن كلمة آصع التى فى المذكر والمؤنث للفراء سقطت من نسخته منه، ولذا وجدناه يقول (٤٨١/١): «وهذا (أى : آصع) عندى، وإن لم يكن سمع من العرب فليس بخطأ في القياس، لأن العرب تنقل الهمزة من موضع العين إلي موضع الفاء، فيقولون فى جمع البئر: أبآر وآبار».

وفى المصباح (صوع ص ٣٥٢) قال الفيومى : «نقل المطرزى عن الفارسى أنه (أى الصِاع) يجمع أيضا على آصع بالقلب، كما قيل دار وآدر بالقلب».

فقول الفقهاء فى جمع صاع: آصُع، على هذا ليس غلطا.

(١) خطأ ابنُ مكى الفقهاءَ فى هذا أيضا، فقال فى تثقيف اللسان (ص ٣٢٠): «ويقولون : إذا كانت الكلاب تَلِغُ في الماء. والصواب : تَلَغُ، بفتح اللام». وتابعة الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ١٩٢) ونقل قوله بنصه.

وقول الفقهاء :(يلغ)، بكسر اللام ليس بخطأ، فكسر اللام لغة، ففى المصباح (ولغ ص ٦٧٢) : «وَلَغَ الكلبُ يَلَغُ وُلْغاً من باب نَفَعَ، ووُلُوغاً: شرب، وسقوط الواو كما فى يقع، ووَلَغَ يَلِغُ من بابى وَعَدَ، ووَرِثَ، لغة». وفي اللسان (ولغ) : «اللحيانى : يقال : ولَغ الكلبُ، ووَلِغَ، يَلِغُ في اللغتين معا». أى بكسر اللام في المضارع.

وكذا فى البارع لأبى على القالى (ص ٤٠١). وفى تاج العروس (ولغ): «حكى اللحيانى ولغ يلغ كورث يرث». وفى النهاية لابن الأثير (٢٢٦/٥) : «يقال : وَلِغَ يَلَغُ وَيَلِغُ». أى : بفتح اللام وكسرها فى المضارع.

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ : سُحُورُ الصَّائِمِ[١]، بِضَمِّ السِّينِ. وَصَوَابُهُ: سَحُورٌ، بِفَتْحِ السِّينِ. وَكَذَلِكَ الفَطُورُ بِفَتْحِ الفَاءِ[٢]، والنَّضُوحُ لِبَعْضِ الأشْرِبَة، وَالدَّلُوكُ لِمَا يُتَدَلَّكُ بِهِ، والسَّفُوفُ[٣] والذَّرُورُ[٤]، والنَّقُوعُ[٥]، والمَصُوصُ[٦].

---

(١) في المخطوطة : الصايم.

(٢) الفطور : ما يفطر عليه. (القاموس : فطر).

(٣) السفوف: اسم لما يُستف، وكل دواء يؤخذ غير معجون فهو سَفوف. (اللسان: سفف).

(٤) الذرور : ما يذر في العين وعلى القرح من دواء يابس. (اللسان : ذرر).

(٥) النقوع : ما ينقع في الماء من الدواء والنبيذ. (القاموس : نقع).

(٦) في القاموس (مصص) : «المصوص كصبور : طعام من لحم يطبخ وينقع في الخل، أو يكون من لحم الطير خاصة». وفي اللسان (مصص) : «المصوص بفتح الميم: طعام، والعامة تضمه».

قال الفيومي في المصباح المنير (ص ٦٩٩) : « الفُعول بضم الفاء من أبنية المصادر، لا يَشْرَكُها فيها اسم مفرد، ولا يوجد مصدر على فَعول بالفتح إلا ما شذ، نحو : الهَوِيّ من قولهم : هوى الحجر هَوِيّاً، والقَبول، والوَلوع، والوَزوع، نحو قَبِلتُهُ قَبولا. وأما الوضوء فبالضم مصدر، وبالفتح ما يتوضأ به، والسحور بالضم مصدر، وبالفتح ما يتسحر به، والفطور بالضم مصدر، وبالفتح ما يفطر عليه، وكذلك ما أشبهه. وحكى الأخفش هذا أيضا في معاني القرآن، ثم قال : وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد».

وَيَقُولُونَ : إِذَا ضَرَبَهُ فِي يَدِهِ فَشُلَّتْ، بِضَمِّ الشِّينِ. وَصَوَابُهُ:(١) فَشَلَّتْ بِفَتْحِ الشِّينِ(٢).

وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ لِمَنْ ضُرِبَتْ أُذُنُهُ(٣): فَصُمَّتْ، بِضَمِّ الصَّادِ. وَصَوَابُهُ: فَصَمَّتْ، بِفَتْحِ الصَّادِ(٤).

---

(١) قوله : «فشلت بضم الشين وصوابه» كتب فى هامش المخطوطة، وبعده كتب «صح». ويبدو أنه سقط من الناسخ بسبب انتقال البصر.

(٢) خطأ ابنُ مكى ذلك أيضا فى تثقيف اللسان (ص ١٧٧) إلا أنه لم يخص به الفقهاء، فقال فى «باب ما غيروا حركاته من الأفعال» :«يقولون شلت يده، وينشد كثير منهم :

وكنتُ كذى رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صحيحةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزمانُ فَشُلَّتِ

والصواب : شَلَّت ، بفتح الشين».

وقد تابعة الصفدى ونقل قوله في تصحيح التصحيف (ص ٣٤٠). ونُسب البيت فيه إلى كُثيِّر. وما أنكره ابن برى وغيره لغة، ففى القاموس (شلل): «الشَّلَلُ.. اليُبْسُ فى اليد أو ذهابها، شَلَّتْ تَشَلُّ بالفتح شَلاًّ وشَلَلاً، وأُشِلَّتْ وشُلَّتْ مجهولين». وفى اللسان (شلل) حكى عن ثعلب قوله : «شَلَّتْ يَدُهُ لغة فصيحة، وشُلَّتْ لغة رديئة».

وفى شرح درة الغواص بتحقيقنا (ص ٥١٤) قال شهاب الدين الخفاجى فى رده على الحريرى في تخطئة الخواص في ذلك : «قال فى العباب: شَلَّتْ بالبناء للفاعل، والمجهول لغة رديئة. فما أنكره مسموع على رداءته، وكفى به سندا لمن استعمله».

(٣) فى المخطوطة ضبطت الضاد والراء والباء بالفتح في (ضربت) وضبطت التاء بالسكون. وضبطت النون فى أذنه بالفتح. وصواب ذلك ما أثبته من بناء الفعل للمجهول ورفع أذنه.

(٤) قال ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ١٧٦، ١٧٧) في باب ما غيروا حركاته من الأفعال : «ويقولون : صُمَّت أذناه. وينشد كثير من العروضيين:

مَنْزِلَةٌ صُمَّ صَداها وَعَفَتْ أَرْبُعُها إِنْ سُئِلَتْ لَمْ تُجِبِ =

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: أُبِيعَ المَتَاعُ، بِالْأَلِفِ. وَصَوَابُهُ: بِيعَ، فَأَمَّا أُبِيعَ فَمَعْنَاهُ عُرِضَ لِلْبَيْعِ (١).

= والصواب فتح الصاد. قال الله تعالى :(فَعَمُوا وَصَمُّوا) (المائدة : ٧١)، يقال : صَمَّ الرَّجُلُ يَصَمُّ صَمَمًا، وصَمِمَ، وأَصَمَّهُ الله. ومن أمثالهم : صَمَّتْ حَصَاةٌ بِدَمٍ. يريدون: كثر الدم فلو وقع فيه حصاة لم يسمع لها صوت». ولم يخص ابن مكى الفقهاء بهذا الخطأ. والبيت المذكور فى اللسان (خزل) وقد ضبطت صا (صم) فيه بالفتح لا بالضم.

وفي المصباح (صمم ص ٣٤٧) قال الفيومى : «صَمَّتْ الأُذُنُ صَمَماً من باب تَعِبَ: بطل سمعها، هكذا فسره الأزهرى وغيره،ويسند الفعل إلي الشخص أيضا، فيقال : صَمَّ يَصَمُّ صَمَمًا، فالذكر أَصَمُّ، والأنثى صَمَّاء، والجمع صُمٌّ، مثلُ : أحمرَ وحمراءَ وحُمْر، ويتعدى بالهمزة، فيقال : أَصَمَّهُ اللهُ، وربما استُعمل الرباعيُّ لازما على قلة، ولا يستعمل الثلاثى متعديا، فلا يقال : صَمَّ اللهُ الأُذُنَ، ولا يبنى للمفعول، فلا يقال : صُمَّت الأذنُ».

وما جاء فى المصباح يؤيد ما ذكره ابن برى وابن مكى.

(١) عد الزبيدى وابن مكى ذلك من لحن العامة، وتابعهما الصفدى في تصحيح التصحيف (ص ٧٠ . ٧٦) وذكر قولهما، قال الزبيدى فى لحن العامة (ص ١٦٤) :«ويقولون فيما كان من الأفعال الثلاثية المعتلة العين ما لم يُسَمَّ فاعله بإلحاق الألف فيبنونه على أُفْعِلَ نحو : أُبِيعَ الثوبُ... والصواب في هذا إسقاط الألف، فتقول : بِيعَ الثوبُ».
وما خطأه ابن برى وغيره ليس بخطأ، فهو لغة محكية، وكفى بذلك سندا لمن استعمله، ففى المصباح (بيع ص ٦٩) : باعه يبيعه بيعا ومبيعا فهو بائع وبيّع، وأباعه بالألف لغة، قاله ابن القطاع».

وَلَا يفـرِّقُ بعضُهم بَيْنَ قَوْلِهِمْ : اقْرُصِي ثَوْبَكِ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ، وَبَيْنَ قَرِّصِيهِ [١] ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ اقْرُصِيهِ بِمَعْنَى اغْسِلِيهِ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِكِ، وَقَرِّصِيهِ: قَطِّعِيهِ [٢].

---

(١) خطأ الحريرى تكرار بين فى مثل هذا، وعلل ذلك بأن بين تقتضى الاشتراك، فقال فى درة الغواص (ص ٧٩، ٨٠) :«ويقولون : المال بين زيد وبين عمرو، بتكرير لفظة (بين) فيوهمون فيه. والصواب أن يقال : بين زيد وعمرو، كما قال سبحانه (مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ) (النحل /٦٦)، والعلة فيه أن لفظة بين تقتضى الاشتراك، فلا تدخلُ إلا على مثنى أو مجموع، كقولك : المال بينهما، والمال بين الإخوة».
وهذا عند ابن برى ليس بخطأ، فقد رد على الحريرى فى حواشيه على الدرة (مخطوط : ورقة ٤٧) بقوله :«إعادة بين ها هنا جائزة على جهة التأكيد». وساق شواهد كثيرة من الشعر تؤيد صحة ذلك. وانظر شرح درة الغواص لشهاب الدين الخفاجى بتحقيقنا (ص ٢٦٩ ومابعدها).

(٢) فى صحيح البخارى فى كتاب الوضوء (٦٦/١) :«عن أسماء قالت: جاءت امرأة النبى صلى الله عليه وسلم فقالت : أرأيت إحدانا تحيض فى الثوب كيف تصنع. قال : تَحُتُّهُ ثم تَقْرُصُهُ بالماء وتَنْضَحُهُ وتُصَلِّى». وفى هامشة : «قال القاضى عياض : تُقَرِّصُهُ بالتثقيل وكسر الراء، وبالتخفيف وضم الراء، بمعنى تقطّعه بظفرها».
وفى فتح البارى بشرح صحيح البخارى (٢٨٥/١) قال ابن حجر: «قوله : ثم تقرصه، بالفتح وإسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين، كذا فى روايتنا، وحكى القاضى عياض وغيره فيه الضم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة، أى تدلّك موضع الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك، ويخرج ما تشرّبه الثوب منه».
فقول بعض الفقهاء : (قرصيه)، بتشديد الراء وكسرها له ما يؤيده مما حكاه القاضى عياض وغيره.

وَلا يفرُقُ بعْضُهُمْ بيْنَ رَمْحَتْهُ الدَّابةَ وَنُفَحَتْهُ، والنَّفْحُ باليَدِ، وَالرَّمْحُ بِالرِّجْلِ (١).

وَيقُولُونَ : زَرّيعَةٌ، بِالتَّشْدِيدِ، لِما يُزْرَعُ مِنَ الْحَبِّ، وَصَوَابُهُ زَرِيعَةٌ بِالتَّخْفِيفِ (٢).

---

(١) عَدَّ ابنُ مكى ذلك من خطأ العامة، فقال في تثقيف اللسان فى باب ما وضعوه غير موضعه (ص ٢٥٠) :«ويقولون : نفحت الدابة برجلها، إذا ضربت برجلها، وليس كذلك. وإنما يقال : نفحت بيدها، ورمحت برجلها». وتابعة الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٥٢١) ونقل قوله .

وما ذكره ابن مكى وتابعه فيه ابن برى والصفدى ليس بمسلم، ففى اللسان (نفح) : «نَفَحَتِ الدَّابَّةُ تَنفحُ نَفْحاً، وهى نَفُوحٌ: رمحت برجلها ورمت بحد حافرها ودفعت، وقيل : النفح بالرِّجْلِ الواحدة، والرمح بالرِّجْلَيْنِ معا. الجوهرى: نفحت الناقة: ضربت برجلها. وفى حديث شُرَيْحٍ أنه أبطل النفح، أراد نفح الدابة برجلها وهو رفسها، كان لا يُلزم صاحبها شيئا». وفيه (رمح) : «رمح الفرس والبغل والحمار وكل ذى حافر يرمح رمحا : ضرب برجله، وقيل : ضرب برجلية جميعا... وهذا من باب العيوب التى يرد المبيع بها. الأزهرى: وربما استعير الرمح لذى الخف». وكذا فى تاج العروس (نفح - رمح).

(٢) عد أبو بكر الزبيدى الزَّرِّيعَةَ بالتشديد من لحن العامة، فقال فى كتابه لحن العامة (ص ٢١٤) :«ويقولون : زَرِّيعَةٌ، فيشددون، ويجمعون على زراريع. والصواب : زَريعة بالتخفيف، والجمع : زرائع». وكذا فعل ابن مكى في تثقيف اللسان فى باب ما غيروه بالتشديد (ص ١٩١)، فقال : «ويقولون للحب المزروع : زَرِّيعَةٌ، ويجمعونها على زراريع، والصواب : زريعة، بالتخفيف، والجمع: زرائع». وتابعهما الصفدى في تصحيح التصحيف (ص ٢٩٥) =

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ : التَّقْصِيرُ مِنَ الصَّلاَةِ. وَصَوَابُهُ: القَصْرُ، وَقَدْ قَصَرَ مِنَ الصَّلاَةِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ :(أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاَةِ(٢)) (٣).

= ونقل قول أبى بكر الزبيدى إلا أن الزاى في زريعة بالتشديد ضبطت بالكسر.

وقد نقل ابن منظور في لسان العرب ومرتضى الزبيدى في تاج العروس قول ابن برى المذكور هنا في ترجمة (زرع) فيهما بتصرف، ففيهما : «قال ابن برى : والزَّرِيعَةُ بتخفيف الراء : الحَبُّ الذي يُزْرَعُ، ولا تقل : زَرِّيعَةً، بالتشديد، فإنه خطأ».

وقد علل أبو بكر الزبيدى في لحن العامة ذلك، فقال (ص ٢١٤، ٢١٥) :«هى فعيلة بمعنى مفعولة، من زرعت، فإن كان للتشديد في ذلك أصل فهى زِرِّيعَةٌ بكسر الأول، على مثال فِعِّيلَةٍ».

فقول الفقهاء المذكور خطأ، صوابه ما ذكره ابن برى.

(٢) النساء/١٠١.

(٣) ما ذكر ابن برى أنه الصواب هو الأفصح والأشهر، قال النووى فى تهذيب الأسماء واللغات (ج ٢ من القسم الثانى ص ٩٤): «يقال : قصر المسافر الصلاة وقصّرها، بتخفيف الصاد وتشديدها، لغتان مشهورتان. حكاهما جماعات منهم ابن فارس في كتابه حلية الفقهاء، والتخفيف أفصح وأشهر، وبه جاء القرآن وروايات الأحاديث الصحيحة، وهو القصر والتقصير، وهو رد الرباعية إلى ركعتين».

وقال الفيومى فى المصباح (قصر ص ٥٠٥) :«قَصَرْتُ الصلاة ومنها قَصْراً من باب قتل، هذه هى اللغة العالية التى جاء بها القرآن، قال تعالى :(فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاَةِ). وقُصِرَت الصلاةُ بالبناء للمفعول فهى مقصورة، وفي حديثٍ (أَقُصِرَت الصلاةُ). وفى لغة يتعدى بالهمزة والتضعيف، فيقال : أَقْصَرْتُها وقَصَّرْتُها». =

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ : إِذَا رُعِفَ فِي الصَّلَاةِ، بِضَمِّ الرَّاءِ. وَصَوَابُهُ : رَعَفَ[1]، بِفَتْحِ الرَّاءِ[2].

= وقبل النووى والفيومى قال أبو زيد فيما حكاه عنه الأزهرى في تهذيب اللغة (٣٥٨/٨): «قَصَرَ فلانٌ صلاتَهُ يَقْصُرُها قَصْرًا في السفر... وفيها لغات، يقال : قصَر الصلاة وأقصرها وقصّرها، كل ذلك جائز». وقال الجوهرى في الصحاح (قصر) :«التقصير من الصلاة ومن الشعر مثل القصر». وقال الزمخشرى في أساس البلاغة (قصر): «قصر من الصلاة قصرا وأقصر وقصّر».

ومما سبق يتبين لك أن قول بعض الفقهاء : (التقصير من الصلاة). ليس بخطأ.

(١) رعف سقطت عند النسخ فكتبت في هامش المخطوطة.

(٢) قال الزمخشرى فى الفائق (٤٢٢/٢): «رَعَفَ بفتح العين، وقد جاء رَعُفَ بضمها وهى ضعيفة، وأما رُعِفَ فعامية ملحونة. وعن أبى حاتم سألت الأصمعى عن رَعُفَ ورُعِفَ فلم يعرفهما». وفى تهذيب اللغة (٣٤٩/٢) :«أبو حاتم عن الأصمعي، يقال : رَعَفَ يَرْعَفُ وَيَرْعُفُ ولم يعرف رُعِفَ ولا رَعُفَ فى فعل الرُّعاف». وقال المطرزى في المغرب (ص ١٩١) :«رَعَفَ أنفه: سال رُعَافُهُ، وفتح العين هو الفصيح، وقول الحلوانى فى الشهيد : لو كان مرعوفا، مبنى على رُعِفَ بضم الراء، وهو لحن».

وفي إنباه الرواة (٣٦٥/١) :«قال يونس بن حبيب : كان حماد (بن سلمة) رأس حلقتنا ومنه تعلمت العربية. وسأله سيبويه فقال : أحدثك هشام بن عروة عن أبيه فى رجل رُعِفَ في الصلاة ؟ فقال : أخطأت ياسيبويه، إنما هو رَعَفَ. فانصرف سيبويه إلى الخليل شاكيا مالقيه به حماد، فقال : صدق حماد، أمثله يلقى بمثل هذا ؟». =

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: دَمٌ غَبِيطٌ، بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ. وَصَوَابُهُ: عَبِيطٌ، بِعَيْنٍ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ، لِلطَّرِيِّ(١).

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: بَشِيمَةٌ، بِالْبَاءِ، لِلَّتِي تَخْرُجُ مَعَ الْوَلَدِ. وَصَوَابُهُ: مَشِيمَةٌ، بِالْمِيمِ(٢).

= وما أنكره ابن برى وغيره حكاه صاحب القاموس وغيره، ففى القاموس (رعف): «رَعَفَ كَنَصَرَ، وَمَنَعَ، وَكَرُمَ، وَعُنِيَ، وَسَمِعَ: خرج من أنفه الدم».

وقال النسفى فى طلبة الطلبة (ص ٨): «رَعَفَ من حد دَخَلَ، أى: سال رعافه، ورَعُفَ من حد شَرُفَ لغة ضعيفة فيه، ورُعِفَ على ما لم يسم فاعله، أى: صار مرعوفا، أى: معلولا بعلة الرُّعاف».

فقول بعض الفقهاء: (رُعِفَ)، بضم الراء، على ما حكاه صاحب القاموس وغيره ليس غلطا.

(١) عد ابن مكى ما خطأه ابن برى هنا من لحن العامة، ولم يخص به الفقهاء، فقال فى تثقيف اللسان فى باب التصحيف (ص ٨٠): «ويقولون: دم غَبيط. والصواب: عَبيط، بالعين غير معجمة، وهو الطرى».

والحق أن ابن برى وابن مكى على حق فيما ذهبا إليه، فالصواب ما ذكراه، ويؤيده ما فى مجمل اللغة، والصحاح، والمغرب، واللسان، والمصباح، والقاموس (عبط).

(٢) من قوله: (ويقول بعضهم: بشيمة)، إلى هنا، كتب فى هامش المخطوطة بعد أن سقط عند النسخ، ووضعت علامة فى صلب الكتاب تشير إلى موضعه فى الهامش، وموضعه فى الكتاب ما ذكرناه فيه هنا. =

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: يَهْدُرُ فِي قِرَاءَتِهِ. وَصَوَابُهُ: يَحْدُرُ فِي قِرَاءَتِهِ(١).

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَائِعِ الرَّقِيقِ: نَخَّاصٌ، وَإِنَّمَا هُوَ نَخَّاسٌ بِالسِّينِ»(٢).

= وقد عد ابن مكى (بشيمة بالباء) من لحن العامة أيضا، فقال في تثقيف اللسان في باب التبديل (ص ٩٠) : «يقولون للجلدة التى يخرج فيها الولد: بشيمة، ويجمعونها على بشايم. والصواب : مشيمة، بالميم، وجمعها : مشايم».

ونقل الصفدى قوله بنصه في تصحيح التصحيف (ص ١٦٠).

والصواب الذى ذكره ابن برى وغيره حق، ويؤيده ما في مجمل اللغة واللسان والمصباح والقاموس (شيم). فقول بعض الفقهاء : (بشيمة، بالباء) غلط.

(١) خطأ ابن مكى ما خطأه ابن برى هنا، وعده من لحن العامة. فقال فى تثقيف اللسان فى باب التبديل (ص ٩٣) :«يقولون للسريع القراءة: هو يهدر في قراءته. والصواب : يحدر، بالحاء. قال أبو عبيد فى غريب الحديث : حَدَرَ القراءةَ يحدُرها حَدْراً. والقراءة السريعة تسمى الحَدْرَ». ونقل الصفدى قوله في تصحيح التصحيف (ص ٥٦٧). وفى أساس البلاغة (حدر): «ومن المجاز ... حدر القراءة : أسرع فيها فحطها عن حال التمطيط». وفى تاج العروس (حدر) :«ومن المجاز الحدْر في الآذان والقرآن الإسراع، وفى حديث الأذان: إذا أَذَّنْتَ فَتَرَسَّلْ، وإذا أقمت فاحْدُرْ، يتعدى ولا يتعدى».

فالصواب (يَحْدُرُ فى قراءته) كما قال ابن برى وغيره، ويؤيده أيضا ما فى الصحاح والمغرب واللسان والمصباح (حدر).

(٢) خطأ ابن مكى ذلك، ولم يخص به الفقهاء، بل عده من لحن العامة، فقال فى تثقيف اللسان في باب التبديل (ص ١٠٢) :«ويقولون لبائع الرقيق والدواب: نخّاص. والصواب : نخّاس، بالسين، وأصله من =

= النخْس، وهو الضرب باليد على الكَفَل». وتابعه الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٥١٢) ونقل قوله بنصه.

وابن برى وغيره ممن سلك مسلكه على حق في تخطئة نخاص، فالسين إنما تقلب صادا في لغة بعض العرب فى مواضع معينة، يقول قطرب كما فى الصحاح (صدغ): «إن قوما من بنى تميم يقال لهم: بلعنبر، يقلبون السين صادا عند أربعة أحرف، عند الطاء، والقاف، والغين، والخاء، إذا كن بعد السين، ولا تبالى أثانية كانت أم ثالثة أم رابعة بعد أن تكون بعدها». وأكد نسبة هذه اللغة إلى بلعنبر سيبويه فى الكتاب (٤/ ٤٨٠). وفى شرح درة الغواص لشهاب الدين الخفاجى بتحقيقنا (ص ١٠٣، ١٠٤) أن إبدال السين صادا لغة قريش إذا كان بعدها الأحرف الأربعة السابقة». وقال ابن يعيش معللا ذلك فى شرح المفصل (١٠/ ٥١، ٥٢): «إنما ساغ قلب السين صادا إذا وقعت قبل هذه الحروف من قبل أن هذه الحروف مجهورة مستعلية، والسين مهموس مستفل، فكرهوا الخروج منه إلى المستعلى، لأن ذلك مما يثقل، فأبدلوا السين صادا، لأن الصاد توافق السين في الهمس والصفير، وتوافق هذه الحروف فى الاستعلاء، فيتجانس الصوت ولا يختلف... فإن تأخرت السين فى هذه الحروف لم يسغ فيها من الإبدال ما ساغ فيها متقدمة، لأنها إذا كانت متأخرة كان المتكلم منحدرا بالصوت من عال، ولا يثقل ذلك ثقل التصعيد من منخفض، فلذلك لا تقول في قست: قصت، ولا فى يخسر المتاع يخصر، فاعرفه». وكذا قال الرضى في شرحه لشافية ابن الحاجب (٣/ ٢٣٠) ويبدو أنه نقل قول ابن يعيش وإن لم يشر إلى ذلك.

=

وَلَا يَفرُقُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ عِفَاصِ القَارُورَةِ وَصِمَامِهَا، وَعِفَاصُهَا : الجِلْدُ الَّذِي يُلْبَسُ رَأْسَهَا، وَصِمَامُهَا: الَّذِي يَدْخُلُ فِي فَمِهَا، وَالوِكَاءُ: هُوَ الخَيْطُ الَّذِي تُشَدُّ بِهِ القِرْبَةُ وَغَيْرُهَا (١).

= والسين فى (نخاس) وإن كانت صحبت حرفا من الأحرف الأربعة السابقة وهو الخاء إلا أنه تقدم عليها، فلا تقلب صادا.
ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الخاء مهموسة وليست مجهورة كما ذكر ابن يعيش والرضي، قال ابن جنى فى سر الصناعة (١/١٩٩) : «الخاء حرف مهموس». وهى ضمن ضابط الأصوات المهموسة عند القدماء المجموعة فى (سكت فحثه شخص)، ولو قيل فى نص ابن يعيش المذكور: (من قبل أن هذه الحروف مستعلية) بدل قوله : (مجهورة مستعلية)، لكان أدق، اللهم إلا إذا قصد التغليب، إذ الطاء عند القدماء مجهورة، وكذا القاف،والغين.

(١) ممن سبق ابن برى إلي التفريق بينهما أبو عبيد والجوهري، وأختاره الأزهرى، ففى المصباح (عفص ص ٤١٨) :«قال الأزهرى : قال أبو عبيد: العِفاص: الوِعاء الذى تكون فيه النفقه من جلْد أو خِرقة أو غير ذلك، ولهذا يسمَّى الجلدُ الذى يُلْبَسُهُ رأسُ القارورة العِفاصَ، لأنه كالوعاء لها، قال : وليس هذا بالصمام الذي يدخل في فم القارورة فيكون سدادا لها،وقال الليث : العفاص: صمام القارورة. قال الأزهرى : والقول ما قال أبوعبيد».
وقال الجوهرى في الصحاح (عفص) :«والعفاص : جلد يلبس رأس القارورة، وأما الذى يدخل في فمها فهو الصمام».
وثمة من سَوَّى بينهما كما مر آنفا فى نص المصباح فيما جاء في كتاب العين ونسب إلى الليث، وما جاء في مجمل اللغة لابن فارس (عفص) ففيه: «العفاص: صمام القارورة».ولذا قال ابن السيد فى =

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ : لاَ يَصِحُّ بَيْعُ الرِّزْنَامِج ، بِكَسْرِ المِيم، وَصَوَابُهُ بِفَتْحِ المِيم، كَأَنَّهُ بَيْعُ عِدَّةِ أَثْوَابٍ عَلَى مَا فِى الرُّزْنَامَج (١).

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِمَا يُرْمَى مِنَ الكَرِشِ: فَرْثٌ.وَصَوَابُهُ : سِرْجِينٌ (٢)، وَلاَ يُقَالُ لَهُ فَرْثٌ إِلاَّ مَا دَامَ فِى الكَرِشِ (٣).

= الاقتضاب (١/١٦٢) :«ومن اللغويين من يجعل العفاص ما يدخل فيه رأس القارورة ونحوها، ويجعل السداد والصمام ما يدخل فيها». فليس ثمة اتفاق بين علماء اللغة على التفريق بينهما.

(١) فى مفاتيح العلوم للخوارزمى (ص ٣٧): «الرزنامج تفسيره كتاب اليوم، لأنه يكتب فيه ما يجرى كل يوم من الخراج، أو نفقة، أو غير ذلك».

والذى ذكره ابن مكى فى تثقيف اللسان فى باب غلط أهل الفقه (ص ٣٢٥) بيع البرنامج، قال : «ويقولون : بيع البرنامج، والصواب: البرنامج، بفتح الميم، وهو ألواح مجموعة يكتب فيها الحساب، كأنه بيع عدة أثواب على ما هى مكتوبة فى البرنامج».

ونقل قوله الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ١٥٧).

(٢) فى المصباح (سرج ص ٢٧٣) :«السِّرْجينُ: الزِّبْلُ، كلمة أعجمية، وأصلها سركين بالكاف، فعربت إلى الجيم والقاف، فيقال : سِرْقينٌ أيضا، وعن الأصمعى: لا أدرى كيف أقوله، وإنما أقول : رَوْثٌ».

(٣) سبق الحريريُّ ابنَ برى إلى ذلك، فقال فى درة الغواص (ص ٢٢٠، ٢٢١) «ويقولون لما يخرج من الكرش: الفرث، فيوهمون فيه، لأنه يسمى فرثا ما دام فى الكرش، بدليل قوله تعالى : (مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ) (النحل /٦٦)، فإذا لُفِظَ منها سمى السرجينَ».

وقد صوب ما خطأه الحريرى شهاب الدين الخفاجى في شرح درة الغواص بتحقيقنا (ص ٥٩٠) فجعل إطلاق الفرث على ما يرمى =

وَيَقُولُونَ : مَبْيُوعٌ وَمَعْيُوبٌ. وَصَوَابُهُ : مَبِيعٌ وَمَعِيبٌ(١).

= من الكرش مجازا مرسلا، فقال : «قوله: إن الفرث لا يسمى فرثا إلا وهو في الكرش، جوابه ظاهر، لأنه باعتبار ما كان عليه، كما يسمى العصير خمرا، ومثله كثير مطرد».

فما خطأه الحريرى وابن برى ليس بخطأ على هذا.

(١) سبق الحريريُّ ابنَ برى إلى تخطئة ذلك فى درة الغواص، فقال (ص٧٩) :«ومن هذا النمط قولهم : مبيوع ومعيوب. والصواب أن يقال فيهما مبيع ومعيب على الحذف». وتابعه الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٤٦١) ونقل قوله . وقد رد على الحريرى شهاب الدين الخفاجى فى شرح درة الغواص، فقال (ص ٢٦٧، ٢٦٨): «هذا أيضا مما جاء على طرزه وليس كما قال، فإنه سمع من العرب مبيوع ومعيوب على خلاف القياس، وفي القاموس: هو معيب ومعيوب، وفيه أيضا: هو مبيع ومبيوع. وكل هذا على الأصل، فما ذكره من ضيق العطن. ويقال لمن أصابته العين : معين ومعيون، قال الشاعر :

نُبِّئْتُ قومك يزعمونك سَيِّداً وإِخَالُ أنك سيِّدٌ معيونُ

وقال ابن الشجرى فى أماليه: اختلف العرب فى اسم المفعول من بنات الياء، فتممه بنو تميم، وقالوا : معيوب ومخيوط ومكيول ومزيوت، وقال أهل الحجاز: معيب ومخيط ومكيل ومزيت...».

وقال ابن السكيت في إصلاح المنطق (ص ٢٢٢): «فأما ما كان من ذوات الياء فإنه يجيء بالنقصان والتمام، نحو : طعام مكيل ومكيول، ومبيع ومبيوع، وثوب مخيط ومخيوط».

وقال الجوهرى فى الصحاح (بيع) :«والشئ مبيع ومبيوع، مثل : مخيط ومخيوط، على النقص والتمام» وقال أيضا (عيب) :«هو معيب ومعيوب أيضا على الأصل». =

وَمِمَّا يَغْلَطُ فِيهِ أَكْثَرُ النَّاسِ : الجِبْسُ وَالجِيرُ، وَإِنَّمَا هُوَ الجِصُّ وَالجَيَّارُ(١). وَكَذَلِكَ صَابُورُ المَرْكَبِ يَقُولُونَهُ بِالسِّينِ،

= وفى البارع لأبى على القالى (ص ١٠٧) أن الأجود مجىء هذا على النقص لا التمام، ففيه :«وعلى لغة العرب يقولون : ثوب مخيط ومخيوط، وبُرٌّ مكيل ومكيول، وشئ مبيع ومبيوع، وأجوده... مكيل ومخيط ومبيع».

وعلى هذا فقول الفقهاء : مبيوع ومعيوب، ليس غلطا.

(١) سبق ابن برى إلى هذا أبو بكر الزبيدى وابن مكى، فقد قال الزبيدى في لحن العامة (ص ١٢٨، ١٢٩) :«ويقولون للذى يلاط به البيوت: جبس.. والصواب : جِصٌّ وجَصٌّ، هكذا أخبرنى أبو على. ويقال أيضا: قَصَّةٌ وشِيدٌ. وفى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن تقصيص المقابر». أي : تبييضها بالقَصَّة... والجصّاص والقصّاص سواء. وقد جصّص بيته وقصّصه، إذا شيده بالجِصّ.

قال الفرزدق :

وجَوْنٍ عليه الجِصُّ فيه مَرِيضَةٌ   تطَلَّعُ منها النفسُ والموتُ حاضِرُه

فأما الجِبْسُ فالرجل الضعيف الدنىء. وأنشد أبو على :

إذا أنا لم أمدح على الخير أهلَه   ولم أذمم الجِبْسَ الدنىءَ المذمَّما

ويقولون للذى يلاط به البيوت أيضا : جير.. والصواب : جيّار على مثال فعّال، وهو الصاروج أيضا».

وقال ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ١١٤) : «ويقولون : جبس. والصواب : كِلْس».

وقال (ص ١٢٩) :«ويقولون للذى تلاط به البيوت : جير. والصواب: جيّار». وقد تابعهما الصفدى في تصحيح التصحيف (ص ٢٠٦، ٢١٨) والخفاجى في شفاء الغليل (ص ٩٠).

وجدير بالذكر أن الصفدى نقل قول الزبيدى مختصرا في الجبس، ونقل قول ابن مكى فى الجير بنصه.

وَهُوَ بِالصَّادِ (١).

وَ(يَقُولُونَ) (٢) لِلْمِيـزَانِ العَظِيمِ : قَلَسْطُونٌ، بِاللَّامِ، وَإِنَّمَا هُوَ قَرَسْطُونٌ (٣).

وَيَقُولُونَ : مِرْعِزٌ. وَصَوَابُهُ : مِرْعِزَاءُ أَوْ مِرْعِزَّى (٤).

---

(١) سبق الزبيدى ابن برى إلي هذا أيضا، فقال فى لحن العامة (ص ١٥٧) :«ويقولون : سابور المركب لما ثقل به.. والصواب : صابور بالصاد، لأنه من صبر فيه، أى : حبس فيه. ومنه صبرة الطعام».
وقد تابعه فى هذا الصفدى في تصحيح التصحيف (ص ٣٠٤) ونقل قوله، وكذلك الخفاجى فى شفاء الغليل (ص ١٥٤، ١٧١).

(٢) زيادة من عندى.

(٣) خطأ ذلك قبل ابن برى الزبيدى فى لحن العامة، فقال (ص ٨٣) :«ويقولون للميزان العظيم : القلسطون.. والصواب : قرسطون، وهى شامية. ولا أعلم في كلام العرب بناء على هذا المثال إلا حرفا رواه يعقوب. قال : يقال للرجل الطويل: سَمَرْطَل، وسَمَرْطُول على وزن فَعَلُّول».
وقد تابعه الصفدى في تصحيح التصحيف (ص ٤٢٧) ونقل قوله بنصه.
وفى البارع لأبى على القالى (ص ٥٥٤) :«القرسطون بفتح القاف والراء وسكون السين وضم الطاء هو القبان بلغة أهل الشام، وهو القلسطون باللام».

(٤) فى المصباح (رعز ص ٢٣٠) : «المِرْعِزَّى: الزَّغَبُ الذى تحت شعر العنز، وفيه لغات: التخفيف والمد مع فتح الميم وكسرها، والتشقيل والقصر مع كسر الميم لا غير، والعين مكسورة فى الأحوال كلها. وحُكى مَرْعَزُ وزان جعفر، ومِرْعِزٌ بكسرتين مع التشقيل، ولا يجوز التخفيف مع الكسرتين». فما ذكره ابن برى حق.

وَيَقُولُونَ: مَزْدَغَةٌ، لِمَا يُجْعَلُ تَحْتَ الصُّدْغِ. وَصَوَابُهُ: مِصْدَغَةٌ(١)

وَيَقُولُونَ: دَشِيشٌ. وَصَوَابُهُ: جَشِيشٌ(٢).

---

(١) خطأ أبو بكر الزبيدى في لحن العامة ماخطأه ابن برى، فقال (ص ١٥٧، ١٥٨): «ويقولون للذى يجعل تحت الصدغ: مَزْدَغَةٌ.. والصواب: مِصْدَغَةٌ، وإن شئت قلت: مِزْدَغَة بالزاى. والزاى تخلف الصاد إذا كانت ساكنة وبعدها الدال، يقال: اصدق وازدق. وتقول العرب فى مثل من أمثالها: (لم يحرم من فُصدله) و(من فزدله)، يعنون من فصد له ذراع البعير. وكانوا يفعلون ذلك عند المجاعات، ويطبخون الدم ويأكلونه». وتابعه الصفدى فى تصحيح التصحيف ونقل قوله. (ص ٤٧٦، ٤٧٧).

وقال الخليل بن أحمد فى كتابه العين (٤/٣٧١): «المِصْدَغَةُ لغة في المِزْدَغَةُ، تُتوسد تحت الصدغ»، وقال أيضا فى العين (٤/٣٨١): «المِزْدَغَةُ لغة فى المِصْدَغَة».

وقد نقل أبو على القالى قول الخليل في البارع (ص ٣٤٧، ٣٤٩). فالمردود مَزدغة بفتح الميم لا مِزدغة بكسرها.

(٢) خطأ ذلك الزبيدى وابن مكى قبل ابن برى، فقال الزبيدى في لحن العامة (ص ٤٧، ٤٨): «ويقولون لما طحن من البُرّ وغيره غليظا: دشيش.. والصواب: جشيش بالجيم، يقال: جششتُ البر أَجُشُّهُ جَشًّا، فهو مجشوش، وجشيش، وهو طحن كالهرس، والمِجَشُّ: رَحًى يُجَشُّ بها البر وغيره قال رؤبة بن العجاج: مِنَ الزُّوانِ مَطْحَنَ الجَشِيشِ يعنى أنه يطحن طحنا غليظا. والجريش مثل الجشيش، ومنه الملح الجريش، كأنه جرش حتى تفتت، فهو جريش ومجروش».

وقال ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ٩٢): «يقولون لما يطحن من البر غليظا: دشيش والصواب: جشيش بالجيم».

=

وَيَقُولُونَ : إِذَا ارْتَفَعَ الضُّحَى، وَصَوَابُهُ : ارْتَفَعَتْ، لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ(١)، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : ارْتَفَعَ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ(٢)) (٣).

= وتابعهما الصفدي في تصحيح التصحيف (ص ٢٦٠) ونقل قولهما إلا أن عبارته أقرب إلي عبارة ابن مكي.

وقد رد شهاب الدين الخفاجي على الزبيدي في شفاء الغليل، فقال (ص ١٢٦): «دشيش بمعنى حب كالبر يطحن غليظا، قال الزبيدي: خطأ، والصواب : جريش أوجشيش، من جشه وجرشه، إذا طحنه كالهرس. قلت : حكى ثعلب في المجالس: جششت الحنطة ودششتها، فعلي هذا قول العامة: دشيش ، صحيح».

(١) قال الفراء في المذكر والمؤنث (ص ٨٤) : «الضحى أنثى، يقال : ارتفعت الضحى». وكذا قال أبو بكر بن الأنباري في المذكر والمؤنث (٥٧٧/١).

(٢) البقرة / ٢٧٥.

(٣) قولهم : (ارتفع الضحى) فصيح، وليس بخطأ، فالضحى هنا فاعل مؤنث مجازي، وإذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا جاز إلحاق علامة التأنيث بالفعل وجاز تركها، سواء أكان ثمة فاصل بين الفعل والفاعل أم لا. قال الرضي في شرح الكافية (١٧٠/٢): «إن كان (الفاعل) الظاهر غير حقيقي التأنيث، فإن كان متصلا نحو : طلعت الشمس، فإلحاق العلامة أحسن من تركها، والكل فصيح ، وإن كان منفصلا فترك العلامة أحسن إظهارا لفضل الحقيقي على غيره ، سواء كان بإلا أو بغيرها، نحو : قوله تعالى : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) ».

وقال الحريري في شرح ملحة الإعراب (ص٢٩): «يجوز إثبات التاء وحذفها في خمسة مواضع : أحدها: إذا تقدم الفعل وكان المؤنث =

وَيَقُولُونَ : أَرْضٌ بُورٌ، لِلَّتِي لَمْ تُزْرَعْ، وَصَوَابُهُ: بَوْرٌ بِفَتْحِ البَاءِ، وَجَمْعُ بَوْرٍ : بُورٌ(١).

= غير حيوان، كقولك : اشتعلت النار، واشتعل النار، وفي القرآن: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى) بحذف التاء، وفى موضع آخر : (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) (يونس /٥٧) بإثباتها...».

وإلحاق التاء بالفعل فى قوله تعالى :(قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) وتركها في قوله تعالى : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) مع وجود الفاصل في الموضعين بين الفعل والفاعل يدل على تساويهما في الفصاحة، وأن ترك التاء ليس بأحسن كما قال الرضى، فكلاهما ورد في القرآن الكريم.

(١) ما خطأه ابن برى ليس بخطأ، فقد ذكر الخطيب التبريزى فى شرحه لديوان أبى تمام (٤٨/٢) أن نعت الواحد بالجمع شائع كثير في الأشياء التى تحتمل القسمة، وقال : «تقول : هذه أرض مَرْتٌ، فإن شئت قلت : أمرات، لأن الأرض تقع على القليل والكثير، وكذلك مكان قفر وقفار، لأن المكان قد يضيق ويتسع فيكون أمكنة كثيرة».

والمرت : الأرض لا يجف ثراها ولا ينبت مرعاها، كما فى القاموس (مرت).

وقد ذكر ابن مكى في تثقيف اللسان فى باب ما جاء جمعا فتوهموه مفردا قولهم : (أرض بور) وقال : (ص ٢٣٠، ٢٣١) : «وكذلك قولهم : أَرْضٌ بُورٌ بالضم، إنما هو نعت الجمع. قال ابن خُرَّذاذ، قال أبو زياد الكلابى: البَوْرُ : أرض لا نبت فيها، بالفتح، وجمعها: بُورٌ بالضم. قال عدى بن زيد :

وأبقين آياتٍ لمن كان مُسهَا   شَناخيبَ أعلاما وبُورا بلاقعا

وَيَقُولُونَ : عَلَى المُحْتَسِبِ[١] أَنْ يُعَيِّرَ المَوَازِينَ. وَصَوَابُهُ: أَنْ يُعَايِرَ، وَقَدْ عَايَرَهَا[٢].

= ويقال : رجل بُور، وقوم بُور، أى : هالك، وهلكى. فعلي هذا إذا جعلت الأصل في الأرض من الهلاك والموت، إذا كانت لا نبت فيها، شبهت بالميت- فقد يجوز أن يقال : أرض بُور، وأرضون بُور. ولكن المسموع ما قدمته».

(١) المحتسب: من كان يتولى منصب الحسبة، وهو منصب كان يتولاه في الدول الإسلامية رئيس يشرف على الشئون العامة من مراقبة الأسعار ورعاية الآداب. (المعجم الوسيط : حسب).

(٢) خطأ ما خطأه ابن برى هنا بعض علماء اللغة، ففى المصباح (عير ص ٤٣٩) : «عيّرتُ الدنانير تعييرا: امتحنتها لمعرفة أوزانها، وعايرت المكيال والميزان معايرة وعيارا : امتحنته بغيره لمعرفة صحته، وعيار الشئ: ما جعل نظاما له، قال الأزهرى: الصواب : عايرت المكيال والميزان، ولا يقال : عيّرت، إلا من العار، هكذا يقوله أئمة اللغة، وقال ابن السكيت: عايرت بين المكيالين: امتحنتهما لمعرفة تساويهما، ولا تقل : عيّرت الميزانين، وإنما يقال عيّرته بذنبه».

وقال الجوهرى في الصحاح (عير): «عايرت المكاييل والموازين عيارا وعاورت بمعنى، ويقال : عايروا بين مكاييلكم وموازينكم، وهو فاعلوا من العيار، ولا تقل : عيّروا». وقال ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ٢٣٤) :«ويقولون : عيّرت الموازين. والصواب: عايرتها عيارا». وتابعه الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٣٨٨) ونقل قوله بنصه.

وقال موفق الدين البغدادى في ذيل فصيح ثعلب (ص ٢٠): «وتقول: عايرت المكاييل والموازين وعاورتها، ولا تقل : عيّرتها». =

وَيقُولُونَ : هُم القَمَامِسَةُ لِرُؤَسَاءِ النَّصَارَى. وَصَوَابُهُ : القَوَامِسَةُ، الوَاحِدُ قُومِسٌ (١).

= وقال ابن الجوزى في تقويم اللسان (ص ١٣٩) :«وتقول : عايرت الميزان والمكيال، وعاير ميزانك ومكيالك، ولا تقل : عيّره، وهم المعايرون، ولا تقل : المعيّرون».

وقال المطرزى فى المغرب (ص ٣٣٣): «قوله : استعار دراهم ليعير بها صنجاته، أى : ليسوى. الصواب : ليعاير، يقال : عايرت المكاييل أو الموازين، إذا قايستها، والعيار والمعيار الذي يقايس به غيره ويسوى، وعيار الدراهم والدنانير: ما جعل فيها من الفضة الخالصة أو الذهب الخالص».

وفى اللسان (عير) : «عيّر الميزان والمكيال، وعاورهما، وعايرهما، وعاير بينهما معايرة وعيارا : قدرهما ونظر ما بينهما، ذكر ذلك أبو الجرّاح فى باب ما خالفت العامة فيه لغة العرب.. قال الأزهرى : فرق الليث بين عايرت وعيرت، فجعل عايرت فى المكيال، وعيرت فى الميزان، قال : والصواب ما ذكرناه في عايرت وعيرت، فلا يكون عيرت إلا من العار والتعيير».

فما منعه ابن برى وغيره ليس بمسلم.

(١) لم تضبط الميم فى المخطوطة، وإنما ضبطت القاف بالضم وكذا السين، وقد ضبطت الميم بالكسر مع ضم القاف فى تكملة الجواليقى (ق ٦٥) وفى العربية ليوهان فك (ص ٢٢٥) الذى ذكر أن ابن برى خلط بين الكلمة القبطية قُمُّس التى بمعنى نائب البطرك والكلمة اللاتينية الأصل قُومِس، وهى تسمية كانت تطلق بالأندلس على رئيس الطوائف المسيحية، وأنه يطلب جمع قُمُّس على قوامسة. =

....

= قال الجواليقى في التكملة والذيل على درة الغواص (مخطوط - ق ٦٥) :«ويقولون للأمير من الروم : القُمْسُ. والصواب: القُومِسُ، كذا تكلمت به العرب، وهى رومية معربة، قال الشاعر:

فعلمتُ أنى قد رُميت بنيطلٍ إذ قيل صار من أهل دَوْفَنَ قومِسُ

ويقال : إن القومس يكون تحت يده نيف وثلاثون رجلا».

وهذا ما عدا البيت فى لحن العامة للزبيدى (ص ٢٢٥) إلا أن القومس ضبط فيه بفتح القاف وسكون الواو. وقد نقل قولهما الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٤٢٩).

وقال الجواليقى فى المعرب (ص ٣٠٦): «قال ابن دريد : ومما أخذوه من الرومية قَوْمَس، وهو الأمير». وذكر البيت السابق.

وقال الخفاجى فى شفاء الغليل (ص ٢٠٩) : «قومس: هو الأمير، معرب من الرومية، وبه سميت البلدة».

وفى اللسان (قمس) : «القَوْمَسُ : الملك الشريف، والقَوْمَسُ:السيد، وهو القُمَّسُ (عن ابن الأعرابى) وأنشد :

وعلمتُ أنى قد مُنيتُ بنيطلٍ إذ قيل كان من آل دَوْفَنَ قُمَّسُ

والجمع : قمامس، وقمامسة، أدخلوا الهاء لتأنيث الجمع».

فجاء البيت شاهدا على (قمس)، وذكر بهذه الرواية فى اللسان أيضا فى ترجمة (دفن) كما ذكر برواية (قومس) في ترجمة (نطل) والنيطل : الداهية، كما جاء فيه.

وعلى رواية (قمس) وما جاء فى اللسان من أن القومس هو القمس، وأن جمع قمس قمامس وقمامسة، يكون قولهم : (قمامسة) الذي أنكره ابن برى صحيحا على هذا، وليس بخطأ، وأن مفرده قمس، أما القوامسة الذى ذكره فمفرده قومس. وفي تاج العروس (قمس): «والقمامسة: البطارقة، نقله الصاغانى عن ابن عباد، ولم يذكر واحده، كأنه جمع قمّس كسكّر».

وَيَقُولُونَ : إِذَا أَخْرَجَ حَشْوَةَ بَطْنِهِ، بِفَتْحِ الْحَاءِ. وَصَوَابُهُ : حِشْوَةٌ بِكَسْرِ الحَاءِ. (١)

وَيَقُولُونَ : ذَهَبٌ خَلَاصٌ، بِفَتْحِ الخَاءِ. وَصَوَابُهُ: خِلَاصٌ، بِكَسْرِ الخَاءِ. (٢)

---

(١) في المخطوطة : «حشوة بطنه بكسر الحاء. وصوابه : حشوة بفتح الحاء». صوابه ما أثبته من تثقيف اللسان لابن مكى (ص ٣١٣) وتصحيح التصحيف للصفدى (ص٢٢٧)، ففي تثقيف اللسان : «ويقولون: فأزالا حَشْوة بطنه. والصواب : حِشْوة، بكسر الحاء». ونقل الصفدى قول ابن مكى في تصحيح التصحيف، ويؤيده ما فى أدب الكاتب لابن قتيبة (ص ٥٤٠) فقد ذكر ابن قتيبة فيه (حشوة) فيما جاء على فِعلة بكسر الفاء وفُعلة بضمها، فقال : «وحِشوة البطن وحُشوة». ويؤيديه أيضا ما في المجمل، ففيه (حشو) : «وحِشوة الإنسان والدابة: أمعاؤه». وضبطت الحاء فيه بالكسر، ويؤيده أيضا ما فى المصباح واللسان والتاج (حشو) فقد نص فيهن على كسر الحاء وضمها. وذكر الفارابى في ديوان الأدب (١٢/٤) أن الحشوة بضم الحاء لغة في الحشوة بكسرها.

ولم أجد حشوة بفتح الحاء فيما رجعت إليه من كتب اللغة ومعجماتها.

(٢) ذكر الحريرى فى درة الغواص (ص ١١٣) أن الاختيار كسر الخاء، فقال : «ويقولون للذهب خلاص بفتح الخاء، والاختيار فيه أن يقال : خلاص، بالكسر، واشتقاقه من أخلصته النار بالسبك». وجعل ابن الجوزى فى تقويم اللسان (ص ١٠١) فتح الخاء للعامة، قال :«وتقول للذهب المصوغ: هذا خلاص، بكسر الخاء، والعامة تفتحها». وتابعهما الصفدى في تصحيح التصحيف (ص ٢٤٧) ونقل قول الحريرى وأشار إلى ابن الجوزى. =

وَيَقُولُونَ : حَدِيثٌ مُسْتَفَاضٌ. وَصَوَابُهُ : مُسْتَفِيضٌ(١).

= وقال موفق الدين البغدادي في ذيل فصيح ثعلب (ص ٣٢) :«هو خلاص الذهب بالكسر، والخلاص بالفتح المصدر».
وقول الحريري : (والاختيار فيه أن يقال خلاص بالكسر) يدل على أن الفتح ليس غلطا، وإن كان الكسر أعلى وأجود.

(١) ذهب إلى ذلك أكثر أهل اللغة. قال ابن السكيت في إصلاح المنطق (ص ٣٠٧) : «تقول: هو حديث مستفيض متنفس، أي : منتشر في الناس، وقد استفاض في الناس، ولا تقل : مستفاض في الناس».
وقال ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٤١٨): «وهو حديث مستفيض، لأنه من استفاض الحديث، ولا يقال : مستفاض، إلا أن يقال : مستفاض فيه». وقال البغدادي في ذيل فصيح ثعلب (ص ١٩) : «وهذا حديث مستفيض، ولا يقال بالألف، وأفاض القوم في الحديث : اندفعوا فيه، وقال الجوهري: حديث مستفيض، أي : منتشر، ولا تقل: مستفاض، إلا أن تقول فيه، وبعضهم يقول : استفاضوه فهو مستفاض عليه».
وقال ابن مكي في تثقيف اللسان (ص ٢٠٠) :«ويقولون : حديث مستفاض والصواب : مستفيض، أو مستفاض فيه». وقال ابن الجوزي في تقويم اللسان (ص ١٦٧) :«حديث مستفيض، ولا تقل : مستفاض، إلا أن تقول فيه». وتابع الصفدي ابنَ مكي وابن الجوزي في تصحيح التصحيف (ص ٤٧٨) ونقل قولهما.
وقال الفيومي في المصباح (في ص ٤٨٣) :«استفاض الحديث : شاع، فهو مستفيض اسم فاعل، ويتعدى بالحرف، فيقال: استفاض الناس فيه وبه، ومنهم من يقول : يتعدى بنفسه، فيقول : استفاض الناس الحديث، إذا أخذوا فيه، فهو مستفاض، وأنكره الحذاق، ولفظ الأزهري: قال الفراء، والأصمعي، وابن السكيت، وعامة أهل =

....

= اللغة : لا يتعدى بنفسه، فلا يقال : مستفاض، وهو عندهم لحن من كلام الحضر، وكلام العرب استعماله لازما، فيقال : مستفيض».

وقال الخليل فى كتاب العين (٧/ ٦٥، ٦٦): «حديث مستفاض : مأخوذ فيه، قد استفاضوه، أى : أخذوا فيه، ومن قال مستفيض، فإنه يقول : هو ذائع فى الناس منبسط مثل الماء المستفيض».

وفى اللسان (فيض) :«حديث مستفيض : ذائع، ومستفاض، قد استفاضوه، أى : أخذوا فيه، وأباها أكثرهم حتى يقال : مستفاض فيه، وبعضهم يقول : استفاضوه، فهو مستفاض».

وقال صاحب القاموس (فيض) : «ولا تقل : مستفاض، أو لغية».

وقال الخطيب التبريزى فى شرحه لديوان أبى تمام (٢/ ٣١١) تعليقا على قول أبى تمام:

صَلَتَانٌ أَعْدَاؤُهُ حَيْثُ حَلُّوا   في حديث من عزمه مستفاضِ

: «صلتان : ماض فى أمره، وأهل اللغة يزعمون أن الصواب أن يقال: حديث مستفيض، والقياس لا يمنع أن يقال : مستفاض، وهو من فيض الماء، فإذا قيل مستفيض فمعناه منتشر، وإذا قيل مستفاض فمعناه منشور، والفرضان متقاربان، وقد يمكن أن يكون استفاض الحديث من فوضت إليه الأمر، وتكون الياء منقلبة عن الواو، كما قيل المستعين، وهو من العون».

وقد نقل شهاب الدين الخفاجى قول الخطيب التبريزى فى شفاء الغليل (ص ١٩٩) وقال : «قد سمع فى كلام من يوثق به، قال البحترى :

أفرطت لوثة ابن أيوب، والشا   ئع من لن رأيه المستفاض

وقال أبو تمام...» وذكر بيته السابق.

ومما سبق يتبين لك أن قولهم : (حديث مستفاض)، ليس ثمة إجماع من أهل اللغة على تخطئته.

وَكَذَلِكَ ثَوْبٌ مَصُونٌ، وَلاَ تَقُلْ : مُصَانٌ[١]. وَمَكَانٌ مَخُـــوفٌ،

---

(١) هذا حق، قـال ابن السكيت فى إصـلاح المنطق (ص ٣١٩) : «هذا شئ مصـون، ولا يقـال : مـصـان». وقـال (ص ٢٢٢) : «وليس يأتى مـفـعـول من ذوات الثـلاثة من ذوات الـواو بالتـمـام إلا حرفـان، وهو مـسك مدووف (أى مـخلوط ممزوج)، وثوب مـصـوون، فإن هذين جا ا نادرين، والكلام مصـون ومـدوف». وكذا قال الجوهرى في الصحاح (صـون - دوف) وعلل فى ترجمـة (دوف) لهذا، فـقـال :«وذلك لثـقل الضمة على الواو، واليـاء أقوى على احتمالها منها، فلهذا جاء ما كان من بنات اليـاء بالتمام والنقصان، نحو : ثوب مخيط ومخيوط».
وقـال الحريرى فى درة الغـواص (ص ٧٧) : «ويقـولون لما يصـان : هو مصان، والصواب فيه مصون، كما قال الشاعر :

بَـلاءٌ ليـس يشبهـه بـــلاء عداوةُ غيرِ ذى حَسَبٍ وديـــنِ
يبيحــك منه عِرْضاً لم يَصُنْـهُ ويرتع منك في عِرْض مصـونِ

والأصل فى مصون : مصوون، على وزن مضروب، فنقلت حركة الواو إلي ما قـبلهـا فـاجـتـمـعت واوان سـاكنتـان، فـحذفت إحداهمـا، وعند سيبـويه أن المحذوفة هي الواو الثـانيـة التى هى واو المفـعـول الزائدة، وأنَّ الباقية هى الواو الأصلية المجتلبة من الصون، وعند أبى الحسن الأخفش أن المحذوفـة هي الأولى، وأن الباقـيـة هى واو المفعـول التى تدل على المعنى»، ثم قال (ص ٧٨) : «وشذ من هذا الباب قـولهم : مسك مدووف، وثوب مـصـوون، فلفظوا بهـما على الأصل، وهو مما لا يعبأ به ولا يقاس عليه».
وقال ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ١٩٩) : ويقولون : هذا حديث مزاد فيه، وثوب مصان، والصواب : مزيد، ومصون، وقد قيل فيه : مصوون على التمام...». =

وَلَا تَقُلْ : مَخِيفٌ(١).

= وقال البغدادى في ذيل فصيح ثعلب (ص ٢٢) :«وتقول : شئ مصون، وامرأة مصونة، ولا يجوز مصانة».

وقال ابن الجوزى في تقويم اللسان (ص ١٧١) : «وتقول : فلان مصون من كذا، والعامة تقول : مصان». وتابع الصفدى الحريرى وابن الجوزى في ذلك فى تصحيح التصحيف (ص ٤٨٤).

(١) فى المخطوطة ضبطت الميم فى (مخيف) بالفتح، وأولى بهذا الضبط أن يكون صوابا عند ابن برى، وإلا فإن قولك : (مكان مخيف) بضم الميم ليس بخطأ عنده، يظهر ذلك من تعليقه على ما جاء في درة الغواص للحريري، فقد قال الحريرى (ص ٢٦٥) :«وكذلك لا يفرقون بين معنى مخوف ومخيف، والفرق بينهما أنك إذا قلت : الشئ مخوف، كان إخبارا عما حصل الخوف منه، كقولك : الأسد مخوف، والطريق مخوف، وإذا قلت : مخيف، كان إخبارا عما يتولد الخوف منه، كقولك : مرض مخيف، أى يتولد الخوف لمن يشاهده».

وقال ابن برى فى حواشيه على درة الغواص (مخطوط- ورقه ٥٨) : «إذا قلت : خاف زيد الطريق، فزيد الخائف، والطريق مخوف، وإذا قلت (أ) خاف زيدا الطريق، فزيد المخوف، والطريق هو المخيف، ولابد من تقدير مفعول محذوف، تقديره : أخاف الطريق زيدا الهلاك والعطب، لأن الهمزة زادته مفعولا، و«زيدا» وإن كان مفعولا فهو في المعنى فاعل، كما تقول : أضربت زيدا عمرا، فزيد مفعول، وهو فى المعنى فاعل بالمفعول الثانى، أى جعلت زيدا يضرب عمرا، فهو الضارب لعمرو، وكذلك جعل زيدا الطريق يخاف الهلاك، فزيد هو الخائف على هذا، فبان بهذا أنك إذا قلت :طريق مخيف، فليس الطريق هو المخوف المحذور، وإنما هو المحذر والمحذور غيره، وهو الهلاك، وإذا قلت : طريق مخوف، فالطريق هو المحذور لا المحذر، =

وَتَقُولُ : مُبغَضٌ، وَمُبْطَلٌ، وَمُحْرَقٌ، وَلاَ تَقُلْ : مَبغُوضٌ(١)،

= إلا أن الطريق وإن كان هو المخوف في اللفظ فليس هو المخوف فى المعنى، وإنما المخوف ما يتوقع فيه من هلاك وعطب، فقد آل معناهما إلى شئ واحد، ألا ترى أنك إذا قلت : خفت الطريق، فالطريق وإن كان مخوفا فهو الذى أوجب أن تخافه، فهو إذا مخيف لك، وليس يحصل الخوف من الطريق، وإنما يحصل الخوف مما يتوقع منه».

وقال الخليل في كتاب العين (٣١٢/٤) :«تقول : طريق مخوف : يخافه الناس، ومخيف: يخيف الناس». والمكان فى هذا كالطريق.

(١) ممن أنكر ذلك أيضا الزبيدى فى لحن العامة (ص ٢٢٩) وابن مكى في تثقيف اللسان (ص ١١٩) والحريرى في درة الغواص (ص ٤٨) وابن الجوزى فى تقويم اللسان (ص ١٧١) وتابعهم الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٤٦٢) وذلك لأن الفعل عندهم أبغض المزيد، واسم المفعول منه على مفعل بضم الميم وفتح العين.

قال الخفاجى تعليقا على مبغوض فى شرح درة الغواص (ص ١٨٠) : «قال الجوهرى في الصحاح: ما أبغضه شاذ. وفى حواشية لابن برى : إنما جعله شاذا لا يقاس عليه، لأنه جعله من أبغض، والتعجب لا يكون من أفعل إلا بأشد ونحوه، وليس كما ظن، بل هو من بَغُضَ فلان إلىّ، وقد حكاه النحاة واللغويون، وقالوا : يقال : ما أبغضنى له، إذا كنت أنت المُبْغِضَ له، وما أبغضنى إليه، إذا كان هو المُبْغِضَ لك. انتهى.

فعلم أن له ثلاثيا إلا أن مبغوضا لم يسمع، ولو سمع كان على الحذف والإيصال كمشترك. وفى الأفعال للسرقسطى: بَغُضَ الشئ بغاضة: صار بغيضا، ويقولون : بَغُضَ جَدُّك في الشتم كعثَر جدك .انتهى.

وكما لم يسمع مبغوض لم يسمع باغض، كما قاله الصفدى في أعوان النصر، وخطأ من قال :

ويه يقول المسلمون وهل ترى عين لآل محمد من باغض»

وَمَبْطُولٌ(١)، وَمَحْرُوقٌ(٢).

وَتَقُولُ: هَذَا رَابِحٌ فِي تِجَارَتِهِ وَخَاسِرٌ، وَلَا تَقُلْ: مُرْبِحٌ وَلَا مُخْسِرٌ، وَتِجَارَةٌ رَابِحَةٌ وَخَاسِرَةٌ، وَلَا تَقُلْ: مُرْبِحَةٌ وَلَا مُخْسِرَةٌ(٣).

وَتَقُولُ: مَتَاعٌ مُقَارِبٌ، وَلَا تَقُلْ: مُقَارَبٌ(٤).

---

(١) قال أبو بكر الزبيدى فى لحن العامة (ص ١٤٣): «الصواب: مُبْطَلٌ، من قولك: أبطله الله فبطل، إلا أن يكون خرج مخرج مجنون ومزكوم وهذا ما يحفظ ولا يقاس».

ومن أنكر ذلك أيضا ابن مكى فى تثقيف اللسان. (ص ١٩٨) وقد تابعهما الصفدى في تصحيح التصحيف (ص ٤٦٢) ونقل قول الزبيدى.

(٢) ممن خطأ ذلك ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ١٩٨) فقال: «وخبز محروق. والصواب: .. مُحْرَق». وتابعه الصفدى أيضا فى تصحيح التصحيف (ص ٤٦٨) ونقل قوله.

وفي المعجم الوسيط (حرق): «يقال: حرقه بالنار، فالفاعل حارق، وحريق، والمفعول محروق، وحريق».

(٣) سبق ابن برى إلي ذلك الزبيدى في لحن العامة (ص ١٤٣) وابن مكى في تثقيف اللسان (ص ١٩٨)، وقد علل الزبيدى ذلك فقال: «الصواب ... خاسر ورابح، لأنها من ربح .. وخَسِرَ، وخَسارة وخَسارا وخُسرانا، ورَبِحَ رِبْحاً ورَباحا ورَباحة». وقد تابعهما الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص٤٧٥) ونقل قول الزبيدى.

وقد جاء فى اللسان (خسر): «وصَفْقَةٌ خاسرة غير رابحة... وفى التهذيب: صَفَقَ صَفْقَةً خاسرةً، أى: غيرُ مُرْبِحَةٍ».

(٤) خطأ فتح الراء أكثر أهل اللغة، قال ابن السكيت في إصلاح المنطق (ص ٣٠٨): «وهذا متاع مُقارِب، إذا لم يكن جيدا، ولا تقل: مُقارَب». وقال ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٣٩٢) في باب ما جاء مكسورا والعامة تفتحه: «متاع مُقارِب، ولا يقال: مُقارَب». =

وَيَقُولُونَ: البَاعُوثُ، بِالعَيْنِ وَالثَّاءِ، وَهُوَ عِيدٌ لِلنَّصَارَى.
وَصَوَابُهُ: البَاغُوتُ، بِالغَيْنِ المُعْجَمَةِ وَالتَّاءِ[(١)].

= ونص الحريري في درة الغواص (ص ٥٤) والجوهري في الصحاح (قرب) وابن مكى في تثقيف اللسان (ص ٢٠١) وابن الجوزى فى تقويم اللسان (ص ١٦٣) أنه بكسر الراء، واقتصر عليه الزمخشري فى أساس البلاغة (قرب) وقد تابع الصفدى في تصحيح التصحيف (ص ٤٩٢) ابن مكى وابن الجوزي، ونقل قول ابن مكى بنصه.
قال ابن السيد فى الاقتضاب (٢٠٧/٢) :«قال قاسم بن ثابت: كل الناس حكوا : عمل مُقارِب بالكسر إلا ابن الأعرابي، فإنه حكى عمل مُقارَب بالفتح لا غير». ثم قال ابن السيد: «القياس يوجب أن الكسر والفتح جائزان، فمن كسر الراء جعله اسم فاعل من قارب، ومن فتح الراء جعله اسم مفعول من قورب».
وفى القاموس (قرب) : «شئ مُقارِب بالكسر: بين الجيد والردئ.. ومتاع مُقارَب بالفتح».
وفي اللسان (قرب) : «متاع مُقارِب: ليس بنفيس، وقال بعضهم: دَيْنٌ مقارِب، بالكسر، ومتاع مقارب بالفتح».
وعلى هذا فقولك : (متاع مقارب) بفتح الراء ليس بخطأ، وهو جائز سماعا وقياسا.

(١) فى اللسان (بغت) : «الباغوت، أعجمى معرب: عيد للنصارى. وفى حديث صلح نصارى الشام: ولا يظهروا باغوتا، قال ابن الأثير: كذا رواه بعضهم، وقدر روى باعوثا، بالعين المهملة والثاء المثلثة». وكذا في تاج العروس (بغت). وفى اللسان (بعث): «الباعوث للنصارى كالاستسقاء للمسلمين، وهو اسم سريانى، وقيل : هو بالغين المعجمة والتاء فوقها نقطتان». وكذا في تاج العروس (بعث).
فما أنكره ابن برى رواية أخرى كما ذكر ابن الأثير.

وَيَقُولُونَ لِمَرَضٍ بِالْمَقْعَدَةِ وَفِي دَاخِلِ الْأَنْفِ أَيْضًا: النَّاسُورُ، بِالنُّونِ. وَصَوَابُهُ: الْبَاسُورُ بِالْبَاءِ، وَالْجَمْعُ: بَوَاسِيرُ. وَأَمَّا النَّاسُورُ بِالنُّونِ فَهُوَ عِلَّةٌ تَحْدُثُ فِي مَآقِي الْعَيْنِ تَسْقِي فَلَا تَنْقَطِعُ، وَيُقَالُ: نَاصُورٌ، بِالصَّادِ أَيْضًا.[1]

وَيَقُولُونَ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ[2]: (إِنِّي امْرَأَةٌ أَشُدُّ ضَفْرَ رَأْسِي)[3] بِفَتْحِ الضَّادِ وَإِسْكَانِ الفَاءِ. وَصَوَابُهُ: ضُفُرُ رَأْسِي، بِضَمِّ

---

(١) قال الجوهرى في الصحاح (بسر) : «الباسور واحد البواسير، وهى علة تحدث في المقعدة، وفى داخل الأنف أيضا». وقال (نسر): «الناسور بالسين والصاد جميعا: علة تحدث في مآقى العين يسقى فلا ينقطع، وقد يحدث أيضا فى حوالى المقعدة، وفى اللثة، وهو معرب». وكذا فى القاموس (نسر).

وفى اللسان (بسر) :«الباسور كالناسور أعجمى: داء معروف، ويجمع البواسير». ونقل صاحبه : قول الجوهرى السابق في ترجمة (بسر)، ونقل أيضا قوله فى ترجمة(نسر).

وقال شهاب الدين الخفاجى في شفاء الغليل (ص ٢٦٢): «ناسور بالسين والصاد جميعا : علة تحدث في العين، واللثة، والمقعدة، معرب، عن الجوهرى». فالناسور يطلق على مرض بالمقعدة أيضا.

(٢) هى أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية، زوج النبى صلى الله عليه وسلم - قال النووى :«اسمها هند، هذا هو الصحيح المشهور، قال ابن الأثير: وقيل : اسمها رملة، قال : وليس بشئ». ماتت سنة ٥٩ هـ. انظر ترجمتها فى : المعارف (ص ١٣٦) وتهذيب الأسماء واللغات للنووى (٣٦١/٢).

(٣) هذا جزء من حديث صحيح رواه مسلم، والنسائى، وابن ماجة، ولفظه كما فى صحيح مسلم : «عن أم سلمة قالت: قلت : يا رسول الله، إنى امرأة أشد ضَفْرَ رأسى، أفأنقُضه لغسل الجنابة؟ قال : لا، =

الضَّادِ وَالفَاءِ، وَهُوَ جَمْعُ ضَفِيرَةٍ، مِثْلُ : سَفِينَةٍ، وَسُفُنٍ، فَأَمَّا الضَّفْرُ فَهُوَ الفِعْلُ. (١)

= إنما يكفيك أن تحثِى على رأسك ثلاث حَثَيات، ثم تُفيضين عليك الماء فتطهُرين».

والحديث فى الجامع الصحيح للإمام مسلم (١/١٧٨) وصحيح مسلم بشرح النووى (٤/١١) وسنن النسائي (١/١٣١) وسنن ابن ماجة (١/١٩٨).

(١) فى هامش المخطوطة ما يلى :«حاشية : ذكر ابن فارس فى شرح غريب المزنى قال فى قول أم سلمة : (إنى امرأة أشد ضفر رأسى) فالضَّفْر: الفتلُ، ويقال : شعر مضفور ومُضَفَّر».

قال الإمام النووى في شرحه لصحيح مسلم (٤/١١) : «قولها: (أشد ضفر رأسى) هو بفتح الضاد، وإسكان الفاء، هذا هو المشهور المعروف في رواية الحديث، والمستفيض عند المحدِّثين والفقهاء وغيرهم، ومعناه : أحكم فتل شعرى. وقال الإمام ابن برى في الجزء الذى صنفه فى لحن الفقهاء، من ذلك قولهم فى حديث أم سلمة : (أشد ضفر رأسى)، يقولونه بفتح الضاد وإسكان الفاء. وصوابه ضم الضاد والفاء، جمع ضفيرة، كسفينة وسفن. وهذا الذى أنكره- رحمه الله تعالى - ليس كما زعمه، بل الصواب جواز الأمرين، ولكل منهما معنى صحيح، ولكن يترجح ما قدمناه، لكونه المروى المسموع في الروايات الثابتة المتصلة. والله أعلم».

فقولهم فى حديث أم سلمة رضى الله عنها : (ضفر) بفتح الضاد، وإسكان الفاء، على هذا ليس بخطأ، بل هو الراجح كما ذكر الإمام النووى.

وَيَقُولُونَ: شُرَّافَةُ المَسْجِدِ، وَصَوَابُهُ: شُرُفَةٌ(١)، وَالجَمْعُ: شُرُفَاتٌ، وَشُرَفٌ(٢).

وَيَقُولُونَ لِلَّذِي يُصْبَغُ بِهِ: نِيلٌ. وَصَوَابُهُ: نِيلَجٌ، وَنِيلَنْجٌ(٣)

---

(١) في المخطوطة ضبطت الراء فى شرفة بالضم وهو إتباع لضم الشين. وشرفة كغرفة ضبطا وجمعا.

ففى تاج العروس (شرف) أن شرفة تجمع على شرف كصرد جمع كثرة، وتجمع «أيضا على شرفات بضم الراء، وفتحها، وسكونها، ويقال أيضا: إنها جمع شرفة بضمتين، وهو جمع قلة، لأنه جمع سلامة.

قال الشهاب: شرفات القصر: أعاليه، هكذا فسروه، وإنما هى ما يبنى على أعلى الحائط منفصلا بعضه من بعض على هيئة معروفة».

(٢) قول ابن برى هنا حق، وقد سبقه إلى ذلك ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ١٢٢) فقال: «ويقولون: شُرّافة، وفى الجمع: شُرّافات. والصواب: شرفة، والجمع: شُرُفات، وشُرَفٌ أيضا».

وتابع الصفدى فى تصحيح التصحيف ابن مكى ونقل قوله بنصه، وقال (ص ٣٣٤): «قال الشاعر:

والقصرِ ذى الشُّرُفَاتِ من سَنْدادِ»

وهو للأسود بن يعفر في المعارف (ص ٦٤٧) والشعر والشعراء (٢٦١/١).

(٣) سبق ابن برى إلى ذلك أيضا ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ١٢٨) فقال: «ويقولون لهذا الذى يصبغ به: النيل. والصواب: النيلج والنيلنج أيضا بزيادة نون». وقد ضبط فيه «النيل والنيلج» بفتح النون، وقد نص فى القاموس)(نيل) على كسر نون «النيل».=

....

= وقد تابع الصفدى ابن مكى أيضا فى تصحيح التصحيف (ص ٥٢٦) ونقل قوله بنصه. وضبطت النون فى «النيل والنيلج» فيه بالكسر كما هنا.

وفى المصباح المنير (نيل ص ٦٣٢) : «قال الصغانى : وأما النِّيلُ الذى يصبغ به فهو هندى معرب، والنِّيلَجُ: دخان الشحم يعالج به الوشم حتى يخضر، وهو معرب، واسمه بالعربية النَّؤُور، وكسر النون من النيلج من النوادر التى لم يحملوها على النظائر العربية، وكان القياس فتحها إلحاقا بباب جعفر، مثل : زينب وصيقل.

والنِّيلُوفَرُ، بكسر النون وضم اللام: نبات معروف،كلمة عجمية، قيل: مركبة من نِيل الذى يصبغ به وفَرٍ اسم الجناح، فكأنه قيل مُجَنَّحٌ بنِيل، لأن الورقة كأنها مصبوغة الجناحين، ومنهم من يفتح النون مع ضم اللام».

وفى القاموس (نيل) : «النيل بالكسر... نبات العِظْلِمِ، ومن العظلم يُتخذ النِّيلج بأن يغسل ورقه بالماء الحار فيجلو ما عليه من الزُّرقة، ويترك الماء فيرسب النيلج أسفله كالطين، فيصب الماء عليه ويجفف».

وفى المعجم الوسيط (نيل) :«النِّيلُ : جنس نباتات مُحولة أو مُعمَّرة من الفصيلة القَرْنية، تزرع لاستخراج مادة زرقاء للصباغ من ورقها تسمى النِّيل والنِّيلَج - والصباغ نفسه». وفيه (نيلج): «النِّيلَجُ: الشحم يُعالَجُ به الوَشْمُ حتى يخضرَّ، وصِباغ أزرق يستخرج من ورق نبات النِّيل (معرب) وهو المعروف في مصر بالنِّيلَة». ومما جاء فى المصباح والقاموس والمعجم الوسيط يظهر أن قولهم : (نِيل) للذى يصبغ به ليس بخطأ، فقد ذكر الصغانى أنه يصبغ به وهو هندى معرب كما مر، وفي المصباح كما سبق أن النيلوفر كلمة عجمية =

وَيقُولُونَ : نيرةُ الثَّوْبِ. وَصَوابُهُ : نِيرٌ، وَجَمْعُهَا : نِيَرٌ[١].

وَيقُولُونَ لِلْحَصِيرِ الَّذِي يُصَلَّي عَلَيْهِ : مُصَلَّاتٌ. وَالصَّوَابُ : مُصَلًّى[٢].

وَيقُولُونَ : شورَةُ[٣] العَرُوسَةِ، وَصَوابُهُ: شُوارُ العَرُوسِ بغَيْرِ هَاءٍ عَلَى وَزْنِ نُحَالٍ[٤]، وَأَمَّا الشُّورَةُ بِضَمِّ الشِّينِ فَهِيَ الهَيْئَةُ، يُقَالُ : هُوَ حَسَنُ الشُّورَةِ، أَيْ :الهَيْئَةِ.

= مركبة من نيل الذي يصبغ به وفر اسم الجناح. وفى القاموس أنه نبات العظلم الذى يتخذ منه النيلج، فإطلاقه على النيلج حينئذ مجاز مرسل باعتبار ما كان.

وفى المعجم الوسيط تسوية بينهما.

(١) فى العين (٢٧٨/٨) :«نِيرُ الثوب: عَلَمُهُ». وفى اللسان (نير): «النِّيرُ: العَلَمُ، وفى الصحاح : عَلَمُ الثوب ولُحْمَتُهُ أيضا. ابن سيده: نِيرُ الثوب: عَلَمُهُ، والجمع أنيارٌ. وفى حديث عمر رضى الله عنه أنه كره النِّيرَ، وهو العَلَمُ فى الثوب.. وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : لولا أن عمر نهى عن النِّيرِ لم نر بالعَلَمِ بأسا، ولكنه نهى عن النِّيرِ».

(٢) هذا حق، فقولهم : (مصلات) لحن فاحش.

(٣) فى المخطوطة ضبطت الشين في (شورة) بالفتح، ويبدو لى أن الصواب ضمها ويؤيد ذلك أنه قال بعد ذلك : (وصوابه: شوار العروس بغير هاء) ولم ينص على ضبط الشين فى شوار، وكأن ضبطها هو ضبط الشين فى شورة، فلا يحتاج إلى تنبيه إليه، وقال أيضا : (وأما الشورة بضم الشين) أى : كما يقولون. ويؤيده أيضا ما فى لحن العامة للزبيدى (ص ١٢٧) فقد ضبطت الشين فى مشورة بالضم.

(٤) كذا فى المخطوطة. ويبدو أن الصواب (فُعال)، إذ لم أجد كلمة (نخال) فيما رجعت إليه من معجمات. =

وَيَقُولُونَ لِمَا يُمْلأُ[١] بِهِ المَاءُ: قَادُوسٌ، وَيَجْمَعُونَهُ قَوَادِيسَ، وَصَوَابُهُ: قَدَسٌ، وَالجَمْعُ أَقْدَاسٌ، عَلَى وَزْنِ فَرَسٍ، وَأَفْرَاسٍ، وَأَمَّا قَادُوسٌ وَقَوَادِيسُ عَلَى وَزْنِ نَاوُوسٍ[٢] وَنَوَاوِيسَ فَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ[٣].

وَيَقُولُونَ لِوَاحِدِ السِّبَاخِ مِنَ الأَرْضِ: سَبِخَةٌ، بِكَسْرِ البَاءِ، وَالصَّوَابُ: سَبَخَةٌ بِفَتْحِ البَاءِ، فَإِنْ جَعَلْتَهَا صِفَةً لَا اسْمًا قُلْتَ: أَرْضٌ سَبِخَةٌ، أَيْ: ذَاتُ سِبَاخٍ، بِكَسْرِ البَاءِ[٤].

= وفى القاموس (شور): «الشوار مثلثة: متاع البيت»، وكذا فى المصباح واللسان (شور).

وابن برى على حق فى تخطئة قولهم المذكور.

(١) فى المخطوطة: يملى.

(٢) الناووس: مقبرة النصارى. (المصباح: نوس).

(٣) ممن سبق ابن برى إلى تخطئة ذلك أبو بكر الزبيدى في لحن العامة، فقد قال (ص ٢٢٤): «ويقولون لبعض الآنية: قادوس، ويجمعون على قواديس. والصواب: قدس، والجمع أقداس». وقد تابعه الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٤١٣) ونقل قوله.

وفى اللسان (قدس): «القَدَسُ بالتحريك: السَّطْلُ بلغة أهل الحجاز، لأنه يتطهر فيه».

وفى المحكم فى أصول الكلمات العامية (ص ١٧٣) أن قادوساً «كلمة يونانية Kados بمعنى برميل، حوض كبير للسوائل، قدر، إناء، أو كيل للحبوب».

(٤) ما قاله ابن برى حق، ففى اللسان (سبخ): «السَّبَخَةُ: أرض ذات مِلْحٍ ونَزٍّ وجمعها: سِباخ.. والسَّبَخَةُ: الأرض المالحة.. وأرض سَبِخَةٌ: ذات سِباخ، وفى الحديث أنه قال لأنس وذكر البصرة: إن مررت بها ودخلتها، فإياك وسِباخَها، وهو جمع سَبَخَةٍ، وهى الأرض التى تعلوها الملوحة ولا تكاد تنبت إلا بعض الشجر».

وفى القاموس (سبخ): «السَّبَخَةُ محركة ومسكنة: أرض ذات نَزٍّ وملح ج سِباخ».

وَيقُولُونَ : الفَوَّةُ، لِعُرُوقٍ حُمْرٍ يُصْبَغُ بِهَا ، وَصَوَابُهَا : فُوَّةٌ[١].
وَيَقُولُونَ لِبَعْضِ نَبَاتٍ تَدُومُ خُضْرَتُهُ: سَيْكَرَانٌ ، بِفَتْحِ الكَافِ.

---

(١) ممن سبق ان برى إلي ذلك أيضا أبو بكرالزبيدى، وابن مكى، فقد قال الزبيدى فى لحن العامة (ص ٧٧، ٧٨): «ويقولون للنبت الذي تصبغ به الثياب: فَوّة... والصواب: فُوّة بالضم، قال أبو الأسود الدؤلى:

جَرَّتْ بها الريحُ أذيالاً مُظاهَرةً   كما تجرُّ ثيابَ الفُوَّةِ العُرسُ»

وكذا قال ابن مكى فى تثقيف اللسان (ص ١٤٥).

وفى اللسان (فوا) : «الفوّة: عروق نبات يستخرج من الأرض يصبغ بها، وفى التهذيب : يصبغ بها الثياب، يقال لها بالفارسية : رُوين، وفى الصحاح : رُوينَهْ، ولفظها على تقدير حُوَّةٍ وقُوَّةٍ، وقال أبو حنيفة: الفوة : عروق لها نبات يسمو دقيقا، في رأسه حب أحمر شديد الحمرة كثير الماء، يُكتب بمائه ويُنقش، قال الأسود بن يعفر:

جرت بها الريح أذيالا مظاهرة   كما تجر ثياب الفوة العُرُسُ

وأديمٌ مُفَوَّى : مصبوغ بها، وكذلك الثوب، وأرض مُفَوّاةٌ: ذات فُوَّةٍ، وقال أبو حنيفة: كثيرة الفُوّةِ، قال الأزهرى : ولو وصفتَ به أرضا لا يُزرع فيها غيره قلتَ : أرض مَفْوَاةٌ، من المَفاوِى، وثوب مُفَوَّى، لأن الهاء التى في الفُوَّةِ ليست بأصلية، بل هى هاء التأنيث، وثوب مُفَوّى، أى : مصبوغ بالفُوَّةِ، كما تقول شئ مُقَوّى من القُوَّة».

والبيت المذكور نسب فى لحن العامة وتثقيف اللسان لأبى الأسود الدؤلى، ونسب فى اللسان للأسود بن يعفر كما مر.

وابن برى على حق فيما ذكره.

وَصَوابُهُ: سَيْكُرَانُ بِضَمِّ الكَافِ(١)، قَالَ ابْنُ الرِّقَاعِ(٢):

---

(١) خطأ ذلك أيضا الزبيدى، وابن مكى، قال الزبيدي فى لحن العامة (ص ١١٦) :«ويقولون لنبت تدوم خضرته في القيظ : السيكَران.. والصواب : سيكُران بالضم، وذكروا أن له حَبّا كحبِّ الرازيانج، وأنشد أبو حنيفة الأصبهانى لعدى ابن الرقاع:
وَشَفْشَفَ حَرُّ الشمسِ كُلَّ بَقِيَّةٍ   من النَّبْتِ إلا سَيْكُراناً وحُلَّباً»
وقال ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ١٤٩) : «ويقولون لضرب من النبت : سيكَران. والصواب : سيكُران بضم الكاف».
وتابعهما الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٣٢٥) ونقل قول الزبيدى، ولم يذكر قول عدى. وفى القاموس (سكر) ضبط (السيكران) بضم الكاف، إلا أنه فى اللسان ضبط بفتحها، ففيه (سكر) : «السيكَران: نبت. قال :
وشفشف حر الشمس كل بقية   من النبت إلا سيكَراناً وحُلَّباً
وقال أبو حنيفة : السيكَرانُ مما تدوم خضرته القيظَ كُلَّه. قال : وسألت شيخا من الأعراب عن السيكَران، فقال : هو السُّخَّرُ، ونحن نأكله رطبا أيَّ أَكْلٍ، قال : وله حب أخضر كحب الرازيانج». وفيه أيضا (سخر) : «السُّخَّرُ : السيكَران عن أبى حنيفة». وعلى ما جاء فى اللسان فليس فتح الكاف بخطأ.

(٢) هو عدى بن زيد بن مالك بن عدى بن الرقاع العاملى، كان شاعرا مُقَدَّماً عند بنى أمية مدَّاحا لهم خاصا بالوليد بن عبد الملك. كان حيا سنة ٩٩هـ. انظر ترجمته فى الشعر والشعراء (٢/٦٢٢) ومعجم الشعراء (ص ٢٥٣) والمؤتلف (ص ١١٦) والأغانى (٩/٣٠٧) ومعجم المؤلفين (٦/٢٧٤).

وَشَنْشَفَ حَرُّ الشَّمْسِ كُلَّ بَقِيَّةٍ ... مِنَ النَّبْتِ إِلاَّ سَيْكُرَاناً وَحُلَّباً (١)

وَيَقُولُونَ فِي جَمْعِ فَرْوٍ : أَفْرِيَةٌ. وَصَوَابُهُ: فِرَاءٌ(٢).

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو فى ديوانه (ص ٢٢٧) من قصيدته التى يمدح بها عمر بن الوليد بن عبد الملك، ومطلعها:

أتعرف بالصحراء شرقيَّ شابكٍ ... منازلَ أعراها الأنيس وملعبا

وجدير بالذكر أن السيكران فى ديوانه ضبط بفتح الكاف كما فى اللسان.

وفى اللسان (شف) : «شفشف الحر النبات وغيره : أيبسه». وفيه (حلب): «قال أبو حنيفة : «الحُلَّبُ: نبت ينبسط على الأرض تدوم خضرته، له ورق صغار يدبغ به. قال أبو زياد.. هى شجرة تُسطّح على الأرض، لازقة بها، شديدة الخضرة، وأكثر نباتها حين يشتد الحر. قال: وعن الأعراب القُدم: الحُلَّبُ يَسْلَنْطِحُ على الأرض، له ورق صغار مُرُّ، وأصل يبعد في الأرض، وله قُضبان صِغار».

(٢) ممن خطأ ذلك قبل ابن برى الزبيدى، وابن مكى، قال الزبيدى فى لحن العامة (ص ٦٢، ٦٣): «ويقولون لجماعة الفَرْوِ : أَفْرِيةٌ. وذلك خطأ، لأن أَفْعِلَةً لا يأتى جمعا لفَعْل، ولا لأمثاله من الثلاثى، والصواب : أَفْرٍ، وفِراءٌ، مثلُ : دَلْوٍ وأَدْلٍ ودلاء، وجَدْيٍ وأَجْدٍ وجِداء».

وقال ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ٢٢٥، ٢٢٦) :«يقولون في جمع فَرْوٍ: أَفْرِيَةٌ. والصواب : أفْرٍ، فى قليل العدد، وفِرَاءٌ، في كثيره».

وتابعهما الصفدى في تصحيح التصحيف (ص ١١٧) ونقل قول الزبيدى المذكور، وابن برى على حق فى تخطئة قولهم : أفرية، جمع فرو.

وَيَقُولُونَ : وَقَعَ فِى أَمْرٍ مَهُولٍ. وَصَوَابُهُ: هَائِلٌ(١).

---

(١) ذهب إلي تخطئة ذلك أكثر أهل اللغة، قال أبو بكر الزبيدى فى لحن العامة (ص ١٤٣) : «ويقولون : يوم مهول.. والصواب : يوم هائل، وأمر هائل، يقال : هالنى الشئ يهولنى هولاً، فهو هائل».
وقال ابن مكى فى تشقيف اللسان ،ص ١٩٨) :«ويقولون : هو مذهول العقل، ويوم مهول. والصواب : ذاهل، وهائل».
وقال البغدادى في ذيل الفصيح (ص ١٣) :«وتقول : أمر هائل، ولا تقل: مهول». وقال ابن الجوزى فى تقويم اللسان (ص ١٨٥) : «وهذا أمر هائل، وهم يقولون: مهول». وقال الجواليقى فى التكملة والذيل على درة الغواص (ق ٦٣) :«ويقولون : أمر مهول، وإنما هو هائل، يقال : هالنى الشئ يهولنى هولا، إذا أفزعك فهو هائل».
وقد تابع الصفدى الزبيدى وابن الجوزى والجواليقى فى تصحيح التصحيف (ص٠٠٥) ونقل قول الجواليقى المذكور.
وقال الفيومى في المصباح (هول ٦٣٢) : «هالنى الشئ هولا من باب قال : أفزعنى، فهو هائل، ولا يقال : مهول، إلا فى المفعول».
وقبل هؤلاء جميعا قال الخليل فى كتاب العين (٨٦/٤) :«تقول : هالنى هذا الأمر يهولنى : وأمر هائل، ولا يقال : مهول، إلا أن الشاعر قال :
وَمَهُولٍ مِنَ الْمَنَاهِلِ وَحْشٍ ... ذِى عَرَاقِيبَ آجِنٍ مِدْفَانِ
يعنى بالمهول الذى فيه هول، والعرب إذا كان الشئ هُوَ لَهُ أخرجوه على فاعل، مثل : دارع لذى الدرع، وإذا كان فيه أو عليه أخرجوه على مفعول، كقولهم : مجنون، أى : فيه جنون، ومديون: أى: عليه دين».
وقد نقل قول الخليل المذكور أبوهلال العسكرى فى كتابه الفروق اللغوية (ص٢٠١، ٢٠٢)، وأبو على القالى فى كتابه البارع (ص ١٠٥) وأبو منصور الأزهرى في كتابه تهذيب اللغة (٤١٤/٦) =

وَيَقُولُونَ : حَنْبَلٌ، لِبَعْضِ أَبْسِطَةِ الصُّوفِ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ(١) : الحَنْبَلُ : الفَرْوُ

= إلا أن الأزهرى نسبه فيه إلى الليث بن المظفر تلميذ الخليل، إذ يرى أن كتاب العين لليث لا للخليل، وقد حققت نسبته إلي الخليل فى كتابى (القول الفصل فى نسبة كتاب العين إلى الخليل). وفى اللسان (هول): «وهول هائل ومهول وكرهها بعضهم وقد جاء فى الشعر الفصيح». وفى القاموس (هول) :«وهول هائل ومهول كمقول تأكيد». وقال الزبيدى فى شرحه للقاموس (تاج العروس: هول): «أي : فيه هول، وقد كره المهول بعضهم، ونسبه ابن جنى إلى لغة العامة، فقال: والعامة تقول : أمر مهول. إلا أنه قد جاء فى الشعر الفصيح، قال شيخنا: ووقع فى خطب ابن نباتة أيضا، وصححه بعض شراحها، قال: ولعله بضرب من المجاز».

وفى أساس البلاغة للزمخشرى (هول) :«ومن المجاز : مكان مهول: فيه هول، وتقول : هذا البلد لو لم يكن مهولا لكان مأهولا».

وقال الخفاجى فى شفاء الغليل (ص ٢٥٧): «مهول، صوابه: هائل، ولذا خطئ ابن نباته فى قوله فى الخطب : مهول منظره. قال ابن جنى: يقال : هالنى الشئ فأنا مهول، وقول العامة لأمر عظيم: مهول، لا وجه له، والصواب: هائل. وقال شرف الدين بن أبى الفضل المرسى: العرب تحمل الشئ على معناه، قال تعالى :(وَالْهَدْىَ مَعْكُوفًا) (الفتح /٢٥)، وإنما يقال : عاكف، فلما كان فى معنى محبوس حمل عليه، فكذلك مهول فى معنى مخوف».

فليس ثمة إجماع على تخطئة ما خطأه ابن برى وغيره.

(١) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيبانى اللغوى، كان من أعلم الناس باللغة، موثقا فيما يحكيه، وكان يعرف فى وقته بين العلماء بصاحب ديوان اللغة والشعر.مات سنة ٢٠٦هـ وقيل غير ذلك. انظر ترجمته فى: طبقات النحويين واللغويين (ص ١٩٤)وإنباه الرواة (٢٥٦/١) وبغية الوعاة (٤٣٩/١).

لاَغَيْــــرُ. (١)

---

(١) فى كتـاب الجيم لأبي عـمـرو الشـيـبـانى (١/٢٠٨): «الحنبل : القـصـيـر». وفـيـه (١/١٥٣، ١٨٠): «الحنبل: القـبـيح الخلق من الرجال». وفـيـه (١/١٩٩):«الحنبل: القرد ». والراجح عندى أن كملة القـرد مـحرفـة عن كلمة الفرو، إذ لم أجـد أحـدا ذكـر الحنبل بمعنى القرد.

قال أبو بكر الزبيدى فى لحن العامـة (ص ٢١٠) :«ويقولون لبعض بُسُطِ الصوف: حنبل. والحنبل: الفرو عن الشيبانى، والحنبل: القصير من الرجال أيضا ». ونقل الصفدى في تصحيح التصحيف (ص ٢٣٤) قول الزبيدى بنصه.

وقال ابن مكى فى تثقيف اللسان (ص ٢٥١) :«ويقولون لبعض بُسُطِ الصوف: حنبل. وليس كذلك، إنما الحنبل الفرو عن الشيبانى وغيره».

فابن برى تأثر فيما ذكره بالزبيدي وابن مكى.

وقال ثعلب في مجالسه (١/٤٧، ٤٨): «الحنبل : القصير. والحنبل: الفرو».

وقال الخليل فى كتاب العين (٣/٣٣٨): «الحنبل : الضخم البطن فى قصر، ويقال : هو الخُفُّ، أو الفرو الخَلَقُ».

وقـال ابن عـبّـاد فى المحيط فى اللغـة (٣/٤٧٨) :«الحنبل: البـحـر، والرجل السخى، والخُفُّ أوالفرو الخَلَقُ، والضخم البطن فى قصر».

وفي اللسـان (حنبل) :«الحنبل: القـصـيـر الضخم البطن، وهو أيضـا الخُفُّ الخَلَقُ، وقـيـل : الفرو الخَلَقُ، وأطلقه بعضـهم فقال : هو الفرو، والحَنْبَلُ والحِنبَالَةُ: البحر، والحَنْبَلُ والحِنْبَالُ والحِنْبَالَةُ : القصيرُ الكثيرُ اللحم».

وفى القـامـوس (حنبل) :«الحنبل : القصيـر، والفرو أو خَلَقُهُ أو الخُفُّ الخَلَقَ، والبحر كالحِنبالة، والضخم البطن، واللحيم كـالحِنبال». وكذا فى تاج العروس (حنبل). ومما سبق يظهر لك أن بعضهم أطلق الفرو، وبعضم قَيَّدَهُ بالخَلَقِ.

وَيقُولُونَ : نوفَرٌ. وَصَوَابُهُ: نينُوفَرٌ، ونيلَوْفَرٌ بِفَتْحِ اللَّامِ (١).

---

(١) قال الفيومي فى المصباح (نيلوفر ص ٦٣٢): «النيلوفر بكسر النون وضم اللام.. ومنهم من يفتح النون مع ضم اللام».
وقال ابن الحنبلي فى سهم الألحاظ (ص ٤٥) بعد أن ذكر أن (النوفر) خطأ : «الصواب أن يقال فيه : النيلوفر أو النينوفر بنون مفتوحة بعدها مثناة تحتية ساكنة، فلام ونون مضمومتان».
وفى القاموس (نيلوفر : ٢/١٥٢) ضبط بفتح النون واللام، وفتح النونين أيضا، ففيه : «النَّيْلَوْفَرُ، ويقال : النَّيْنَوْفَرُ: ضرب من الرياحين ينبت فى المياه الراكدة». وقال على بن بالى القسطنطينى في خير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام بعد أن نقل قول صاحب القاموس المذكور (ص ٥٨) :«فى التخصيص بالمياه الراكدة نظر، فإنه في ديارنا ينبت فى المياه الجارية». ولذا جاء في المعجم الوسيط أنه ينبت فى الأنهار والمناقع، ففيه (٢/٩٦٧): «النَّيْلُوفَرُ والنَّيْنُوفَرُ: جنس نباتات مائية من الفصيلة النَّيْلُوفَرِيَّةِ، فيه أنواع تنبت فى الأنهار والمناقع، وأنواع تزرع فى الأحواض لورقها وزهرها، ومن أنواعه اللُّوطُس، أى عرائس النيل، وتسمى البَشْنِين». وقال شهاب الدين الخفاجى فى شفاء الغليل (ص ٢٥٨) : «نيلوفر: وقع فى أشعار المتأخرين، وهو مولد، قال أمين الدولة : هو اسم فارسى معناه النيلى الأجنحة، والنيلى الأرياش، وربما سمى أرياشا، ومنه نوع تسميه أهل مصر عرائس النيل، وهو معروف».
وفى الألفاظ الفارسية لأدى شير ٠(ص ١٥٥، ١٥٦) أن «فارسيته نِيلُوپر، وهو مركب من (نِيل)، وهو الذى يصبغ به، ومن (بَر) وهواسم الجناح، فكأنه قيل مجنّح بنيل، لأن الورقة كأنها مصبوغة الجناحين».

=

وَيقُولُونَ : مَرْوَرّوذُ(١)، بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ الثَّانِيَةِ. وَصَوَابُهُ: مَرْوَرُوذُ بِتَخْفِيفِهَا.

= وجدير بالذكر أن ما جاء فى الألفاظ الفارسية مثله فى المصباح المنير (ص ٦٣٢) وكأن هذا منقول منه غير أن في الألفاظ الفارسية نص على أن اللفظ فارسى، وفى المصباح نص على عجميته بغير تعيين للغة المنقول منها. وقد مر نص المصباح فيما نقلناه منه فى الحديث عن قولهم لما يصبغ به: نيل.

(١) فى المخطوطة : «مرورّوذ». بتشديد الواو وفتحها، وهو خطأ، لقوله بعده : «بتشديد الراء الثانية».

(٢) قال الفيومى فى المصباح (مرو ص ٥٧٠) : «المَرْوان: بلدان بخراسان، يقال لأحدهما : مَرْوُ الشَّاهِجَانِ، وللآخر : مَرْوَرُوذُ، وزان عنكبوت، والذال معجمة، ويقال فيها أيضاً : مَرُّوذُ، وزان تَنُّور، وقد تدخل الألف واللام فيقال : مَرْوُ الرُّوذِ، والنسبة إلى الأولى في الأناسى مَرْوَزِيٌّ، بزيادة زاى على غير قياس، ونسبة الثوب مَرْوِيٌّ بسكون الراء على لفظه، والنسبة إلى الثانية على لفظها مَرْوَرُوذِيٌّ ومَرُّوزِيٌّ، وينسب إليهما جماعة من أصحابنا».

وقال ياقوت الحموى فى معجم البلدان (١١٢/٥) :«مَرْوُ الرُّوذ: المرو: الحجارة البيض تقتدح بها النار، ولا يكون أسود ولا أحمر، ولا تقتدح بالحجر الأحمر، ولا يسمى مروا، والرُّوذ، بالذال المعجمة، هو بالفارسية النهر، فكأنه مرو النهر، وهى مدينة قريبة من مرو الشهجان بينهما خمسة أيام، وهى على نهر عظيم، فلهذا سميت بذلك، وهى صغيرة بالنسبة إلى مرو الأخرى، خرج منها خلق من أهل الفضل ينسبون مروروذى ومرُّوذى، ومات المهلب بن أبى صُفرة بمرو الروذ، فقال نهار بن تَوسِعة : =

وَيقُولُونَ: زَنْبيلٌ، بِفَتْحِ الزَّايِ مَعَ النُّونِ. وَصَوَابُهُ: زِنْبِيلٌ بِكَسْرِ الزَّايِ إِذَا كَانَ فِيهِ النُّونُ، وَزَبِيلٌ بِفَتْحِ الزَّايِ إِذَا حَذَفْتَ النُّونَ[1].

= ألا ذهب الغزوُ المقرِّبُ لِلْغِنَى ومات الندى والعُرْفُ بعد المهلّبِ
أقاما بمرو الروذ رهن ثوائه وقد حجبا عن كل شرق ومغرب».
وقال الزبيدى فى تاج العروس (روذ) : «مَرْوُ الرُّوذ بالذال موضع معروف، ذكره ابن السِّيدِفى الفرْق، نقله عنه شيخنا.. قال الرشاطي: مرورُوذ بخراسان بين بلْخ ومرو، افتتحها الأحنف بن قيس فى خلافة عثمان رضى الله عنه، وأكثر ما يقال فيه مَرُّوذ كسَفُّود».

(١) في كتاب ما تلحن فيه العامة المنسوب للكسائى (ص ١١٦) :
«وتقول : هذه زبيل، بإسقاط النون، قال الشاعر :
لَقُرْطُ قَتَادَةٍ وَلَحَمْلُ فِيلٍ وَمَاءُ البَحْرِ يُغْرَفُ فى زَبِيلِ»
وقد خطأ أكثر أهل اللغة (زنبيلا) بفتح الزاى، منهم ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ٢٦٧) الذى قال :«ويقولون : زَنبيل. والصواب : زِنبيل وزَبيل». وابن الجوزى في تقويم اللسان (ص ١١٥) فقد قال : «الزبيل بفتح الزاء، فإن كسرتها زدتها نونا، فقلت : زِنبيل. والعامة تقول : زَنبيل، بفتح الزاء» وتابع الصفدى ابن الجوزى فى تصحيح التصحيف (ص ٢٩٨) ونقل قوله.
وقد علل الجوهرى كسر الزاى من زِنبيل بأنه ليس فى الكلام فَعليل بالفتح، فقال في الصحاح (زبل):«الزَّبيل معروف، فإذا كسرته شددت، فقلت : زِبّيل، أو زِنْبيل، لأنه ليس فى الكلام فَعليل بالفتح».
وهذا الوزن المذكور على أن النون في زنبيل أصلية وليست زائدة.
وفى القاموس (زبل) «الزبيل كأمير، وسكّين، وَقِنْديل، وقد يفتح : القُفَّةُ، أو الجراب، أو الوِعاء». =

وَيقُولُونَ : هُوَ حَسَنُ السِّحْنَةِ، بِكَسْرِ السِّينِ وَإِسْكَانِ الحَاءِ. وَالصَّوَابُ : السَّحَنَةُ بِفَتْحِ السِّينِ وَالحَاءِ، والسَّحْنَاءُ بِالمَدِّ وَالهَمْزِ. (١)

وَيَقُولُونَ: هُوَ يَضُرُّ بِامْرَأَتِهِ، بِفَتْحِ اليَاءِ مَعَ البَاءِ، وَصَوَابُهُ: يُضِرُّ بِضَمِّ اليَاءِ إِذَا كَانَ مَعَهُ البَاءُ، يُقَالُ: ضَرَّهُ الشَّيْءُ يَضُرُّ، وَأَضَرَّ بِهِ يُضِرُّ. (٢)

= وقد علق الزبيدى في شرحه للقاموس على قول صاحب القاموس : (وقد يفتح) بقوله (تاج العروس :زبل) :«هى لغة عن الفراء نقلها الصاغانى».

فزنبيل بفتح الزاى مع النون على ما فى القاموس وشرحه لغة، وليس بخطأ.

هذا وقول يوهان فك في كتابه العربية (ص ٢٢٥) إن ابن برى «يطلب زنبيلا بكسر الزاى بدلا من زبيل أو زنبيل بفتحها» ينقصه الدقة، إذ ليس كما قال، فابن برى يطلب زنبيلا بكسر الزاى بدلا من فتحها، أما زبيل عنده فليست بخطأ، كما هو ظاهر من قوله.

(١) خطأ ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ٢٦٩) كسر السين فى السحنة، فقال : «ويقولون : ما أقبح سحنته، والصواب : السحناء، والسحنة، وهى اللون». وفى اللسان (سحن): «السحنة والسحنة، والسحناء والسحناء: لين البشرة والنعمة، وقيل : الهيئة واللون والحال، وفى الحديث ذكر السحنة وهي بشرة الوجه، وهى مفتوحة السين، وقد تكسر، ويقال فيها : السحناء بالمد».

وما فى اللسان يبين أن كسر السين محكى، وعليه فليس بخطأ.

(٢) ما ذكره ابن برى حق، وقد سبقه إلى ذلك ابن مكى، فقال في تثقيف اللسان (ص ٣٣١):«ويقولون : ولا يضر بها فى نفسها، بفتح الياء وضم الضاد. والصواب : ولا يضر بضم الياء وكسر الضاد. يقال : ضره الشىء وأضرّ به، إذا عديته بالباء أدخلت الهمزة فى أوله». =

وَيَقُولُونَ : كَانَ كَذَا فِي شَهْرِ رَبِيعِ الأَوَّلِ، بِالإِضَافَةِ. وَصَوَابُهُ: شَهْرُ رَبِيعٍ الأَوَّلُ بِالتَّنْوِينِ. (١)

وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَقُولُونَ : جُمَادَى الأَوَّلُ، وَجُمَادَي الآخِرُ (٢)، والمَشْهُورُ جُمَادَى الأُولَى، وَجُمَادَي الآخِرَةُ، لِأَنَّ النَّعْتَ لِجُمَادَى وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ(٣).

= وتابعه الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٥٦٠) ونقل قوله .
قال الفيومى فى المصباح (ضرر ص ٣٦٠) :«الضُّرُّ : الفاقة والفقر، بضم الضاد اسم، وبفتحها مصدر ضره يضره من باب قتل، إذا فعل به مكروها، وأضرَّ به، يتعدى بنفسه ثلاثيا وبالباء رباعيا».

(١) هذا أيضا حق، وقد سبق ابنَ برى إلى ذلك أيضا ابنُ مكى في تثقيف اللسان (ص ٣٣١)، فقال : «ويقولون فى التاريخ : وذلك فى ربيعِ الأولِ، بحذف التنوين من ربيع، يجعلونه على الإضافة. والصواب : فى ربيعٍ الأولِ، ودخل ربيعٌ الأولُ وربيعٌ الآخِرُ، على النعت».

(٢) فى المخطوطة ضبط (الأول والآخر) بكسر اللام والراء على أنهما مجروران بالإضافة، وهذا الضبط خطأ، لأن كلا منهما نعت لجمادى وليس مضافا إليه، ومأخذ ابن برى هنا مقصور على تذكير نعت جمادى وهى مؤنثة، لا على أن جمادى مضافة إلى ما بعدها، بدليل قوله : «لأن النعت لجمادى وهى مؤنثة».

(٣) قال ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ٣٣١، ٣٣٢) :«وكذلك يقولون: فيْ جمادى الأول. والصواب : جمادى الأولى بفتح الدال على وزن حُبارى إلا أنها تكتب بالياء وألفها للتأنيث. وليس فى الشهور مؤنث سوى جمادى، ولذلك كان نعتها مؤنثا، فقيل: جُمادى الأولى وجُمادى الآخرة، ولا يجوز الأول ولا الآخر». =

وَيَضَعُونَ المُقْصِرَ مَوْضِعَ المُقَصِّرِ، وَالمُعْذِرَ(١) مَوْضِعَ المُعَذِّرِ، وَلاَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ ذَلِكَ، وَالفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ أَنَّ المُعْذِرَ بِإِسْكَانِ العَيْنِ وَكَسْرِ الذَّالِ

= وقال أبو بكر بن الأنبارى في كتابه المذكر والمؤنث (١/ ٢٧٠، ٢٧١): «وأما أسماء الشهور فإنها مذكرة إلا جماديين فإنهما مؤنثتان، تقول : مضي رجب بما فيه، ومضى المحرم بما فيه، ومضت جمادى بما فيها، قال الشاعر :

إِذَا جُمَادَىٰ مَنَعَتْ قَطْرَهَا   زَانَ جَنَابِي عَطَنٌ مُعْصِفُ

فإن سمعت في شعر تذكير جمادى فإنما يذهب به إلي معنى الشهر، كما قالوا: هذه ألف درهم، فقالوا : هذه، على معنى الدراهم، ثم قالوا: ألف درهم».

وقال الفيومى في المصباح (جمد ص ١٠٧) بعد أن نقل قول ابن الأنبارى السابق : «قال الزجّاج: جمادى مؤنثة والتأنيث للاسم، فإن ذكرت فى شعر فإنما يقصد بها الشهر، وهى غيرمصروفة للتأنيث والعلمية والجمع علي لفظها جُماديات، والأولى والآخِرة صفة لها، فالآخِرة بمعنى المتأخرة، قالوا : ولا يقال جمادى الأُخرى، لأن الأخرى بمعنى الواحدة، فتتناول المتقدمة والمتأخرة فيحصل اللبس، فقيل الآخرة لتختص بالمتأخرة».

وقال الفراء فى كتابه المذكر والمؤنث (ص ١٠٥) بعد أن ذكر أن جمادى مؤنثة :«فإذا سمعتها في شعر مذكّرة فإنما يذهب بها إلى الشهر، ويترك لفظها».

وعلى هذا فقولهم: جمادى الأول، وجمادى الآخر، له وجه من الصواب، ولذا قال ابن برى :«والمشهور جمادى الأولى، وجمادى الآخرة».

(١) فى المخطوطة ضبطت الراء فى المعذر بالكسر، وهو خطأ. والصواب فتحها، لأن المعذر معطوف على المقصر وهومفعول به.

وَتَخْفِيفِهَا: المُبَالِغُ فِي العُذْرِ، وَالمُعَذِّرُ بِفَتْحِ العَيْنِ وَتَشْدِيدِ الذَّالِ وَكَسْرِهَا: المُقَصِّرُ فِي العُذْرِ، وَالمُقْصِرُ بِإِسْكَانِ القَافِ وَتَخْفِيفِ الصَّادِ مَعَ كَسْرِهَا : هُوَ الَّذِي يَنْزِعُ عَنِ الشَّيْءِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ، والمُقَصِّرُ بِفَتْحِ القَافِ وَتَشْدِيدِ الصَّادِ مَعَ كَسْرِهَا أَيْضًا: هُوَ العَاجِزُ، وَأَنْشَدَ ابْنُ دُرَيْدٍ (١) لِنَفْسِهِ :

لَيْسَ المُقَصِّرُ وَانِياً كَالمُقْصِرِ ... حُكْمُ المُعَذِّرِ غَيْرُ حُكْمِ المُعْذِرِ (٢)

(تم الكتاب والحمد لله وحده وصلواته على محمد نبيه وآله وسلامه) (٣)

---

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدى، كان إماما فى اللغة والأدب، من مصنفاته : جمهرة اللغة، وله ديوان شعر. مات ببغداد سنة ٣٢١هـ.

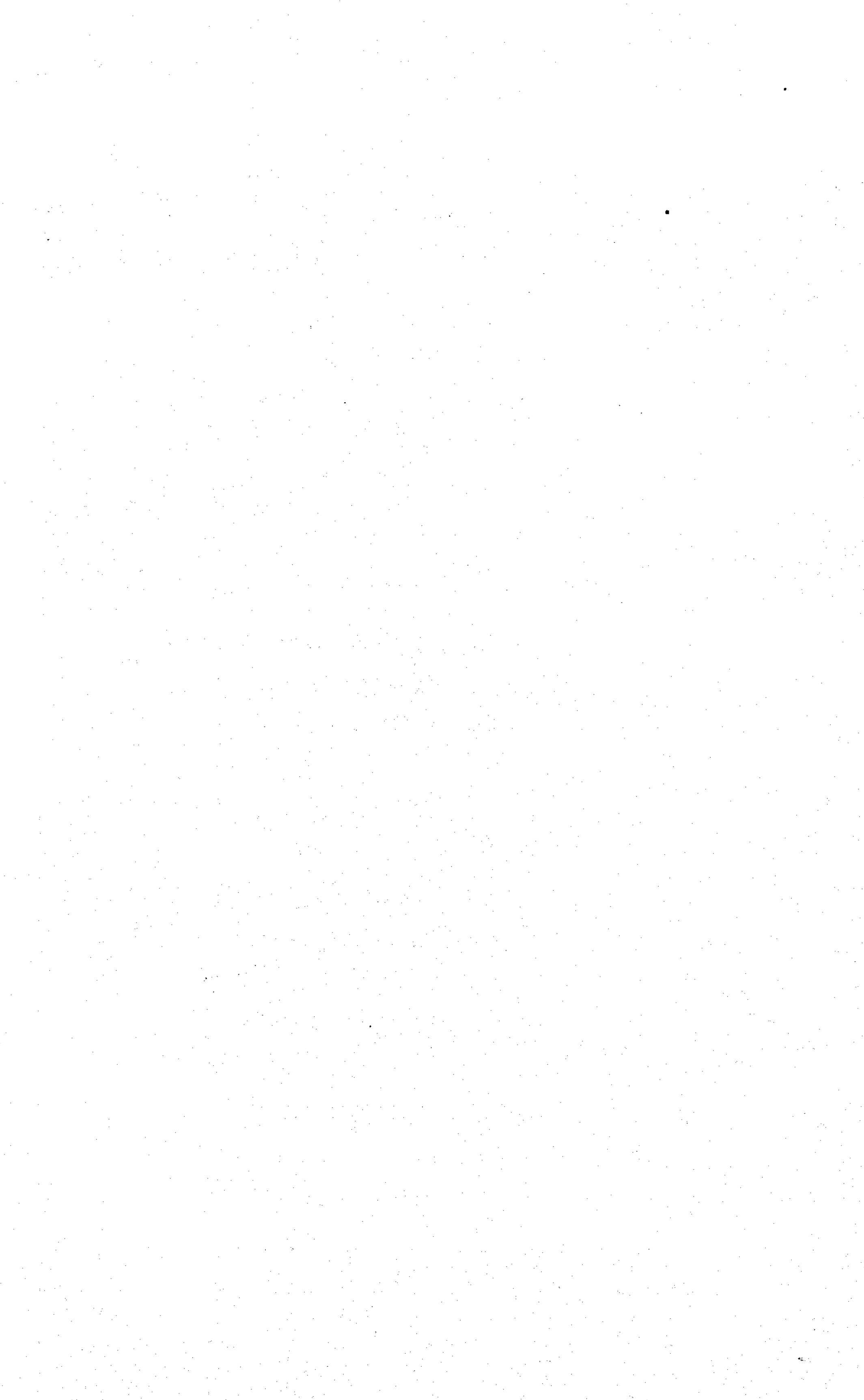
انظر ترجمته فى طبقات النحويين واللغويين (ص ١٨٣) ونزهة الألباء (ص ٢٥٦) وبغية الوعاة (١/٧٦).

(٢) البيت من بحر الكامل، وهوفى ديوانه (ص ٦٨) وأمالى القالى (١١٣/٢) وقال القالى :«المُعْذِر في طلب الحاجة: المبالغ فيها، والمُعَذِّرُ: المتوانى. والمُقْصِرُ عن الشئ الذي ينزع عنه وهو يقدر عليه، والمُقَصِّرُ: العاجز عنه».

ويبدو أن ابن برى - رحمه الله- نقل قوله من أمالى القالى.

(٣) ما بين القوسين يبدو أنه قول الناسخ، وبعده فى المخطوطة: «وكان الفراغ من نسخه فى العشرين من شهر الله الأصب سنة أحد من الهجرة وستمائة». كذا

والأصب : تحريف. صوابه : الأصم. ففى اللسان والمعجم الوسيط (صمم): شهر الله الأصم: رجب.



الفهارس

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
فمن جاءه موعظة من ربه	٢٧٥	١٠٨
سورة النساء		
أن تقصروا من الصلاة	١٠١	٩٧

٢ - فهرس الأحاديث

١ - الذهب بالذهب ربا إلاها وها ٧١

٢ - عن ابن عباس قال: قالت ميمونة: وضعت للنبى صلى الله عليه وسلم غسلاً فسترته بثوب فصب علي يديه فغسلهما .

وفى رواية أخرى: وضعت للنبى صلى الله عليه وسلم ماء للغسل فغسل . ٧٦، ٧٧

٣ - فى حديث أم سلمة: إنى امرأة أشد ضفر رأسى ١٢١

٣ - فهرس الشعر

القافية	القائل	البحـر	الصفحة
وحلبا	عدى بن الرقاع	الطويل	١٢٩
المعذر	ابن دريد	الكامل	١٣٩

٢ - فهرس الأعلام

٢ - فهرس الأمم والطوائف

٢ - فهرس الكتب

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
ثانياً : القسم الثانى التحقيق	

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

المراجع

١ - أخبار النحويين البصريين للسيرافى تحقيق طه الزينى ومحمد خفاجى - مطبعة مصطفى الحلبى - الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .

٢ - أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق محمد الدالى - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٣ - أساس البلاغة للزمخشرى - دار مطابع الشعب بالقاهرة ١٩٦٠م .

٤ - إصلاح غلط المحدثين للخطابى تحقيق مجدى السيد - نشر مكتبة القرآن .

٥ - إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر- الطبعة الثالثة ١٩٧٠م.

٦ - الأعلام للزركلى - دار العلم للملايين ببيروت - الطبعة الخامسة ١٩٨٠م .

٧ - الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

٨ - الأفعال لابن القطاع - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .

٩ - الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب لابن السيد تحقيق مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م .

١٠ - الألفاظ الفارسية المعربة لأدى شير - المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت .

١١ - الأمالى لأبى على القالى - مطبعة دار الكتب المصرية - الطبعة الثانية ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م .

١٢ - إنباه الرواة للقفطى تحقيق محمد أبو الفضل - دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .

١٣ - البارع لأبى على القالى تحقيق هاشم الطعان - ط بيروت ١٩٧٥ م - الطبعة الأولى .

١٤ - البداية والنهاية لابن كثير - دار الفكر العربى - الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٣ م .

١٥ - ابن برى. د. عيد درويش - مطبعة الفجر الجديد - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

١٦ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .

١٧ - تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى - المطبعة الخيرية بالقاهرة ١٣٠٧ هـ .

١٨ - تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى - المطبعة العامرة بالقاهرة ١٢٨٢ هـ .

١٩ - تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ترجمة د. عبد الحليم النجار و د. رمضان عبد التواب - دار المعارف - الطبعة الرابعة .

٢٠ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلى تحقيق د. عبد العزيز مطر - دار المعارف .

٢١ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين الصفدى تحقيق السيد الشرقاوى - نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة .

٢٢ - التطور اللغوى. د. رمضان عبد التواب - مطبعة المدنى .

٢٣ - تقويم اللسان لابن الجوزى تحقيق د. عبد العزيزمطر - دار المعارف - الطبعة الثانية .

٢٤ - التكملة والذيل على درة الغواص للجواليقى - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٨ مجاميع م .

٢٥ - التلويح فى شرح الفصيح لأبى سهل الهروى (ضمن فصيح ثعلب وشروحه) نشر محمد عبد المنعم خفاجى - المطبعة النموذجية بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩ م .

٢٦ - التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح لابن برى تحقيق مصطفي حجازى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الأولى ١٩٨٠م .

٢٧ - تهذيب الأسماء واللغات للنووى - دار الكتب العلمية ببيروت .

٢٨ - تهذيب اللغة للأزهرى تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٢٩ - الجامع الصحيح للإمام مسلم - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .

٣٠ - الجيم لأبى عمرو الشيبانى تحقيق إبراهيم الإبيارى - نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٣١ - حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوى لشهاب الدين الخفاجى - المطبعة العامرة ببولاق ١٢٨٣ هـ .

٣٢ - الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية لمحمد عبد الله عنان - دار النشر الحديث بالقاهرة .

٣٣ - الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول. د. عبد اللطيف حمزة - دار الفكر العربى - الطبعة الأولى .

٣٤ - حسن المحاضرة للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ١٩٦٧م - ١٣٨٧ هـ .

٣٥ - الخصائص لابن جنى تحقيق محمد علي النجار - دار الهدى للطباعة والنشر ببيروت - الطبعة الثانية .

٣٦ - خير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام لعلى بن بالى القسطنطينى تحقيق د. حاتم الضامن - مؤسسة الرسالة ببيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٣٧ - درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى تحقيق محمد أبو الفضل - مطبعة نهضة مصر ١٩٧٥م .

٣٨ - ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى تحقيق محمدد عبد عزام - دار المعارف - الطبعة الثانية .

٣٩ - ديوان الأدب للفارابى تحقيق د. أحمد مختار عمر - الهيئة المصرية العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٧٥م .

٤٠ - ديوان شعر أبى بكر بن دريد جمع وتحقيق السيد محمد العلوى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦م .

٤١ - ديوان شعر عدى بن الرقاع العاملى تحقيق د. نورى القيسى و.د. حاتم الضامن - مطبعة المجمع العلمى العراقى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

٤٢ - ذيل فصيح ثعلب لموفق الدين البغدادى - نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجى (ضمن فصيح ثعلب والشروح التى عليه) - المطبعة النموذجية - الطبعة الأولى - ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .

٤٣ - سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق مصطفى السقا وآخرين - مطبعة مصطفى الحلبى - الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤م .

٤٤ - سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى - مطبعة إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبى) .

٤٥ - سنن النسائى بشرح السيوطى وحاشية السندى- المكتبة العلمية ببيروت .

٤٦ - سهم الألحاظ فى وهم الألفاظ لابن الحنبلى تحقيق د. حاتم الضامن - مؤسسة الرسالة ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

٤٧ - شرح درة الغواص لشهاب الدين الخفاجى تحقيق د. محمد رياض كريم (رسالة دكتوراه) .

٤٨ - شرح شافية ابن الحاجب للرضى تحقيق محمد نور الحسن وآخرين - دار الكتب العلمية ببيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م .

٤٩ - شرح الكافية للرضى - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .

٥٠ - شرح المفصل لابن يعيش - ط عالم الكتب ببيروت - نشر مكتب المتنبى بالقاهرة .

٥١ - شرح ملحة الإعراب للحريرى - مطبعة مصطفى الحلبى ١٣٤٩هـ.

٥٢ - الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد شاكر - دار التراث العربى للطباعة - الطبعة الثالثة ١٩٧٧م .

٥٣ - شفاء الغليل لشهاب الدين الخفاجى بتصحيح محمد عبد المنعم خفاجى - نشر مكتبة الحرم الحسينى التجارية الكبرى بالقاهرة .

٥٤ - صحيح البخارى - دار مطابع الشعب بالقاهرة .

٥٥ - صحيح مسلم بشرح النووى - المطبعة المصرية .

٥٦ - طبقات النحويين واللغويين لأبى بكر الزبيدى تحقيق محمد أبو الفضل - دار المعارف - الطبعة الثانية .

٥٧ - طلبة الطلبة لأبى حفص النسفى - المطبعة العامرية ١٣١١ هـ

٥٨ - العباب الزاخر واللباب الفاخر للصغانى تحقيق د. فير محمد حسن - مطبعة المجمع العلمى العراقى - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م .

٥٩ - العربية ليوهان فك ترجمة د. عبد الحليم النجار - مطبعة دار الكتاب العربى بالقاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١م .

٦٠ - العين للخليل بن أحمد تحقيق د. مهدى المخزومى ود. إبراهيم السامرائى - منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية (١٩٨٠ - ١٩٨٥م) .

٦١ - الفائق فى غريب الحديث للزمخشرى تحقيق على النجدى ومحمد أبو الفضل - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الثانية .

٦٢ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر - المطبعة الخيرية ١٣٢٥ هـ .

٦٣ - الفهرست لابن النديم - دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت .

٦٤ - القاموس المحيط للفيروزابادى - نشر مصطفى الحلبى - الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ .

٦٥ - الكامل فى التاريخ لابن الأثير - دار صادر ودار بيروت - ١٣٨٦- ١٩٦٦م .

٦٦ - الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

٦٧ - لحن العامة لأبى بكر الزبيدى تحقيق د. عبد العزيز مطر - دار المعارف - ١٩٨١م .

٦٨ - لسان العرب لابن منظور تحقيق عبد الله الكبير وآخرين - دار المعارف .

٦٩ - ماتلحن فيه العامة للكسائى تحقيق د. رضمان عبد التواب - مطبعة المدنى - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢م.

٧٠ - المؤتلف والمختلف للآمدى المنشور مع معجم الشعراء للمرزبانى بتصحيح د. ف. كرنكو - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٧١ - مجاز القرآن لأبى عبيدة تحقيق د. محمد فؤاد - نشر مكتبة الخانجى - الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤م .

٧٢ - مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف - الطبعة الثالثة .

٧٣ - مجمل اللغة لابن فارس تحقيق زهير عبد المحسن - مؤسسة الرسالة ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م .

٧٤ - المحكم فى أصول الكلمات العامية . د. أحمد عيسى - مطبعة مصطفى الحلبى - الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ- ١٩٣٩م .

٧٥ - المحيط فى اللغة للصاحب إسماعيل بن عباد تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية - الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٧٦ - المخصص لابن سيده - المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - الطبعة الأولى ١٣١٧ هـ .

٧٧ - المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى تحقيق محمد عضيمة - نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٧٨ - المذكر والمؤنث للفراء تحقيق د. رمضان عبد التواب نشر مكتبة دار التراث بالقاهرة ١٩٧٥م.

٧٩ - مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى تحقيق محمد أبو الفضل - دار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة .

٨٠ - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى تحقيق محمد جاد المولى وآخرين - دار إحياء الكتب العربية .

٨١ - المصباح المنير للفيومى تحقيق د. عبد العظيم الشناوى - دار المعارف .

٨٢ - مصر فى العصور الوسطى لعبد الرحمن الرافعى وسعيد عاشور - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى ١٩٧٠م.

٨٣ - المعارف لابن قتيبة تحقيق د. ثروت عكاشة - دار المعارف - الطبعة الرابعة.

٨٤ - معجم الأدباء لياقوت الحموى - دار إحياء التراث العربى ببيروت - الطبعة الأخيرة .

٨٥ - معجم البلدان لياقوت الحموى - دار صادر ودار بيروت - ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م .

٨٦ - معجم الشعراء للمرزبانى بتصحيح د. ف. كرنكو - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .

٨٧ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة - دار إحياء التراث العربى ببيروت .

٨٨ - المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة - الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٨٩ - المعرب للجواليقى تحقيق أحمد شاكر - مطبعة دار الكتب ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م - الطبعة الثانية .

٩٠ - المغرب فى ترتيب المعرب للمطرزى - دار الكتاب العربى ببيروت .

٩١ - مفاتيح العلوم للخوارزمى - منشورات مكتبة الكليات الأزهرية - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .

٩٢ - نزهة الألباء لأبى البركات الأنبارى تحقيق محمد أبو الفضل - دار نهضة مصر .

٩٣ - النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق طاهر الزاوى ومحمود الطناحى - نشر المكتبة الإسلامية - الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٣٥م .

٩٤ - النوادر لأبى زيد الأنصارى تحقيق د. محمد عبد القادر - دار الشروق - الطبعة الأولى ١٩٨١ م .

٩٥ - هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى - منشورات مكتبة المثنى ببغداد .

٩٦ - الهمز لأبى زيد الأنصارى - نشر لويس شيخو - المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت - ١٩١٠ م .

٩٧ - وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق إحسان عباس - دار صادر بيروت .

رقم الايداع ٧٨٨٨/ ٩٥

الترقيم الدولى I.S.B.N

977-00-9228-2

التركى - للكمبيوتر وطباعة الأوفيست